روسيا في أوكرانيا
إعادة رسم خرائط النفوذ

ديــوان العـرب للنشــر والتــوزيع

عنـــوان الكتاب: روسيا في أوكرانيا - إعادة رسم خرائط النفوذ
اســـم المـؤلف: د. باسل الحاج جاسم
التصنيف الأدبي: دراسة سياسية

رقـم الإيـــــداع: 17259 / 2024

الترقيـــم الدولي: 0 - 494 - 998 - 977 – 978

التدقيــق اللغوي: د. هبة ماردين
تـصـميـم الغلاف: منى المــوجـــي
التنسيق الداخلي: محمد وجـيـــه
رقـــــم الطـبـعـة: الطبعة الثانية

المديـــــر العام: د. فادية محمد هندومة

دار ديوان العرب للنشر والتوزيع - مصر – بورسعيد
تليفون: 00201030502390
dewanalarabegypt@gmail.com

روسيا في أوكرانيا

إعادة رسم خرائط النفوذ

د. باسل الحاج جاسم

BASEL_HAJ@YAHOO.COM

ديوان العرب للنشر والتوزيع

الإهداء

إلى الرجل الذي مدني بالعزم، والعزة، والصبر الأبي....

إلى والدي محمد هلال الحاج جاسم

"أبو راشد" رحمه الله..

رحم الله أبي.. رحم الله أبي..

رحم الله أبي وآباءكم جميعًا..

د. باسل الحاج جاسم

****

مقدمة

تتميز الطبعة الثانية من كتاب روسيا في أوكرانيا..إعادة رسم خرائط النفوذ، بمحتوى اضافي عن الطبعة الأولى، و تفاصيل أكثر بحسب تطورات الأوضاع سواء الميدانية او في العلاقات الروسية الاطلسية.
لم يعد اليوم مهمًا لكثيرين، التسمية التي تطلق على الصراع العسكري الجاري في أوكرانيا، فهو في جميع الأحوال الأكثر حدة وأشد خطورة في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، بسبب جذوره التاريخية العميقة، وأبعاده المختلفة، بما فيها البعد الداخلي الأوكراني، والبعد الروسي الأوكراني، بالإضافة للأبعاد الأوسع المتعلقة بالعلاقات بين موسكو والغرب عمومًا، والتي تتجاوز حدود أوكرانيا في أهميتها وتداعياتها.

بالنسبة لروسيا، تعتبر هذه اللحظة مفصلية في التاريخ، مستقبل روسيا، بل مستقبل النظام العالمي على المحك. ونتيجة العملية العسكرية الجارية في أوكرانيا هي أكثر من حاسمة لموسكو، فالبعد الخفي لا يقل عن حرب وجودية، ليس من أجل وجود روسيا فحسب، لكن لطبيعة ذلك الوجود، وطبيعة مكانة روسيا العالمية.

رد الغرب على موسكو لم يكن عسكريًا، بل عبر حرب اقتصادية شاملة الدمار، من خلال حزم عقوبات مدمرة غير مسبوقة، والعمل على عزل روسيا عن محيطها الإقليمي ونطاقها الدولي، بهدف زعزعة استقرارها السياسي والاجتماعي، بعد ضرب الاقتصاد الروسي ومحاولة شله، وبالتوازي مع مسار تعزيز الدعم العسكري والمالي لأوكرانيا.
لم تهدأ أوكرانيا، الجمهورية السوفيتية السابقة، منذ أن شهدت احتجاجات واسعة قبل ثماني سنوات، وعرفت باحتجاجات الميدان الأوروبي، وأطيح على إثرها بالرئيس فيكتور يانوكوفيتش الموالي لروسيا، وانقسمت البلاد إلى طرف موال للغرب، وآخر موال لموسكو، ونظم الموالون لروسيا استفتاء القرم العام 2014، وأعلنوا الانضمام إليها، وكذلك استفتاء شرق البلاد في مناطق ما يعرف

الدونباس، وأعلنوا كذلك قيام جمهوريات جديدة من جانب واحد، لم تعترف بها سلطات كييف.
عند الحديث عما بات يطلق عليه اليوم إعلاميًا الأزمة الأوكرانية، لا يمكن إغفال ملفات كثيرة مرتبطة ومتداخلة بهذه الأزمة، ليس أولها الأمن الأوروبي، وأمن الطاقة، ومكانة روسيا العالمية ومطالبتها بضمانات أمنية كتابية، وموقع أميركا وأحادية القطب، ولا تنتهي عند دور الصين الصاعد.

في عام 2008، أدت تركيا دورًا بناءً في التوصل إلى تسوية مؤقتة بين جورجيا وروسيا بعد حربهما القصيرة. ومن مصلحتها اليوم أن تتخذ نهجًا مماثلًا في التخفيف من حدة الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، قبل أن تتصاعد فتؤثر على نحو مباشر في المصالح التركية في المنطقة.. وبما أن الأزمة مستمرة، فالقصة لم تنتهِ بعد،
وللحديث بقية....

****

زمن ترامب.. سياستان روسيتان[1]

لم تكد تمضي أيامٌ على قمة هلسنكي بين الرئيسين، الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الأمريكي دونالد ترامب، ولم تهدأ بعد عاصفة الانتقادات الداخلية في واشنطن لصورة ترامب في مؤتمره الصحافي مع "منافسه" بوتين، وتصريحاته هناك المجاملة للرئيس الروسي، حتى عاد ترامب إلى "تويتر"، مغردًا، إنه يتطلع لعقد لقاء ثا ن مع بوتين، لمتابعة ما تم التوصل إليه بينهما. وكتب في "تويتر" "حققت القمة نجاحًا كبيرًا، أتطلع إلى اجتماعنا الثاني، حتى نتمكن من البدء في تنفيذ أمور عديدة تمت مناقشتها"، وأضاف "هناك حلول عديدة لتلك المشكلات، بعضها سهل والآخر صعب".

تركيز سياسي وإعلامي كبير حظيت به القمة الروسية الأمريكية "التاريخية" في هلسنكي في 16 يوليو/ تموز الجاري، فهي الأولى بشكل مباشر، منذ انتخاب ترامب رئيسًا للولايات المتحدة عام 2016، فقد التقى الرئيسان سابقًا على هامش اجتماعات ومؤتمرات دولية، في قمة العشرين، في هامبورغ في يوليو/ تموز عام 2017، وفي قمة دانانغ في نوفمبر/ تشرين الثاني لمنظمة آسيا المحيط الهادئ (إيبك) في فيتنام من العام نفسه.

وفي حين كانت زيارتا الرئيس الأمريكي، قبل لقائه بوتين، بروكسل ولندن عاصفتين، إذ انتقد خلالهما بشدة حلفاءه في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، سيما ألمانيا التي اتهمها بأنها "رهينة" روسيا، فإن نقاط الخلاف بين واشنطن وموسكو كثيرة، من ضم شبه جزيرة القرم في مارس/ آذار 2014، وما يجري في سورية، إلى الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة. ولكن الرئيسين ظهرا راضيين عما أنجزاه في هلسنكي، وقال ترامب: "إنها ليست سوى بداية" لاستعادة العلاقات، فيما رأى بوتين أن المحادثات كانت "ناجحة جدا ومفيدة للغاية".

---

[1] 2018/07/22
نشر للمؤلف في صحيفة العربي الجديد

ويسعى ترامب، منذ توليه الحكم، إلى تحسين العلاقات مع روسيا، عكس ما دأب عليه الجمهوريون، ودعا الشهر الماضي إلى إعادة روسيا إلى مجموعة الدول السبع،
وكانت عضويتها علقت بعد ضمها شبه جزيرة القرم. وقد صدم العالم عندما رفض، جنبًا إلى جنب مع الرئيس بوتين، قبول المعلومات لتدخل الكرملين في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016 ، وظهر ترامب، في المؤتمر الصحافي، كأنه يدعم بوتين على الأجهزة الأمريكية الاستخباراتية. وقد يعكس حجم الغضب الداخلي الأمريكي من تصريحات ترامب تلك ما كتبته وسائل إعلام أمريكية من أنه لم يحدث أبدًا في القمم السابقة مع زعماء الكرملين، أن بدا رئيس أمريكي بهذا الضعف.
وترى روسيا أن الولايات المتحدة تعيش صراعًا بيروقراطيًا وسياسيًا غير مسبوق بين الإدارات في عهد ترامب، وأن واشنطن تفتقر إلى أي شيء يشبه استراتيجية كبرى لمواجهتها. وقد أظهر أداء ترامب في هلسنكي للعالم أنه، بعد عام ونصف العام من إدارته، لم يبدأ بعد حتى في صياغة مقاربة لأي مواجهة، وإذا استمر هذا الحال، سيزداد نفوذ موسكو، وتزداد جرأة بوتين في ملفا ت كثيرة عالقة بين البلدين، ما سيعرض مصالح الولايات المتحدة لمزيد من الاختراق.

وبحسب خبراء عديدين، استخدم الرؤساء الأمريكيون السابقون، في أثناء الحرب الباردة وبعدها، مؤتمرات القمة، لمتابعة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية الملموسة، وقد لا ينجحون، لكن ما حدث في هلسنكي أن أهداف المشاركة لم تكن واضحة، ولم ينته الاجتماع مع بوتين إلى أية نتائج ملموسة، حتى الأجندة فيه كانت غامضة، وكان الاقتراح العملي الوحيد الذي اقترحه بوتين هو التفاوض على تمديد معاهدة ستارت للحد من الأسلحة الاستراتيجية.
أظهرت القمة أنه عندما يتحدث ترامب عن مقاربته الشخصية تجاه روسيا، فإنه غالبًا ما يتناقض مع سياسات إدارته، فهو لم يرفض فقط تأكيد المعلومات عن الدور الروسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وإنما أيضًا لم يندد بضم شبه جزيرة القرم، والتدخل العسكري الروسي في شرق أوكرانيا، ودعم بوتين الثابت لدمشق.

أوضح ترامب أنه يريد أن يصادق بوتين، وبدلًا من وصف بوتين خصمًا، وصفه بأنه "منافس جيد"، وكرر أنه سيكون "جيدًا" أن تتوافق الولايات المتحدة وروسيا. ووفقًا لوسائل إعلام أمريكية، حتى أن مستشارين في إدارته صرحوا بعد القمة بأن ترامب لم يتبع النص المتفق عليه في قمة هلسنكي.

يمكن القول إذًا: إن لدى إدارة ترامب سياستين روسيتين، لا واحدة. والسؤال في "زمن ترامب": هل ينطبق هذا الحال على معظم القضايا والأزمات الدولية الأخرى، من العلاقة مع حلف الناتو، مرورًا بملفات الشرق الأوسط الشائكة (عدا أمن إسرائيل)، وصولًا إلى كوريا الشمالية.

****

هل حقا فاز الغرب على روسيا في انتخابات مولدافيا الرئاسية؟[2]

راقبت موسكو عن كثب نتائج الاقتراع باهتمام كبير

تمكنت مايا ساندو رئيسة الوزراء السابقة المؤيدة لأوروبا، من الفوز في انتخابات مولدافيا الرئاسية قبل أيام، بعدما حصلت على 57 في المئة من الأصوات، مقابل 43 في المئة للرئيس المنتهية ولايته إيغور دودون الموالي لروسيا.

حدث ذلك في بلد سوفياتي سابق، زراعي فقير، يقع بين رومانيا العضو في الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، ويعيش منذ سنوات بين الطموحات الأوروبية والتقارب مع موسكو.

اتجهت الأنظار نحو انتخابات مولدافيا الرئاسية، وكانت محط اهتمام إقليمي ودولي واسع، لا سيما أنها تأتي بعد الاهتزاز السياسي في بيلاروس على خلفية نتائج انتخاباتها الرئاسية، وسبقها أيضاً فوضى سياسية وانقلاب بعد انتخابات برلمانية في قيرغيزستان، وأهمية هذه الانتخابات كونها أقرب إلى استفتاء ينظر إليه أنه للاختيار بين: طريق تكامل أوروبي أو الإبقاء على النظام الحالي المرتبط بالكرملين.

وكان لهذه الانتخابات مغزى مهم في تقرير وجهة مولدافيا في المستقبل، فمن أهم القضايا المتعلقة بهذه الانتخابات مسألة علاقات مولدافيا مع الاتحاد الأوروبي وروسيا، وكذلك مصير منطقة "ترانس دنيستر" بريدنيستروفيه الانفصالية.

ويتولى إيغور دودون (45 سنة) الرئاسة منذ 2016، والذي وعد بمواصلة التعاون مع موسكو وتعليم اللغة الروسية الإلزامي في المدارس في بلد يشكل الناطقون باللغة الرومانية غالبية فيه، وقد عبر نظيره الروسي فلاديمير بوتين

[2] 20- 11- 2020
نشر للمؤلف في اندبندنت عربية

عن دعمه الواضح له، مشيداً بـ"الجهود التي يبذلها" لتحسين العلاقات مع روسيا.

أما الفائزة في الانتخابات، منافسته الرئيسية مايا ساندو (48 سنة)، مرشحة اليمين الوسط المعارض، فقد شغلت لفترة قصيرة منصب رئيس الحكومة في 2019، ووعدت بتحقيق تقارب بين مولدافيا والاتحاد الأوروبي وإحداث وظائف لوقف نزيف هجرة السكان إلى الخارج، ويعتبر إقبال الناخبين النشط على مراكز الاقتراع في الخارج، أحد العوامل المهمة لفوز ساندو، إذا أخذنا في الاعتبار حجم العمالة المولدافية المهاجرة.

في سياق متصل، أجريت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، في سيناريو مشابه لما حدث قبل أربع سنوات، حيث المتأهلين للدور النهائي في السباق الانتخابي مايا ساندو وإيغور دودون، ولكن هذه المرة قام الفائز وصاحب المركز الثاني بتبديل مكانهما، بوصول زعيم ينظر إليه باستمرار، على أنه سياسي مؤيد لأوروبا، وما سيكون لذلك من انعكاس على السياسة الخارجية لمولدافيا، وحصلت ساندو على دعم بوخارست، التي تربطها علاقات تاريخية قوية بمولدافيا، ودعمت موسكو علناً دودون عبر اتهامها الغرب بالتدخل والتخطيط لـ"سيناريو ثوري" في مولدافيا.

ومع بدء إعلان نتائج الانتخابات في مولدافيا على وكالات الأنباء العالمية، ظهرت عناوين كثيرة، حول تحول هذا البلد من روسيا إلى الغرب، و"خسارة موسكو التالية" لحليف و"تقلص النفوذ الروسي" في الفضاء السوفياتي السابق.

لم تكن انتخابات مولدافيا الرئاسية، مجرد انتخابات أو استحقاق عادي، على الصعيدين الداخلي الذي ينقسم بين توجهين، والصعيد الخارجي الذي بات بشكل تقليدي في الآونة الأخيرة ينظر لأي حدث في الدول السوفياتية السابقة على أنه صراع مستمر بين روسيا والغرب، بروكسل وواشنطن، ولطالما سلطت روسيا، في حوارها مع مولدافيا، الضوء على الحفاظ على حياد كيشيناو وعدم عضويتها في الناتو.

راقبت روسيا التي واجهت هذا العام احتجاجات استهدفت حلفاءها في قيرغيزستان وبيلاروسيا، عن كثب نتائج الاقتراع باهتمام كبير، وقبل الانتخابات، طرح الخبراء احتمال "سيناريو" شبيه بما حدث في بيلاروسيا،

حيث أثارت إعادة انتخاب الرئيس ألكسندر لوكاشينكو المدعوم من موسكو في أغسطس (آب) الماضي حركة احتجاج تاريخية.

وبينما تهز أزمة سياسية جمهورية قيرغيزستان السوفياتية السابقة في آسيا الوسطى، اتهم رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية الروسية سيرغي ناريشكين واشنطن، قبل الانتخابات الرئاسية في مولدافيا، بتدبير "سيناريو ثوري" في هذا البلد.

وقد يكون الأكثر أهمية في المشهد السياسي للبلاد، أنه تم تصميم نظام السلطة في مولدافيا بطريقة تجعل الرئيس لا يستطيع التأثير كثيراً في عمل الحكومة، هكذا كان تحت حكم دودون المنتهية ولايته، وهكذا سيكون في فترة ساندو الرئيسة الجديدة.

لم يكن لدى الرئيس حكومة، يمكن أن نسميها حكومته، واتبعت الحكومة سياستها الخارجية الخاصة، المنفصلة عن رئيس الدولة، ولم تكن موالية لروسيا على الإطلاق، لا سيما في المسارات الأكثر حساسية بالنسبة إلى موسكو (إقليم ترانسنيستريا، العلاقات المولدافية- الأوكرانية، العلاقات بين مولدافيا وبروكسل مع واشنطن).

وما زال حزب رئيس مولدافيا الحالي يحتفظ بكثير من المقاعد في البرلمان، وله تأثيره في العملية السياسية، وهناك توزيع للصلاحيات بين الرئيس والبرلمان، لصالح البرلمان، وإذا أرادت مولدافيا الوقوف في المنتصف بين موسكو وبروكسل مع واشنطن، لا بد من بذل الكثير من الجهود لإيجاد توازن داخلي بين الرئيس والبرلمان.

وكان هناك في فترة سابقة برلمان موال للغرب ورئيس موال لروسيا، وتناوبت القوى المؤيدة للتقارب مع روسيا وأنصار التكامل مع الاتحاد الأوروبي على السلطة، لكن من دون أن يتمتع أي منهما بغالبية واضحة.

وفي 2014 وقعت كيشيناو اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، أثارت غضب موسكو، ورداً على ذلك، فرض الكرملين حظراً على صادرات المنتجات الزراعية المولدافية، ما شكل ضربة قاسية للاقتصاد المحلي، وبعد ست سنوات

وعلى الرغم من رفع تدريجي لهذه العقوبات، تفوق الاتحاد الأوروبي على روسيا وأصبح الشريك التجاري الأول لمولدافيا.

وتواجه مولدافيا الناطقة بالرومانية، وإحدى أفقر دول أوروبا، منذ استقلالها عن الاتحاد السوفياتي عام 1991 أزمات سياسية متكررة، وكانت هناك عملية احتيال مصرفي واسعة في عام 2015 تتعلق بنحو مليار دولار، أي ما يعادل 15 في المئة من إجمالي الناتج الداخلي للبلاد.

وهددت في السنوات الأخيرة فضائح فساد كبرى للنخب في مولدافيا المساعدات المالية الغربية الحيوية، يضاف لذلك إدارة النزاع المجمّد في ترانسنيستريا، المنطقة الانفصالية الموالية لروسيا والخارجة عن سيطرة الدولة شرق البلاد على الحدود مع أوكرانيا، وهو النزاع الذي يذكّر بتجربة أوسيتيا الجنوبية.

وكانت روسيا أرسلت قواتها إلى ترانسنيستريا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في 1991، لإنهاء القتال في المنطقة الناطقة باللغة الروسية، ووقع اتفاق سلام في 1992 بين روسيا ومولدافيا، أنهى نزاعاً مسلحاً بين كيشيناو وترانسنستريا، أسفر عن سقوط آلاف القتلى، وتعد المنطقة حالياً واحدة من "النزاعات المجمدة" في فضاء الاتحاد السوفياتي السابق.

وتُناقش قضية مولدافيا ومنطقة ترانسنيستريا منذ سنوات في إطار ما يُسمى صيغة 5 + 2، بمشاركة مولدافيا وترانسنستريا، مع الاتحاد الأوروبي وروسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، من دون إحراز تقدم، وأجرت ترانسنيستريا قبل سنوات استفتاءً شعبياً، طُلب من السكان فيه الاختيار بين مستقبل داخل مولدافيا أو الاستقلال، يليه الانضمام إلى الاتحاد الروسي، وأكثر من 97 في المئة من الأصوات، مع إقبال كبير، تم الإدلاء بها لصالح الانضمام إلى روسيا.

****

هل علاقات روسيا والاتحاد الأوروبي محكومة بسياسات واشنطن؟[3]

تشهد العلاقات الروسية الأوروبية فصلًا جديدًا من التوتر، عنوانه هذه المرة قضية نافالني، وتتهم روسيا والغرب بعضهما البعض باستمرار بمحاولة التدخل وتقويض النظام السياسي.
تتعاون روسيا والاتحاد الأوروبي، وتربط بينهم علاقات اقتصادية وأخرى جيواستراتيجية، بالرغم من الأزمات السياسية، وهناك محاولات لفصل الخلافات السياسية عن العلاقات الاقتصادية، وكان الضرر الاقتصادي الكلي بسبب عقوبات الاتحاد الأوروبي بعد أزمة أوكرانيا، وشبه جزيرة القرم، منخفضًا للغاية لعدة سنوات متتالية، كما تنأى روسيا بنفسها عن الانتقام القاسي.
تتسم العلاقات بين موسكو وبروكسل بأنها ذات طابع استراتيجي، إلا أن هذه العلاقة بالغة الصعوبة، إذ ليس لدى الاتحاد الأوروبي سياسته الخاصة في الملفات الأمنية، والمعادلة معقدة بسبب الاستراتيجيات الأمريكية، ونقطة ضعف الاتحاد الأوروبي تنبع من افتقاره للقيادة الفعلية التي عجزت الدول الأوروبية عن توفيرها لاتحادها، وبرغم مرور العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا بعدة منعطفات حادة خلال السنوات الأخيرة، إلا أن ذلك لم يزعزع استقرار العلاقة بين الطرفين.
ومع اقتراب موعد عقد القمة الأوروبية في آذار القادم، تزداد حدة الخلافات بين روسيا والاتحاد الأوروبي، ليس كما جرت العادة بخصوص واردات الغاز ذات الأهمية المحورية فحسب، بل بخصوص مواضيع سياسية واقتصادية أخرى، آخرها قضية نافالني، لتضاف إلى الأزمة الأوكرانية، وقضية سكريبال، والهجمات السيبرانية، إلى جانب الخلافات حول الديمقراطية وحقوق الإنسان.
يدعو البرلمان الأوروبي بشكل دوري إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة تجاه موسكو، ومن بين الإجراءات المقترحة عقوبات ضد "الدائرة الضيقة" للرئيس

[3] 2021/02/12
نشر للمؤلف في ترك برس

الروسي فلاديمير بوتين، ووقف نورد ستريم 2، وتنسيق سياسات الاحتواء مع الولايات المتحدة، وتعزيز الديمقراطية.

أشعل اعتقال المعارض الروسي أليكسي نافالني الشهر الماضي، أزمة تبادل طرد الدبلوماسيين بين روسيا وعدد من الدول الأوروبية، وكانت موسكو قد أعلنت قبل أيام، أن دبلوماسيين من ألمانيا وبولندا والسويد غير مرغوب فيهم على أراضيها، لاتهامهم بدعم نافالني، وردت الدول الأوروبية على خطوة روسيا بطرد دبلوماسيين روس، في إطار سياسة "الرد بالمثل".

وشدد كبير الدبلوماسيين الأوروبيين جوزيب بوريل أمام البرلمان الأوروبي عقب زيارته إلى موسكو الأسبوع الماضي، على أن دول التكتل ستبحث إمكانية فرض عقوبات جديدة على روسيا خلال اجتماع على مستوى وزراء الخارجية يوم 22 من فبراير ومن ثم خلال قمة ستنعقد في مارس.

تحمل بعض الدوائر الغربية السلطات الروسية المسؤولية عن حادثة تسمم نافالني، وتطالب برلين باتخاذ الخطوات اللازمة، كرد فعل على ذلك، بينما ترى روسيا القضية نتاجًا لحملة تشويه تشُن ضدها.

المؤكد أن حادثة تسمم نافالني قد سممت أيضًا العلاقات الألمانية الروسية، والأوروبية الروسية كذلك، وأعلن مجلس الوزراء الألماني عن اتصالات بين السلطات الألمانية والإدارة الأمريكية على خلفية عقوبات محتملة ضد خط أنابيب الغاز التيار الشمالي 2، وحذر وزير الخارجية الألماني من تداعيات، جيواستراتيجية على العلاقات الأوروبية الروسية حال التراجع عن التيار الشمالي 2 كما حذر من هدم الجسور بين أوروبا وروسيا وأكد أن عزل روسيا والصين سيخلق أكبر تحالف عسكري.

ونشرت مجلة "دير شبيغل" الألمانية مقالًا تحدثت فيه عن التداعيات المحتملة لإيقاف مشروع الغاز الروسي "السيل الشمالي 2"، والذي يلقى ضغوطات من قبل الولايات المتحدة، وبأن ألمانيا ستلحق الضرر بنفسها في حال رفضت إكمال تنفيذ المشروع الهادف لمد أنبوبي غاز من روسيا إلى ألمانيا عبر قاع بحر البلطيق، وأشارت إلى أن العقوبات التي يفرضها الجانب الأمريكي على الشركات المشاركة في المشروع يتم فرضها بسبب عزم واشنطن بيع الغاز الأمريكي في أوروبا، وأضافت أن سكان أوروبا سيضطرون إلى دفع أموال إضافية لقاء الغاز الأمريكي، الذي يعتبر سعره أعلى من الغاز الروسي.

وتتمتع روسيا حاليًا بموقف قوي مقابل الاتحاد الأوروبي، خصوصًا أنها قادرة على التحكم في إمدادات النفط والغاز إلى الدول الأوروبية، فالاتحاد الأوروبي ثالث أكبر تكتل في العالم مستهلك للطاقة، وروسيا من أهم موردي الطاقة في العالم، وأهم مصدر للغاز والنفط للاتحاد الأوروبي، ومن خلال السيل الشمالي 1، الذي تم إنجازه عام 2011، والسيل الشمالي 2، من المفترض أن ينتهي هذا العام، ستعزز موسكو موقفها كدولة مصدرة أساسية للطاقة، حيث أكثر من 40 بالمئة من الغاز و 29 بالمئة من النفط الذي تستورده أوروبا يأتي من روسيا، ولا يوجد لدى الاتحاد الأوروبي حتى اليوم، بديل حقيقي للطاقة الروسية، وتجيد موسكو جيدًا استخدام الطاقة كورقة ضغط سياسي، ورأينا ذلك خلال أحد فصول الأزمة الأوكرانية.

كما أن طريقة تعامل كل من موسكو وبروكسل مع الملفات الدولية تعكس ميل ميزان القوى لصالح روسيا، وأنها أكثر فعالية، فروسيا لا تتردد في إرسال قواتها العسكرية إلى أي بقعة عندما تشعر أن مصالحها مهددة، كما حدث في سوريا، وفي ليبيا عندما أرسلت مجموعات فاغنر، بينما لا يزال الأوروبيون يبحثون في تشكيل قوات مشتركة، وسياسة دفاعية موحدة.

وتحتاج روسيا الاتحاد الأوروبي لتطوير الاقتصاد وتنويع مصادره، والابتعاد عن الاعتماد على الطاقة فقط، فهي بحاجة لتكنولوجيا الغرب لتطوير شركاتها، وإنجاح مشاريعها الاقتصادية الضخمة مثل السيل الشمالي، وهي تحتاج أوروبا في ظل ضغوط أمريكية مع وصول إدارة جديدة إلى البيت الأبيض أعلنت أنها لن تتسامح مع موسكو.

وللاتحاد الأوروبي مصلحة ولو بالحد الأدنى في علاقات جيدة مع روسيا، فهي بلد مجاور للتكتل الأوروبي، وأي خلافات في مواقف دول حدودية مع روسيا يمكن أن، تؤثر على الاستقرار في كامل الاتحاد كما حصل في أزمة أوكرانيا عام 2014 ولتطويق النفوذ الصيني لابد من دور روسي.

يبقى القول: إن إصلاح العلاقات بين موسكو وبروكسل رغبة متبادلة ولكن هناك حالة من عدم الثقة في الكرملين، فهو لا يتردد في استخدام القوة العسكرية عندما تتطلب مصالحه، حتى لو تجاوز الأعراف السائدة، وبالمقابل موسكو غير مستعدة للتنازل عن استقلاليتها وقرارات تعتبرها سيادية.

هل ينجح رهان أوكرانيا على أمريكا في مواجهة روسيا؟[4]

ليس في مصلحة كييف تحويل النزاع المجمد شرق البلاد إلى آخر ساخن لأنها ستكون الخاسرة. لم تهدأ أوكرانيا، الجمهورية السوفيتية السابقة، منذ أن شهدت احتجاجات واسعة قبل سبع سنوات، وعرفت باحتجاجات الميدان الأوروبي، وأطيح على إثرها بالرئيس فيكتور يانوكوفيتش الموالي لروسيا، وانقسمت البلاد إلى طرف موال للغرب، وآخر موال لموسكو، ونظم الموالون لروسيا استفتاء القرم العام 2014 ، وأعلنوا الانضمام إليها، وكذلك استفتاء شرق البلاد في مناطق ما يعرف الدونباس، وأعلنوا كذلك قيام جمهوريات جديدة من جانب واحد، لم تعترف بها سلطات كييف.

قلق أوكرانيا ويزيد هواجس القلق الأوكرانية تراجع الموقف الأوروبي المتشدد حيال موسكو، حيث تلعب المصالح دورًا كبيرًا، فألمانيا اليوم مهتمة بإكمال مشروع "نورد ستريم 2" لنقل الغاز الروسي إليها مباشرة، وفرنسا كذلك مهتمة بتحسين العلاقات مع روسيا وإعادتها إلى طبيعتها، لوجود ملفات أخرى كثيرة مرتبطة بموسكو، وفي هذا كله ضوء أخضر يدفع الكرملين نحو مزيد من التشدد في أوكرانيا.
وتشكل أوكرانيا وروسيا وألمانيا وفرنسا ما يعرف بمجموعة "رباعية النورماندي"، التي تبحث حل النزاع الدائر في شرق أوكرانيا، وتخشى كييف من محادثات بوتين مع ميركل وماكرون قبل فترة، من دون مشاركة الرئيس الأوكراني زيلينسكي، وهي تحيي مخاوف في شأن إبعاد أوكرانيا إلى هامش عملية السلام، في وقت يظهر فيه أن المفاوضات الرامية إلى إنهاء صراع شرق أوكرانيا وصلت إلى طريق مسدود، مع سعي شخصيات أوكرانية إلى منح دور أكبر للولايات المتحدة، لا سيما بعد وصول إدارة أمريكية جديدة إلى البيت الأبيض، ولديها اطلاع على كامل تفاصيل الأزمة الأوكرانية.
وإضافة إلى قلق أوكراني من أن روسيا لا تسعى إلى السلام بعد قرار موسكو العام 2019 بتسهيل الحصول على الجنسية الروسية بالنسبة لمئات آلاف

[4] 2021/04/04
نشر للمؤلف في اندبندنت عربية

الأوكرانيين الذين يعيشون في المناطق الشرقية، وهو ما يخفض فرص عودة هذه المناطق إلى السيطرة الأوكرانية بالكامل.

صحيح أن التحركات الروسية الأخيرة والحشود العسكرية المكثفة على مقربة من الحدود الأوكرانية وفي شبه جزيرة القرم، تجعل كل الاحتمالات والسيناريوهات قائمة، إلا أنه يستبعد احتمال حدوث عمل عسكري شامل "اليوم"، لكن هذا النزاع يبقى من بين بؤر التوتر المتزايدة بين روسيا والغرب، وتعتبر الهدنة في مناطق الشرق الأوكراني التي يسيطر عليها الانفصاليون الموالون لروسيا "الأنجح والأثبت" منذ 2014 ، وتم الاتفاق عليها في يوليو 2020.

التحركات العسكرية الروسية

وتحذر كييف باستمرار حلفاءها الغربيين من وجود عسكري روسي كبير على حدودها الشرقية، وأن شبه جزيرة القرم تحولت إلى قاعدة عسكرية روسية منذ العام 2014 ، وهو ما تعتبره تهديدًا لها ولأمن القارة الأوروبية.

وأعلن القائد العام للقوات المسلحة الأوكرانية، رسلان خومتشاك، قبل أيام أن روسيا تعزز وجودها العسكري بكثافة قرب الحدود الشرقية، ولم تنفِ روسيا هذا الوجود بل أكدته على عكس مرات سابقة، واعتبر متحدث الكرملين دميتري بيسكوف، أن تحركات القوات والمعدات العسكرية قرب الحدود تهدف إلى "ضمان أمن روسيا ولا تشكل أي تهديد لأوكرانيا".

وقد يكون هدف التحركات العسكرية الروسية الأخيرة مجرد اختبار لمعرفة إذا ما كانت أفعال إدارة بايدن حازمة، وتتماشى مع سقف التصريحات العالية التي وجهها ضد موسكو، وربما تكون أيضًا مجرد مناورات عسكرية لردع أوكرانيا عن أية هجمات في المنطقة، إلا أن المؤكد أن هذه التحركات تختلف كثيرًا عن التدريبات العسكرية التي تقوم بها روسيا في العادة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن التصعيد الأخير والتصريحات المتبادلة بين موسكو وكييف تأتي بعد وصول إدارة أمريكية جديدة إلى البيت الأبيض، وإظهار الرئيس الأمريكي بايدن موقفًا متشددًا وحازمًا مع روسيا، الذي بدأ بدعم أمريكي حجمه 125 مليون دولار لقطاع الدفاع الأوكراني مطلع العام الحاي، والتأكيد على الاستعداد لتزويد كييف بأسلحة فتاكة، والمؤكد أن صانع القرار في

الكرملين يضع هذه التحركات في الحسبان، وأن روسيا جاهزة لكل السيناريوهات.
الواضح أن إدارة بايدن ستشكل سياستها تجاه أوكرانيا من خلال استراتيجية التعامل مع روسيا بشكل أوسع، وطبيعة العلاقات بين موسكو وواشنطن ستحدد المسار في أوكرانيا، وبعد إعلان جو بايدن بأن رئيس روسيا فلاديمير بوتين "قاتل"، بدأت مرحلة جديدة في العلاقات بين واشنطن وموسكو.

الدعم الأمريكي

وبالنسبة إلى أوكرانيا فمصالحها تكمن في استعادة وحدة أراضيها، وستعمل على استغلال زخم ومستوى جديد من دعم الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، مع بقاء تحدي مدى توافق أوكرانيا مع هذا المستوى الجديد، في ظل استمرار قدرة روسيا على التصعيد في أوكرانيا من أجل إظهار قدراتها للأمريكيين، كما أن هناك رغبة لدى أوكرانيا في إظهار نفسها لدى الإدارة الأمريكية الجديدة بأنها تواجه روسيا، وذلك بهدف الحصول على مزيد من الدعم، وفي حال استطاعت كييف استدراج روسيا إلى شن هجوم داخل الأراضي الأوكرانية، فقد تنجح بإيقاف استكمال مشروع "السيل الشمالي 2"، الذي سينهي دور أوكرانيا كدولة عبور للغاز الروسي إلى أوروبا.
لكن المؤكد اليوم أنه ليس في مصلحة أوكرانيا تحويل النزاع المجمد شرق البلاد إلى آخر ساخن، لأنها ستكون الخاسرة حتمًا، إلا أن كييف تستخدم التسخين في هذا الملف بين الحين والآخر لتوجيه رسائل داخلية، وأخرى خارجية متعددة الاتجاهات، وسيبقى مأزق أزمة شرق أوكرانيا قائمًا طالما أن موسكو لم تعزم بعد على خطوة جذرية بضم جمهوريات الدونباس، دونيتسك ولوغانسك (غير معترف بها)، مثل ما فعلت مع شبه جزيرة القرم قبل سبع سنوات، وذلك خشية إلحاق مزيد من الضرر في علاقاتها مع الدول الغربية.
يبقى القول: بعد مرور سبع سنوات لم تتضح أي ملامح لتسوية نهائية للأزمة في أوكرانيا، لتضاف منطقة الدونباس إلى النزاعات المجمدة الأخرى في فضاء دول الاتحاد السوفيتي السابق، إلى جانب إقليم ترانسنيستريا في مولدافيا، وما تبقى من نزاع في إقليم ناغورنو قرة باغ، بين أذربيجان وأرمينيا جنوب القوقاز، وإقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا.

أزمة شرق أوكرانيا تعيد إلى الأذهان سيناريو جورجيا[5]

تضع الحشود العسكرية الروسية على الحدود الأوكرانية الإدارة الأمريكية الجديدة أمام أكبر وأخطر امتحاناتها.
يتصاعد التوتر في شرق أوكرانيا بين القوات الأوكرانية والانفصاليين الذين تدعمهم روسيا بشكل متقطع منذ اتفاق السلام الموقع في عام 2015، إلا أن حجم التصعيد الحالي يختلف عن كل المرات السابقة.
ويثير تزايد القوات العسكرية الروسية على الحدود مع أوكرانيا اليوم، علامات استفهام وتساؤلات عدة عن حقيقة أهداف هذه الحشود العسكرية غير المسبوقة في عمر النزاع الأوكراني. وعلى الرغم من عدم وجود مصلحة روسية في عمل عسكري واسع، إلا أنه لا يمكن استبعاد هذا السيناريو، مع احتمال أن يكون الهدف من كل ذلك ردع كييف عن أي تحركات أو هجمات مستقبلية في المناطق الشرقية، عبر إظهار موسكو نفسها أنها صاحبة الكلمة العليا من خلال قدرتها على التصعيد.
السائد اليوم في معظم الأوساط الروسية، هو أن الغرب في حالة هجوم على روسيا على أكثر من جبهة وأكثر من صعيد، سواء في فضاء دول الاتحاد السوفيتي السابق، في بيلاروس وأوكرانيا، أو على الصعيد الداخلي الروسي، لا سيما في قضية المعارض أليكسي نافالني، أو على الصعيد الدولي في جبهات مثل سوريا وليبيا.

وفي السياق، ذكرت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي، أن عدد القوات الروسية الآن على الحدود مع أوكرانيا أكبر منه في أي وقت منذ عام 2014 ، في إشارة إلى الفترة التي ضمت فيها روسيا شبه جزيرة القرم. وقالت تركيا، إن الولايات المتحدة سترسل سفينتين حربيتين إلى البحر الأسود عبر البوسفور، فيما تشهد المنطقة توترًا متصاعدًا بين أوكرانيا وروسيا التي كثفت حشدها العسكري على الحدود مع جارتها الغربية، التي أعلنت من جهتها جاهزيتها للرد.

[5] 2021/04/10
نشر للمؤلف في اندبندنت عربية

وفي خضم التصعيد، نفى قائد الجيش الأوكراني استعداد قواته لشن هجوم في إقليم الدونباس، وقال إن استخدام القوة لاستعادة السيطرة عليه سيؤدي إلى سقوط عدد كبير من القتلى، وهو ما ترفضه كييف. وفي الوقت ذاته، تتواصل الاتهامات المتبادلة بين كييف والانفصاليين المدعومين من موسكو بخرق وقف إطلاق النار والتحشيد العسكري، كما زار الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي في 8 أبريل (نيسان) الحالي، شرق البلاد، حيث تفقد قوات الجيش، وذلك بعد يومين من دعوته حلف شمال الأطلسي إلى وضع خطة لأوكرانيا للانضمام إلى الحلف، وهو الإجراء الذي تعارضه موسكو بقوة.

وقال المتحدث باسم الكرملين: إن موسكو قد تتخذ خطوات لحماية المدنيين من أي قتال شرقي أوكرانيا، واصفًا الوضع في إقليم "دونباس" بغير المسبوق. وأضاف المتحدث ديمتري بيسكوف للصحافيين أن "الوضع في شرق أوكرانيا مضطرب للغاية، ما ينطوي على مخاطر عمليات قتالية على أوسع نطاق".

المؤكد اليوم هو أن اندلاع أي مواجهة في شرق أوكرانيا الموعودة بدعم حلف شمال الأطلسي، ستضع الحلفاء الغربيين في موقف حرج للغاية، فالحشود العسكرية الروسية على الحدود الأوكرانية تجعل الإدراة الأمريكية الجديدة أمام أكبر وأخطر امتحاناتها الروسية، في ظل انتهاكات لوقف إطلاق النار في الدونباس وقلق حلف الناتو، في الوقت الذي وصلت فيه العلاقات بين روسيا والغرب إلى أدنى مستوياتها وفق تعليق وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف. وإذا كانت الحشود والتحركات العسكرية الروسية الضخمة تأتي في سياق التدريبات الاعتيادية والمجدولة مسبقًا، وفي إطار اختبارات الجاهزية القتالية، فالسؤال الكبير هو، هل ستعود هذه القوات إلى قواعدها بعد إنهاء المهمات التي تحركت لأجلها؟ أم ستتمركز في أمكانها الجديدة عند الحدود الأوكرانية؟

استعراض موسكو قدراتها العسكرية ليس بالشيء الجديد، وأهميتها اليوم تأتي في إطار توجيه رسالة إلى كييف بالدرجة الأولى، بعد حديث روسي متكرر وتحذيرات من استعدادات لشن هجوم أوكراني على شرق البلاد حيث يسيطر الانفصاليون المدعومون من روسيا.

حدث شيء مشابه جرى في أغسطس (آب) 2008 في إقليم أوسيتيا الجنوبية في جورجيا، حيث أوردت صحيفة "فيزغلاد" الروسية خبرًا عن كشف الأجهزة الروسية معلومات وقتها، أن جورجيا تستعد لاجتياح أوسيتيا الجنوبية، حيث

كانت تتمركز قوات حفظ السلام الروسية، بعد تأكيدات تلقاها الرئيس الجورجي آنذاك ميخائيل ساكاشفيلي بدعم واشنطن له.

وأظهرت التجربة الجورجية أن الاحتفاظ بالقوات العسكرية بشكل متقدم في مناطق النزاع المجمد والمتوقع اشتعاله، أكثر فاعلية من استقدامها فيما بعد من أماكن انتشارها الدائمة.

يبقى القول: إنه قد يكون تنفيذ القوات الروسية تدريبات اليوم على الحدود مع أوكرانيا قرب جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك في الدونباس (غير معترف بهما)، في إطار برنامج المناورات القتالية المجدولة مسبقًا، مع إمكانية استخدامها العاجل في حالة حدوث أي تغيير في الموقف الميداني، في سيناريو مشابه لحالة إقليم أوسيتيا الجنوبية مع جورجيا.

****

هل تتدخل مواقع التواصل الاجتماعي

في التصعيد بين روسيا والغرب؟[6]

محللون يتحدثون عن خطورتها وغياب المعايير التي تحدد عبرها الصفحات أو الشخصيات التي يجب حظرها.

أعطت مرحلة تجميد الصراع والنزاعات في مختلف أنحاء العالم في ظل جائحة كورونا، والانهيار الاقتصادي الذي أصاب دول العالم بالشلل التام نتيجة الإغلاقات المستمرة، فرصة لبعض الدول من أجل إعادة ترتيب أوراقها، وتقييم تحالفاتها من جديد، ومحاولة نسج أخرى مع تقليل أو تحييد الأعداء من خلال منظور أولوية الأمن القومي لدولهم.

ما نشاهده هذه الأيام من تصعيد خطير على الحدود الأوكرانية - الروسية، وحول شبه جزيرة القرم، يشير إلى تجاوز فترة تجميد النزاعات بسرعة، وعودة المواجهات من جديد بوتيرة أقوى، بدأت هذه المرة من المنطقة التي كانت جزءًا من الفضاء السوفيتي السابق، مرورًا بالشرق الأوسط، وصولًا إلى الصراع المشتعل تحت الرماد بين الدول الأفريقية على المياه، لتكتمل بذلك ملامح جزء من الحدود الجديدة لخريطة جيوسياسية لعالم جديد، بتحالفات ولاعبين جدد.

وبالتزامن مع إحياء التحركات الأوكرانية للتقارب مع الغرب ومحاولة الانضمام إلى حلف الناتو، وهو الشيء الذي يثير حفيظة موسكو، ودفع روسيا إلى حشد قوات عسكرية ضخمة على تخومها مع أوكرانيا، كرد فعل على التحركات الغربية بالقرب من حدودها، وفي مناطق استراتيجية أخرى مهمة لها، حيث يقدر عدد القوات الموجودة على الحدود الروسية – الأوكرانية، اليوم، بحسب التقارير، نحو 82 ألف جندي روسي، مقارنة ب 4 آلاف خلال الفترة الماضية، يستمر التصعيد الكلامي والحرب الدبلوماسية بين موسكو وواشنطن وبعض الدول الأوروبية، لا سيما بعد أن أعلنت الخارجية الروسية، طرد 5 دبلوماسيين بولنديين ردًا على طرد وارسو دبلوماسيين روس، كما أعلن سيرغي لافروف،

[6] 2021/04/18
نشر للمؤلف في اندبندنت عربية

وزير الخارجية الروسي، نية بلاده طرد 10 دبلوماسيين أمريكيين من روسيا كرد بالمثل على التصرف الأمريكي، مشيرًا في الوقت ذاته إلى طلب الكرملين من السفير الأمريكي في موسكو مغادرة البلاد لإجراء مشاورات مع حكومته.

الجدير بالذكر، قيام موقع "يوتيوب" المعروف في وقت سابق، بحجب قناة "روسيا اليوم" الناطقة باللغة العربية على منصاتها، التي يقدر عدد المشتركين فيها ب 5.5 مليون مشترك، لتعيد رفع الحجب بعد ذلك، وأكدت إدارة الموقع أنه خطأ غير مقصود، وستحاول معالجة الأمر من أجل عدم تكرار ذلك مرة أخرى.
ما جرى يعيدنا بالذاكرة إلى أحداث الولايات المتحدة التي رافقت وصول جو بايدن إلى البيت الأبيض بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة، لا سيما الاشتباكات والفضائح بينه والرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب، بينها حجب حسابات ترمب على مواقع التواصل الاجتماعي، والرفض الهائل للشركات الكبرى للتعاون معه، وهنا يمكن لروسيا ومواطنيها، الذين تابعوا الأحداث التي جرت في الولايات المتحدة، توقع العديد من الأشياء المهمة واستخلاص العبر.

وكانت هذه المرة الأولى التي يحدث فيها مثل هذا التدخل الواضح والمكشوف لشركات تكنولوجيا المعلومات والتقنية في السياسة، والوقوف إلى جانب أحد أطراف النزاع، وجاء الحادث بمثابة مفاجأة غير سارة للغاية، ليس فقط لدونالد ترمب، ولكن أيضًا للسياسيين ورجال الأعمال في جميع أنحاء العالم.
وتجدر الإشارة إلى حقيقة أن قيام الولايات المتحدة منع الاتصالات وحركة النقل ليست جديدة، فخلال الحرب في العراق قام البنتاغون بتشويه بيانات GPS التي تلقتها القوات العراقية، وفي عام 2012 ، تركت وحدة خاصة تابعة لوكالة الأمن القومي، نتيجة لمحاولة فاشلة لتثبيت "خطأ"، كل سوريا من دون الإنترنت، وفي عام (2015) تكررت قصة فساد نظام تحديد المواقع العالمي GPS في سوريا أيضًا،والملاحظ أن جميع عمليات الإغلاق السابقة كانت من قبل الوكالات الحكومية، ولم تكن متعلقة بالشبكات الاجتماعية.

ما جرى في الولايات المتحدة يعد انتهاكًا صارخًا لكثير من مبادئ تلك البلاد، بغض النظر إذا كانت صحيحة أو خاطئة، حيث إن طريقة التعامل تلك،

تستخدمه دولة مع المجرمين والمنظمات المتطرفة، وعادة مثل هذه الحالات، تكون مبنية على حكم قضائي من قبل محكمة مختصة لذلك، إلا أن مؤسسي مواقع التواصل الاجتماعي تصرفوا بطريقة مسيسة وغير قانونية، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام عديد من المحللين للتحدث عن خطورة مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في العالم، وما هي الآلية أو المعيار التي تحدد فيها الصفحات أو الشخصيات التي يجب أن تحظر وتقيد استخدمها لهذا المواقع، لكي لا تكون منبرًا لتهديد السلم الأهلي في البلدان، أو إثارة النعرات الطائفية والقومية أو الترويج لأيديولوجيات عابرة للحدود.

ويؤدي التأثير المتزايد لوسائل الإعلام الجديدة في الأحداث بالمنطقة والعالم، إلى تفاقم مسألة من يسيطر على هذه المواقع ومدى حيادية هذه السيطرة فيما يتعلق باللاعبين السياسيين المحليين، والدوليين كذلك، وإذا قرر القادة الأمريكيون منع وحجب خصومهم داخل البلاد، فلن يمنعهم أي شيء من فعل الشيء نفسه، إذا لزم الأمر، مع الخصوم في الخارج كذلك.

منذ أحداث ما يسمى الربيع العربي في عدة دول، كان لمواقع التواصل الاجتماعي الدور الأكبر في تحريك الشارع المحلي لهذه الدول، وكانت آنذاك طريقة تعاطي هذه الشبكات للكثيرين مجرد تعبير عن آراء الشعوب، لا سيما أن المستخدمين الذين كانوا يحركون هذه الشعوب في دولهم، تمكنوا ببراعة كاملة من دغدغة مشاعر وعواطف الناس في كل مكان من العالم، وعلى وجه الخصوص شعوب دولهم.

إلا أن الروس والصينيين أدركوا خطورة ذلك مبكرًا، وعملوا على إنشاء شبكات تواصل اجتماعية خاصة بمجتمعاتهم، لتقليل أثرها فيهم، ولم تكتفِ الصين بذلك، بل أنشأت تطبيقات مثل تطبيق "تيك توك" الشهير، الذي أثار ضجة كبيرة عندما حاول ترمب حظر التطبيق لمنع أي تأثير صيني على مواطني بلاده، بحسب رأيه.

في السياق ذاته، منذ انتشار مواقع التواصل الاجتماعي في العالم عمومًا، أخذت هذه الظاهرة منحى مختلفًا عن هدف التواصل والترابط بين الأشخاص، وأصبحت كسلاح أكثر فتكًا من أسلحة الدمار التقليدية، ومع تصاعد النزاع في العالم مجددًا، قد تكون مواقع التواصل الاجتماعي، اليوم، إحدى أهم الأدوات المتقدمة للحرب النفسية بين الدول.

يبقى القول، إنه إذا استمر الاتجاه لاستخدام الإقفال، فقد يتم فصل وحجب أي سياسي، بمن في ذلك قيادات دول بأكملها، بقرار من الولايات المتحدة، عن أكبر الشبكات الاجتماعية، وبذلك تهدد الهيمنة الكاملة على المنصات والخدمات الخارجية للاتصالات بشكل خطير سيادة أي من البلدان، ما يجعل الأنظمة السياسية معرضة للخطر الهائل، والسكان عرضة للتلاعب الخارجي.

****

هل تفسد أزمة أوكرانيا علاقات روسيا وتركيا؟[7]

التعاون العسكري بين أنقرة وكييف وصل إلى مستوى "استراتيجي" غير مسبوق في تاريخ العلاقات الثنائية.
ما زالت كييف، بعد مرور سبع سنوات على الأزمة الأوكرانية، تأمل أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة اليوم للعب دور فاعل في عملية السلام المجمدة، وربما انضمامها إلى رباعية نورماندي التي تقود المفاوضات، وتضم ألمانيا، وفرنسا، وأوكرانيا، وروسيا، حيث ظلت كييف متمسكة بموقفها، ولم تستسلم للشروط الروسية لإنهاء الحرب في شرق البلاد.
وفشلت الحكومات الأوكرانية منذ عام 2014 في إيجاد حل ينهي أزمة شبه جزيرة القرم والنزاع المستمر منذ سبع سنوات في شرق البلاد، ويعيد المنطقة إلى السيطرة الأوكرانية الكاملة.
وفي الوقت الذي يستمر فيه سعي أوكرانيا للدخول إلى الهياكل الأوروبية وحلف شمال الأطلسي "الناتو"، وصلت علاقات التعاون العسكري والأمني والاقتصادي بين أوكرانيا وتركيا إلى مستوى "استراتيجي" غير مسبوق في تاريخ العلاقات الثنائية، باتت بموجبه تركيا المصدر الرئيس للطائرات المسيرة بالنسبة للجيش الأوكراني، إضافة إلى مجالات واسعة أخرى للتعاون والتصنيع المشترك.

تجربة ناغورنو قره باغ ولا بد من الأخذ بالحسبان أن المساهمة التي قدمتها تركيا لأذربيجان في معارك استعادتها إقليم ناغورنو قره باغ، خلقت بين عديد من الأوساط الأوكرانية الأحاديث حول فرص تطبيق سيناريو مماثل لاستعادة أراضي إقليم الدونباس الخارجة عن السيطرة، ولو بشكل جزئي "مبدئيًا".
إلا أن الأوضاع في أوكرانيا وجنوب القوقاز بين أذربيجان وأرمينيا، تشوبها الكثير من الاختلافات، والمقارنة بشكل مباشر بين الحالتين غير واقعية، ولكن انتصار أذربيجان حرك المياه الراكدة في نزاع آخر بين فضاء دول الاتحاد السوفيتي السابق، ولفت الأنظار إلى عدة نقاط.

[7] 2021/06/08
نشر للمؤلف في اندبندنت عربية

أظهر تجدد المعارك بين أذربيجان وأرمينيا، بعد ربع قرن من الجمود، فشل منصات المفاوضات الدولية، في تحقيق أي تسوية، فلم تتمكن مجموعة مينسك من وضع حد "لأزمة قره باغ"، وهي التي تأسست في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أوائل التسعينيات لحل النزاع بين الجارتين أرمينيا وأذربيجان، وكانت برئاسة روسيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بينما كان التحرك العسكري حاسمًا خلال ستة أسابيع فقط.

ونجد تكرار تجربة قره باغ في جنوب القوقاز مع أوكرانيا، التي دخلت في عملية مينسك للسلام غير الفعالة "حتى اليوم"، حيث تم توقيع الاتفاقات في العاصمة البيلاروسية في سبتمبر(أيلول) 2014 وفبراير(شباط) 2015 بين رباعية أوكرانيا وروسيا وألمانيا وفرنسا، لتكون بمثابة خريطة طريق نحو تسوية الصراع في دونباس، بينما لم يتم بعد تنفيذ الشروط المتفق عليها في مينسك بالكامل.

ولا يمكن إغفال أهمية التحالفات الأمنية والسياسية والعسكرية الإقليمية، في حرب قره باغ الثانية بين أذربيجان وأرمينيا، حيث كان لتعاون أذربيجان مع إسرائيل أهمية كبرى، خلال الصراع الأخير، وكذلك لعبت المساندة التركية القوية لها دورًا رئيسًا أمام أي تحرك روسي داعم لأرمينيا، وكان لكل من الدولتين دور في جزء من انتصار أذربيجان الأخير، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالطائرات من دون طيار عسكريًا، وسياسيًا عبر دور اللوبيات في العواصم الكبرى.

حصلت أوكرانيا بالفعل على مجموعة من أحدث الطائرات التركية من دون طيار، مع رغبة كييف الآن في شراء المزيد، وفي غضون ذلك، تجري محادثات بشأن الإنتاج المشترك المحتمل لنماذج جديدة في أوكرانيا، حيث ستلعب الهندسة الأوكرانية أيضًا دورًا رئيسًا في تطوير صواريخ تركية من الجيل الثاني، كما وردت أنباء بأن المفاوضات جارية مع إسرائيل في شأن شراء مجموعة من طائرات مسيرة "انتحارية".

التعاون مع تركيا وتولي أوكرانيا أهمية كبيرة للتعاون مع تركيا في الصناعات الدفاعية، إذ تعتبرها الشريك الأهم لها في هذا المجال، وتعول عليها في عملية انتقال كييف من نظام الجيش السوفيتي السابق إلى معايير تتيح لها الانضمام لحلف شمال الأطلسي، حتى لو لم يكن هناك حتى الآن أي احتمال واضح لخطة

عمل العضوية نحو الانضمام إلى التحالف العسكري الأطلسي، حيث أعطت التدريبات والمعدات العسكرية التي قدمتها تركيا لأذربيجان، ميزة حاسمة وتغلبت تمامًا على القوات الأرمينية بتدريبها وإمداداتها الروسية.
والجدير ذكره، أن سكان دونباس في جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك (غير معترف بهم)، معظمهم يحمل الجنسية الروسية، مع وجود 400 كم حدود مشتركة بين روسيا وجمهوريتي دونباس، وهي العوامل التي لا تنطبق على أزمة أرمينيا وأذربيجان عند مقارنتها مع أزمة شرق أوكرانيا.
وبحسب عديد من المراقبين من المستبعد أن تتدخل تركيا أو إسرائيل في الصراع إلى جانب أوكرانيا، لكن على الأغلب سيستمر بيعهما الأسلحة في إطار فرصة كسب الأموال.

أسباب الحظر "سياسية"

وأعلنت روسيا في 12 أبريل (نيسان) الماضي تعليق جميع الرحلات الجوية الأسبوعية إلى تركيا باستثناء رحلتين، بذريعة العدد المتزايد لحالات كورونا في تركيا، وبدأ الحديث والتكهنات وقتها بأن أسباب الحظر سياسية، وليست صحية، وخاصة أنه تم الإعلان عنه بعد يومين فقط من زيارة الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي لتركيا.
وخلال مؤتمر صحافي مشترك مع زيلينسكي في 10 أبريل، أعرب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن دعم تركيا لوحدة أراضي أوكرانيا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم التي ضمتها روسيا في 2014.
وجاء هذا الاجتماع التركي الأوكراني رفيع المستوى في وقت كانت فيه التوترات في شرق أوكرانيا تتصاعد، وتزامنت مع حشود عسكرية روسية إلى حدودها المشتركة مع أوكرانيا وفي شبه جزيرة القرم.
وفي المقابل، نفى الكرملين أي صلة بين حظر الطيران وزيارة زيلينسكي لتركيا، لكن ساسة روس آخرون دعوا إلى تجنب السفر إلى تركيا بسبب دعمها لأوكرانيا، ولمواجهة حظر الطيران الروسي، شجع زيلينسكي الأوكرانيين على زيارة تركيا لإظهار دعمهم.
وبالتزامن مع استمرار التعاون الاستراتيجي مع روسيا في مجموعة متنوعة من القضايا، قدمت تركيا أكثر من مجرد دعم خطابي لأوكرانيا، ما دفع بوزير

الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى تحذير تركيا وآخرين "بعدم تشجيع الطموحات العسكرية لأوكرانيا".

ونقلت وسائل إعلام تركية قبل أيام عن وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، قوله: "موقفنا من شبه جزيرة القرم معروف، لا ينبغي لأحد أن يسيء إلى بيعنا طائرات من دون طيار لأوكرانيا، هذه تجارة"، في الوقت نفسه أشار إلى أن "موسكو تز ود سوريا أو دولًا أخرى بالصواريخ، وأن أنقرة لا تشكك في أفعالها".

يبقى القول، يشكل ملف أزمة شرق أوكرانيا ورقة ضغط لتركيا على شريكتها روسيا لتحصيل مكاسب في ملفات أخرى وأبرزها الملف السوري، وبيع تركيا الطائرات المسيرة لأوكرانيا يبقى في إطار المسكوت عنه روسيًا، طالما أنه لم يستخدم بعد ضد قوات روسية، أو في إلحاق الضرر بتلك المدعومة منها في شرق أوكرانيا.

****

شرق أوكرانيا.. أي السيناريوهات؟[8]

يتصاعد التوتر متقطعًا في شرق أوكرانيا بين القوات الأوكرانية والانفصاليين الذين تدعمهم روسيا منذ اتفاق السلام الموقع في 2015 ، إلا أن حجم التصعيد الحالي يختلف عن المرات السابقة. وما زالت كييف، بعد سبع سنوات على الأزمة الأوكرانية، تأمل أن تكون الولايات المتحدة مستعدة اليوم للعب دور فاعل في عملية السلام المجمدة، وربما انضمامها إلى رباعية نورماندي التي تقود المفاوضات، (ألمانيا، فرنسا، أوكرانيا، روسيا)، حيث فشلت الحكومات الأوكرانية منذ 2014 في إيجاد حل ينهي أزمة شبه جزيرة القرم والنزاع المستمر في شرق البلاد، ويعيد المنطقة إلى السيطرة الأوكرانية الكاملة.

ويثير تزايد القوات العسكرية الروسية على الحدود مع أوكرانيا اليوم علامات استفهام وتساؤلات عدة عن حقيقة أهداف هذه الحشود العسكرية غير المسبوقة في عمر النزاع الأوكراني. وعلى الرغم من عدم وجود مصلحة روسية في عمل عسكري واسع، إلا أنه لا يمكن استبعاد هذا السيناريو، مع احتمال أن يكون الهدف من ذلك كله ردع كييف عن أي تحركات أو هجمات مستقبلية في المناطق الشرقية، عبر إظهار موسكو نفسها صاحبة الكلمة العليا من خلال قدرتها على التصعيد.

مؤكدٌ أن اندلاع أي مواجهة في شرق أوكرانيا الموعودة بدعم حلف شمال الأطلسي (الناتو) سيضع الحلفاء الغربيين في موقف حرج للغاية، فالحشود العسكرية الروسية على الحدود الأوكرانية تجعل إدارة بايدن أمام أكبر امتحاناتها الروسية وأخطرها، في ظل انتهاكات لوقف إطلاق النار في الدونباس وقلق "الناتو"، في وقت وصلت العلاقات بين روسيا والغرب إلى أدنى مستوياتها، وفق تعليق الوزير الروسي، لافروف.

استعراض موسكو قدراتها العسكرية ليس جديدًا، وأهميتها اليوم تأتي في إطار توجيه رسالة إلى كييف بالدرجة الأولى، بعد حديث روسي متكرر وتحذيرات من استعدادات لشن هجوم أوكراني على شرق البلاد، حيث يسيطر الانفصاليون المدعومون من روسيا.

---

[8] 2021/06/12
نشر للمؤلف في صحيفة العربي الجديد

حدث شيء مشابه في أغسطس/ آب 2008 في إقليم أوسيتيا الجنوبية في جورجيا، حيث أوردت وسائل إعلام روسية خبرًا عن كشف الأجهزة الروسية معلومات وقتها، أن جورجيا تستعد لاجتياح أوسيتيا الجنوبية، حيث كانت تتمركز قوات حفظ السلام الروسية، بعد تأكيدات تلقاها الرئيس الجورجي آنذاك، ميخائيل ساكاشفيلي، بدعم واشنطن له، وأظهرت التجربة الجورجية أن الاحتفاظ بالقوات العسكرية بشكل متقدم في مناطق النزاع المجمد والمتوقع اشتعاله، أكثر فاعليةً من استقدامها فيما بعد من أماكن انتشارها الدائمة.

ولا بد من الأخذ بالحسبان أن المساهمة التي قدمتها تركيا لأذربيجان في معارك استعادتها إقليم ناغورني كاراباخ، أوجدت، بين عديد من الأوساط الأوكرانية، أحاديث عن فرص تطبيق سيناريو مماثل لاستعادة أراضي إقليم الدونباس، الخارجة عن السيطرة، ولو بشكل جزئي "مبدئيًا". إلا أن الأوضاع في أوكرانيا وجنوب القوقاز بين أذربيجان وأرمينيا تشوبها اختلافات كثيرة، والمقارنة بشكل مباشر بين الحالتين غير واقعية، ولكن انتصار أذربيجان حرك المياه الراكدة في نزاع آخر بين فضاء دول الاتحاد السوفيتي السابق ولفت الأنظار إلى عدة نقاط.

أظهر تجدد المعارك بين باكو ويريفان، بعد ربع قرن من الجمود، فشل منصات المفاوضات الدولية، في تحقيق أي تسوية، فلم تتمكن مجموعة مينسك من وضع حد لأزمة كاراباخ، وهي التي تأسست في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أوائل التسعينيات لحل النزاع بين الجارتين، أرمينيا وأذربيجان، وكانت برئاسة روسيا وفرنسا والولايات المتحدة، بينما كان التحرك العسكري حاسمًا خلال ستة أسابيع فقط.

ونجد تكرار تجربة كاراباخ مع أوكرانيا، التي دخلت في عملية مينسك للسلام غير الفعالة "حتى اليوم"، حيث تم توقيع الاتفاقات في العاصمة البيلاروسية في سبتمبر/ أيلول 2014 وفبراير/ شباط 2015 بين "الرباعية"، لتكون بمثابة خريطة طريق نحو تسوية الصراع في دونباس، بينما لم يتم بعد تنفيذ الشروط المتفق عليها في مينسك بالكامل.

ولا يمكن إغفال أهمية التحالفات الأمنية والسياسية والعسكرية الإقليمية، في حرب كاراباخ الثانية بين أذربيجان وأرمينيا، حيث كان لتعاون أذربيجان مع إسرائيل أهمية كبرى، خلال الصراع أخيرًا، وكذلك لعبت المساندة التركية القوية لها دورًا رئيسًا أمام أي تحرك روسي داعم لأرمينيا. وكان لكل من

الدولتين دور في جزء من انتصار أذربيجان، وخصوصًا ما يتعلق بالطائرات من دون طيار عسكريًا.
وسياسيًا عبر دور اللوبيات اليهودية في العواصم الكبرى.

وتولي أوكرانيا أهميةً كبيرة للتعاون مع تركيا في الصناعات الدفاعية، إذ تعتبرها الشريك الأهم لها في هذا المجال، وتعول عليها في عملية انتقال كييف من نظام الجيش السوفيتي السابق إلى معايير تتيح لها الانضمام لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، حتى لو لم يكن هناك أي احتمال واضح لخطة عمل العضوية نحو الانضمام إلى التحالف العسكري الأطلسي، حيث أعطت التدريبات والمعدات العسكرية التي قدمتها تركيا لأذربيجان، ميزة حاسمة، وتغلبت تمامًا على القوات الأرمينية بتدريبها وإمداداتها الروسية.

****

أزمة أوكرانيا.. حرب مؤجلة[9]

تزداد حدة التوتر بين روسيا والغرب بشأن مسألتين أساسيتين، الحرب في أوكرانيا وملف المهاجرين بين بيلاروسيا والاتحاد الأوروبي، وسط تحذيرات من تحضير موسكو اجتياحًا عسكريًا لأوكرانيا، الأمر الذي تنفيه موسكو، وتحذر من تحرش حلف شمال الأطلسي (الناتو) بحدودها.

لم تهدأ أوكرانيا، الجمهورية السوفيتية السابقة، مُنذ شهدت احتجاجات واسعة، قبل سبع سنوات، وعرفت باحتجاجات الميدان الأوروبي. وأطيح على إثرها الرئيس فيكتور يانوكوفيتش الموالي لروسيا، وانقسمت البلاد إلى طرف موا ل للغرب وآخر موال لموسكو، ونظم الموالون لروسيا استفتاء القرم عام 2014 ، وأعلنوا الانضمام إليها، وكذلك استفتاء شرق البلاد في مناطق ما يعرف بالدونباس، وأعلنوا كذلك قيام جمهوريات جديدة من جانب واحد، لم تعترف بها سلطات كييف.

وفشلت الحكومات الأوكرانية منذ عام 2014 في إيجاد حل ينهي أزمة شبه جزيرة القرم والنزاع المستمر منذ سبع سنوات في شرق البلاد، ويعيد المنطقة إلى السيطرة الأوكرانية الكاملة، في وقت يستمر فيه سعي أوكرانيا للدخول إلى الهياكل الأوروبية وحلف الناتو.

وتحذر كييف باستمرار حلفاءها الغربيين من وجود عسكري روسي كبير على حدودها الشرقية، وأن شبه جزيرة القرم تحولت إلى قاعدة عسكرية روسية منذ عام 2014، وهو ما تعتبره تهديدًا لها ولأمن القارة الأوروبية، بينما اعتبر متحدث الكرملين، دميتري بيسكوف، أن تحركات القوات والمعدات العسكرية قرب الحدود تهدف إلى "ضمان أمن روسيا ولا تشكل أي تهديد لأوكرانيا". كما نفى بيسكوف، قبل أيام، ادعاءات تنفيذ جيش بلاده هجوم عسكري على أوكرانيا. وقال المتحدث باسم الكرملين، للصحافيين في موسكو، إن بلاده لا تنوي شن هجوم على أية دولة،

[9] 2021/11/27
نشر للمؤلف في صحيفة العربي الجديد

قائلًا: "أ كدنا مرارًا عدم امتلاكنا أية خطط عدوانية ضد أي دولة". واعتبر أن من الخطأ ربط المناورات التي يجريها الجنود الروس بخطط من هذا القبيل، وذلك ردا على ما قاله رئيس الاستخبارات العسكرية الأوكرانية، كيريلو بودانوف، إن روسيا تخطط لشن هجوم ضد بلاده أوائل 2022 ، مشيرًا إلى أن موسكو حشدت أكثر من 92 ألفًا من قواتها حول حدود أوكرانيا، وتستعد لشن هجو م بحلول نهاية يناير/ كانون الثاني، أو بداية فبراير/ شباط المقبلين.

وإضافة إلى قلق أوكراني من أن روسيا لا تسعى إلى السلام، بعد قرار موسكو عام 2019 تسهيل الحصول على الجنسية الروسية بالنسبة لمئات آلاف الأوكرانيين الذين يعيشون في المناطق الشرقية، وهو ما يخفض فرص عودة هذه المناطق إلى السيطرة الأوكرانية بالكامل.

وبالنسبة إلى أوكرانيا، تكمن مصالحها في استعادة وحدة أراضيها، وستعمل على استغلال زخم ومستوى جديدين من دعم الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، مع بقاء تحدي مدى توافق أوكرانيا مع هذا المستوى الجديد، في ظل استمرار قدرة روسيا على التصعيد في أوكرانيا، من أجل إظهار قدراتها للأمريكيين.

كما أن هناك رغبة لدى أوكرانيا في إظهار نفسها لدى الإدارة الأمريكية الجديدة بأنها تواجه روسيا، بهدف الحصول على مزيد من الدعم. وفي حال استطاعت كييف استدراج روسيا إلى شن هجوم داخل الأراضي الأوكرانية، فقد تنجح في إيقاف تشغيل مشروع "السيل الشمالي 2"، الذي سينهي دور أوكرانيا دولة عبور للغاز الروسي إلى أوروبا.

وفي هذا السياق، وصلت إلى أوكرانيا دفعة جديدة من المساعدات الدفاعية الأمريكية، تضمنت قرابة 80 طنًا من الذخائر، وفق السفارة الأمريكية في كييف، كما أعلن السيناتور الجمهوري في مجلس الشيوخ الأمريكي، مايك تيرنر، أن الولايات المتحدة أرسلت فعلًا عسكريين إلى أوكرانيا على خلفية التوتر الراهن.

وذكرت وكالة بلومبيرغ أن الولايات المتحدة تبحث حاليًا مع حلفائها الأوروبيين الردود المحتملة، إذا اتخذ الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أية إجراءات عسكرية ضد أوكرانيا، ومن بينها فرض عقوبات جديد ة على موسكو، وتقديم مزيد من المساعدات الأمنية لكييف.

المؤكد اليوم أنه ليس في مصلحة أوكرانيا تحويل النزاع المجمد شرق البلاد إلى آخر ساخن، لأنها ستكون الخاسرة حتمًا، إلا أن كييف تستخدم التسخين في هذا الملف بين حين وآخر، لتوجيه رسائل داخلية، وأخرى خارجية متعددة الاتجاهات. وسيبقى مأزق أزمة شرق أوكرانيا قائمًا، طالما أن موسكو لم تعزم بعد على خطو ة جذرية بضم جمهوريات الدونباس، دونيتسك ولوغانسك (غير معتر ف بهما)، مثل ما فعلت مع شبه جزيرة القرم قبل سبع سنوات، خشية إلحاق مزيد من الضرر في علاقاتها مع الدول الغربية.

يبقى القول، بعد مرور سبع سنوات، إنه لم تتضح أي ملامح لتسوية نهائية للأزمة في أوكرانيا، واستعراض موسكو قدراتها العسكرية ليس بالشيء الجديد، مع إمكانية استخدامها العاجل في حالة حدوث أي تغيير في الموقف الميداني. وفي واشنطن، قد تكون هذه فرصة للضغط أكثر على روسيا، ومنعها من إعادة ترميم علاقاتها مع الأوروبيين، سيما برلين وباريس، والتحالف مع الصين، من خلال تشديد العقوبات، وتجميد خط "نورد ستريم 2" .

****

شرق أوكرانيا.. سيناريو جورجيا أم قره باغ؟[10]

تشهد العلاقات بين كييف وموسكو توترًا متصاعدًا منذ نحو 7 سنوات، بسبب ضم روسيا شبه جزيرة القرم إلى أراضيها، ودعمها الانفصاليين الموالين لها في شرق أوكرانيا، إلا أن حجم التوتر في الأشهر والأسابيع القليلة الماضية يختلف عن كل المرات السابقة.

وتحذر كييف باستمرار حلفاءها الغربيين من وجود عسكري روسي كبير على حدودها الشرقية، وأن شبه جزيرة القرم تحولت إلى قاعدة عسكرية روسية منذ عام 2014، وهو ما تعتبره تهديدً ا لها ولأمن القارة الأوروبية، بينما اعتبر متحدث الكرملين ديمتري بيسكوف، أن تحركات القوات والمعدات العسكرية قرب الحدود تهدف إلى "ضمان أمن روسيا ولا تشكل أي تهديد لأوكرانيا".

كما نفى بيسكوف، قبل أيام، ادعاءات تنفيذ جيش بلاده هجوم عسكري على أوكرانيا، وقال المتحدث باسم الكرملين في تصريح للصحفيين بموسكو: إن بلاده لا تعتزم شن هجوم على أية دولة، وقد "أكدنا مرارًا عدم امتلاكنا أية خطط عدوانية ضد أي دولة".

واعتبر المتحدث أنه من الخطأ ربط المناورات التي يجريها الجنود الروس بخطط من هذا القبيل، وذلك ردًا على ما قاله رئيس الاستخبارات العسكرية الأوكرانية كيريلو بودانوف، إن روسيا تخطط لشن هجوم ضد بلاده أوائل 2022، مشيرً ا إلى أن موسكو حشدت أكثر من 92 ألفً ا من قواتها حول حدود أوكرانيا وتستعد لشن هجوم بحلول نهاية يناير/كانون الثاني، أو بداية فبراير/شباط المقبلين.

لم تهدأ أوكرانيا، الجمهورية السوفيتية السابقة، منذ أن شهدت احتجاجات واسعة قبل 7 سنوات، وعرفت باحتجاجات الميدان الأوروبي، وأطيح على إثرها بالرئيس فيكتور يانوكوفيتش الموالي لروسيا، وانقسمت البلاد إلى طرف موال للغرب، وآخر موال لموسكو، ونظم الموالون لروسيا استفتاء القرم عام 2014 ، وأعلنوا الانضمام إليها، وكذلك استفتاء شرق البلاد في مناطق ما يعرف

[10] 2021/11/28
نشر للمؤلف في موقع الجزيرة نت

الدونباس، وأعلنوا كذلك قيام جمهوريات جديدة من جانب واحد، لم تعترف بها سلطات كييف.

وما زالت كييف، بعد مرور 7 سنوات على الأزمة الأوكرانية، تأمل أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة اليوم للعب دو ر فاعل في عملية السلام المجمدة، وربما انضمامها إلى رباعية نورماندي التي تقود المفاوضات، وتضم ألمانيا وفرنسا، وأوكرانيا وروسيا، ولا سيما بعد وصول إدارة أمريكية جديدة إلى البيت الأبيض، ولديها اطلاع على كامل تفاصيل الأزمة الأوكرانية، حيث ظلت كييف متمسكة بموقفها، ولم تستسلم للشروط الروسية لإنهاء الحرب في شرق البلاد، في الوقت الذي وصلت فيه العلاقات بين روسيا والغرب إلى أدنى مستوياتها وفق تعليق وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف.

وفشلت الحكومات الأوكرانية منذ عام 2014 في إيجاد حل ينهي أزمة شبه جزيرة القرم والنزاع المستمر منذ 7 سنوات في شرق البلاد، ويعيد المنطقة إلى السيطرة الأوكرانية الكاملة، في الوقت الذي يستمر فيه سعي أوكرانيا للدخول إلى الهياكل الأوروبية وحلف شمال الأطلسي "ناتو".

وإضافة إلى قلق أوكراني من أن روسيا لا تسعى إلى السلام بعد قرار موسكو عام 2019 بتسهيل الحصول على الجنسية الروسية بالنسبة لمئات آلاف الأوكرانيين الذين يعيشون في المناطق الشرقية، وهو ما يخفض فرص عودة هذه المناطق إلى السيطرة الأوكرانية بالكامل.

ولا بد من الأخذ بالحسبان أن المساهمة التي قدمتها تركيا لأذربيجان في معارك استعادتها إقليم ناغورني قره باغ، غذت الأحاديث بين عديد من الأوساط الأوكرانية حول فرص تطبيق سيناريو مماثل لاستعادة أراضي إقليم الدونباس الخارجة عن السيطرة، ولو بشكل جزئي "مبدئيًا".

إلا أن الأوضاع في أوكرانيا وجنوب القوقاز بين أذربيجان وأرمينيا، يشوبها الكثير من الاختلافات، والمقارنة بشكل مباشر بين الحالتين غير واقعية، ولكن انتصار أذربيجان حرك المياه الراكدة في نزا ع آخر بين فضاء دول الاتحاد السوفيتي السابق.

والجدير ذكره، أن سكان دونباس في جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك (غير معتر ف بهما)، معظمهم اليوم يحمل الجنسية الروسية، مع وجود 400 كيلو متر حدودًا مشتركة بين روسيا وجمهوريتي دونباس، وهي العوامل التي لا تنطبق على أزمة أرمينيا وأذربيجان عند مقارنتها مع أزمة شرق أوكرانيا، كما أنه من

المستبعد أن تتدخل تركيا أو إسرائيل في الصراع إلى جانب أوكرانيا، كما حصل في حرب قره باغ الثانية، لكن على الأغلب سيستمر بيعهما الأسلحة في إطار فرصة كسب الأموال.

استعراض موسكو قدراتها العسكرية ليس بالشيء الجديد، والمؤكد أن هذه التحركات مؤخرًا تختلف كثيرًا عن التدريبات العسكرية التي تقوم بها روسيا في العادة، وأهميتها اليوم تأتي في إطار توجيه رسالة إلى كييف بالدرجة الأولى، بعد حديث روسي متكرر وتحذيرات من استعدادات لشن هجوم أوكراني على شرق البلاد حيث يسيطر الانفصاليون المدعومون من روسيا.

حدث شيء مشابه في أغسطس/آب 2008 في إقليم أوسيتيا الجنوبية في جورجيا، حيث أوردت صحيفة "فيزغلاد" الروسية خبرً ا عن كشف الأجهزة الروسية معلومات وقتها، أن جورجيا تستعد لاجتياح أوسيتيا الجنوبية، حين كانت تتمركز قوات حفظ السلام الروسية، بعد تأكيدات تلقاها الرئيس الجورجي آنذاك ميخائيل ساكاشفيلي بدعم واشنطن له.

وأظهرت التجربة الجورجية أن الاحتفاظ بالقوات العسكرية بشكل متقدم في مناطق النزاع المجمد والمتوقع اشتعاله، أكثر فاعلية من استقدامها فيما بعد من أماكن انتشارها الدائمة، وقد تكون الحشود العسكرية الروسية اليوم على الحدود مع أوكرانيا قرب جمهوريتَي دونيتسك ولوغانسك في الدونباس (غير معتر ف بهما) في إطار تدريبات روتينية، مع إمكانية استخدامها العاجل في حالة حدوث أي تغيير في الموقف الميداني، في سيناريو مشابه لحالة إقليم أوسيتيا الجنوبية مع جورجيا.

يبقى القول، إن ما يميز حالة أوكرانيا اليوم عن جورجيا عام 2008، هو التأهب القتالي الذي يعززه الناتو في أوكرانيا يومًا بعد يوم، بالإضافة للتحذيرات الأوروبية من مغبة دخول روسيا بشكل مباشر في الحرب شرق أوكرانيا، وسط تصاعد التوتر بين الغرب وروسيا حول مسألتين أساسيتين، الحرب شرق أوكرانيا وملف المهاجرين بين بيلاروسيا والاتحاد الأوروبي، وسبق أن حذر رئيس أركان الجيش البريطاني نيكولاس كارتر، من أن هناك مخاطرَ أكبر من أي وقت مضى منذ الحرب الباردة، تنذر بنشوب حر ب بين الغرب وروسيا في غياب الآليات الدبلوماسية التقليدية.

هل تتحول أزمة أوكرانيا إلى حرب شاملة؟[11]

تشهد العلاقات بين روسيا من جهة وأوكرانيا والغرب من جهة ثانية توترات غير مسبوقة ، بلغت ذروتها منذ أسابيع، وسط اتهامات وتهديدات متبادلة. نحن أمام توتر ضمن أزمة مركبة تحمل داخلها أكثر من بعد، وكل بعد يتعلق بأحد أطراف هذه الأزمة.

تجد واشنطن تصاعد التوتر المتجدد حول أوكرانيا فرصة لتقييد روسيا وعرقلة قيامها بترميم علاقاتها مع عواصم أوروبية، لا سيما باريس برلين، ومنع تشغيل خط غاز "السيل الشمالي 2"، ومنع روسيا من التحالف مع الصين بفرض مزيد من العقوبات عليها.

وبالنسبة إلى أوكرانيا فمصالحها تكمن في استعادة وحدة أراضيها، وهي تعمل على استغلال زخم ومستوى جديد من دعم الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، كما أن هناك رغبةً لدى كييف في إظهار نفسها لدى الإدارة الأمريكية الجديدة بأنها تواجه روسيا، وذلك بهدف الحصول على مزيد من الدعم، وفي حال استطاعت كييف استدراج روسيا إلى شن هجوم داخل الأراضي الأوكرانية، فقد تنجح في إيقاف تشغيل مشروع "السيل الشمالي 2"، الذي سينهي دور أوكرانيا بوصفها دولة عبور للغاز الروسي إلى أوروبا.

لكن المؤكد اليوم أنه ليس في مصلحة أوكرانيا تحويل النزاع المجمد شرق البلاد إلى آخر ساخن، لأنها ستكون الخاسرة حتمًا، إلا أن كييف تستخدم التسخين في هذا الملف بين الحين والآخر لتوجيه رسائل داخلية، وأخرى خارجية متعددة الاتجاهات، وسيبقى مأزق أزمة شرق أوكرانيا قائمًا ما دامت موسكو لم تعزم بعد على خطوة جذرية بضم جمهوريتي دونباس؛ دونيتسك ولوغانسك (غير معتر ف بهما)، مثل ما فعلت مع شبه جزيرة القرم قبل 7 سنوات، وذلك خشية إلحاق مزيد من الضرر في علاقاتها مع الدول الغربية.

استعراض موسكو قدراتها العسكرية ليس شيئًا جديدًا، والمؤكد أن هذه التحركات مؤخرًا تختلف كثيرًا عن التدريبات العسكرية التي تقوم بها روسيا في العادة، وأهميتها اليوم تأتي في إطار توجيه رسالة إلى كييف بالدرجة الأولى،

[11] 2021/12/5
نشر للمؤلف في موقع الجزيرة نت

محذرة من العمل العسكري ضد دونباس، لا سيما بعد سيناريو ناغورني قره باغ، وبعد حديث روسي متكرر وتحذيرات من استعدادات لشن هجوم أوكراني على شرق البلاد، حيث يسيطر الانفصاليون المدعومون من روسيا.

لكن موسكو اليوم لا تريد حربًا واسعة؛ فالحرب في شرق أوكرانيا كانت مكلفة بالنسبة لروسيا خلال السنوات السبع الماضية، وتجدد هذه الحرب بشكل شامل لن يكون في مصلحة روسيا، وسيؤدي إلى إهدار موارد ضخمة موسكو في حاجة إليها، وسيفاقم مشاكل روسيا مع الاتحاد الأوروبي وأميركا.

والجدير ذكره أن سكان دونباس في جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك (غير معترف بهما) معظمهم اليوم يحمل الجنسية الروسية، مع وجود حدود مشتركة بطول 400 كيلو متر بين روسيا وجمهوريتي دونباس، وهي العوامل التي لا تنطبق على أزمة أرمينيا وأذربيجان في ناغورني قره باغ، عند مقارنتها مع أزمة شرق أوكرانيا، كما أنه من المستبعد أن تتدخل تركيا أو إسرائيل في الصراع إلى جانب أوكرانيا ضد روسيا، كما حصل في حرب قره باغ الثانية عندما دعمت الدولتان أذربيجان ضد أرمينيا، لكن على الأغلب سيستمر بيعهما الأسلحة في إطار فرصة كسب الأموال.

وفي عام 2008 ، قامت روسيا بعمل عسكري في جورجيا بعدما أرسل رئيسها آنذاك ميخائيل ساكاشفيلي قوات لمحاربة الانفصاليين، وفي نهاية نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، قارن جهاز الاستخبارات الخارجية الروسي الوضع الحاي في أوكرانيا بالوضع في جورجيا عام 2008 ، ودعا الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إلى عدم ارتكاب الخطأ نفسه الذي ارتكبه ساكاشفيلي، مذكرا إياه بأن ذلك كلفه غاليا.

إن ما يميز حالة أوكرانيا اليوم عن جورجيا عام 2008 هو التأهب القتالي الذي يعززه الناتو في أوكرانيا يومًا بعد يوم، بالإضافة إلى التحذيرات الأوروبية من مغبة دخول روسيا بشكل مباشر في الحرب شرق أوكرانيا.

بين كل هذا أوروبا التي لا تمتلك سياسة دفاعية مستقلة ومنفصلة عن سياسة واشنطن، ويخشى التكتل الأوروبي على أمنه، ومن موجة لجوء جديدة (لا سيما أن هناك اليوم تدخلًا بين عوامل التوتر الغربي الروسي في الأزمة بين بيلاروسيا وبولندا حول اللجوء والهجرة، واتهامات غربية لمينسك وموسكو باستخدام هذه الورقة ضدها)، وأوروبا بحاجة أيضًا إلى إمدادات الغاز الروسي.

مع أن كل السيناريوهات مطروحة في ظل هذا التصعيد والتصعيد المقابل والتهديدات، فإن سيناريو الحرب الشاملة يبدو مؤجلًا حاليا، ويبقى النزاع في إطار الحروب الصغيرة كسيناريو قره باغ، وسيناريو القرم، وسيناريو جورجيا، مع استمرار حروب الوكالة هنا وهناك على أكثر من صعيد وفي أكثر من جبهة، إقليمية ودولية.

وفي الوقت الذي يتزايد فيه قلق الغرب حول نوايا وخطط تشرع بها روسيا لغزو محتمل لأوكرانيا، أكد الرئيس الأمريكي جو بايدن الجمعة الماضي أنه سيجعل من "الصعب جدا" بالنسبة إلى روسيا شن أي غزو على أوكرانيا، التي حذرت من هجوم روسي محتمل واسع النطاق الشهر المقبل، وقال بايدن الجمعة للصحفيين: إنه يعد "مجموعة مبادرات" تهدف إلى حماية أوكرانيا من هجوم روسي، في حين تتهم كييف وواشنطن موسكو بحشد قوات على الحدود والاستعداد لغزو. وكان وزير الدفاع الأوكراني أوليكسي ريزنيكوف قال في وقت سابق الجمعة الماضية أمام البرلمان -مستشهدً ا بتقارير للمخابرات- إن روسيا حشدت أكثر من 94 ألف جندي بالقرب من الحدود الأوكرانية، وربما تستعد لهجوم عسكري واسع النطاق في نهاية يناير/كانون الثاني القادم.

وتتهم موسكو بدورها أوكرانيا والولايات المتحدة بزعزعة الاستقرار، وتشير إلى أن كييف ربما تستعد لتنفيذ هجوم في شرق أوكرانيا، في حين حذر وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف من "مغامرة عسكرية" أوكرانية، بعدما قالت وزارته: إن "كييف" نشرت قرابة 125 ألف جندي في الشرق، وهو ما تنفيه كييف.

وقال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن إثر اجتماع لحلف شمال الأطلسي في ريغا عاصمة لاتفيا: "لقد قلنا بوضوح للكرملين إننا سنر د، خاصة عبر سلسلة تدابير اقتصادية ذات تأثير كبير ك نا قد امتنعنا عن استخدامها في الماضي".

تجدر الإشارة إلى أن روسيا سبق أن عززت قواتها العسكرية على الحدود الأوكرانية في أبريل/نيسان الماضي، واتضح لاحقًا أن الهدف من ذلك هو تعزيز أوراق الضغط السياسية والدبلوماسية، إذ إن روسيا أعادت سحب تعزيزاتها تلك بعد وقت قصير من إعلان الرئيس الأمريكي جو بايدن ونظيره الروسي فلاديمير بوتين عقد قمة بينهما، وليس من المستبعد اليوم أن يتكرر المشهد نفسه مع استمرار المحادثات بشأن عقد قمة أخرى بين الرئيسين.

ويذهب بعض الخبراء إلى أن كييف أغضبت روسيا باستخدام طائرات بيرقدار المسيرة التي استوردتها من تركيا، حيث يأتي التعزيز العسكري الروسي الأخير بعد نشر الجيش الأوكراني لقطات قال فيها: إنه أول استخدام لطائرة مسيرة تركية الصنع ضد الانفصاليين شرق البلاد، لا سيما بعد ظهور حديث في الأوساط السياسية الأوكرانية حول تكرار شرق البلاد سيناريو استعادة أذربيجان الجزء الأكبر من أراضيها في حرب ناغورني قره باغ العام الماضي.

وكذلك بعد اتهامات بوتين للغرب بتجاهل "الخطوط الحمراء" لروسيا عبر إجراء تدريبات في البحر الأسود، وإرسال أسلحة حديثة لكييف، مطالبا "بضمانات قانونية" من حلف شمال الأطلسي بعدم التوسع شرقا.

ويبقى أن ما تؤكده تهديدات الولايات المتحدة التي اقتصرت على التلويح بعقوبات اقتصادية كاسحة قد تصيب الاقتصاد الروسي بالشلل، ولم تشمل أي تهديد بالدفاع عن أوكرانيا عسكريا؛ يستبعد سيناريو الحرب الشاملة، وأن كييف قد تترك وحدها كما سبق أن حصل مع جورجيا عام 2008، في حال أرادت تطبيق سيناريو عسكري شرق البلاد في دونباس.

****

أزمة أوكرانيا وحسابات تركيا المعقدة[12]

يتصاعد التوتر حول أوكرانيا ويتزايد الحديث عن حروب جديدة بأوروبا، في أزمة هي الأخطر منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، ولا سيما مع عدم توصل مفاوضات روسيا مع أميركا والاتحاد الأوروبي والناتو لأي نتيجة حتى اليوم.

تتمتع تركيا، العضو في حلف الناتو، بعلاقات وثيقة مع كييف وموسكو، لكنها تعارض السياسات الروسية في سوريا وليبيا، فضلًا عن معارضتها لضم روسيا شبه جزيرة القرم عام 2014 ، وسيكون لديها الكثير لتخسره في حال اندلاع صدام عسكري بين روسيا وأوكرانيا، وتعرض نفسها اليوم كوسيط بين موسكو وكييف.

في الوقت الذي يستمر سعي أوكرانيا للدخول إلى الهياكل الأوروبية والناتو، وصلت علاقات التعاون العسكري والأمني والاقتصادي بين أوكرانيا وتركيا إلى مستوى إستراتيجي غير مسبوق في تاريخ العلاقات الثنائية، باتت بموجبه تركيا المصدر الرئيس للطائرات المسيرة بالنسبة للجيش الأوكراني، إضافة إلى مجالات واسعة أخرى للتعاون والتصنيع المشترك.

وتولي أوكرانيا أهمية كبيرة للتعاون مع تركيا في الصناعات الدفاعية، إذ تعتبرها الشريك الأهم لها في هذا المجال، وتعول عليها في عملية انتقال كييف من نظام الجيش السوفيتي السابق إلى معايير تتيح لها الانضمام لحلف شمال الأطلسي، حتى لو لم يكن هناك حتى الآن أي احتمال واضح لخطة عمل العضوية نحو الانضمام إلى التحالف العسكري الأطلسي، حيث أعطت التدريبات والمعدات العسكرية، التي قدمتها تركيا لأذربيجان ميزة حاسمة، وتغلبت تمامًا على القوات الأرمينية بتدريبها وإمداداتها الروسية، خلال حرب قره باغ الثانية أواخر 2020 .

وخلال مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في 10 أبريل/نيسان 2021 ، أعرب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن دعم تركيا، لوحدة أراضي أوكرانيا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم التي ضمتها

[12] 2022/01/27
نشر للمؤلف في موقع الجزيرة نت

روسيا عام 2014 ولم يفت أردوغان التأكيد أن التعاون العسكري مع أوكرانيا غير موجه إلى دول ثالثة، وأعرب عن اعتقاده بإمكانية حل الأزمة بالوسائل السياسية، وعن دعمه لاتفاقات مينسك.

وبالتزامن مع استمرار التعاون الاستراتيجي مع روسيا في مجموعة متنوعة من القضايا، قدمت تركيا أكثر من مجرد دعم خطابي لأوكرانيا، مما دفع بوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى تحذير تركيا وآخرين من "عدم تشجيع الطموحات العسكرية لأوكرانيا".

ونقلت وسائل إعلام تركية عن وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، قوله:

"موقفنا من شبه جزيرة القرم معروف، لا ينبغي لأحد أن يسيء إلى بيعنا طائرات من دون طيار لأوكرانيا، هذه تجارة". في الوقت نفسه أشار إلى أن "موسكو تزود أطرافا مناهضة لتركيا أو دولًا أخرى بالصواريخ، وأن أنقرة لا تشكك في أفعالها".

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، طورت تركيا وروسيا العلاقات في مختلف المجالات، وكانت التجارة أحد أهم هذه المجالات، فهناك استثمارات ومشاريع تجارية مشتركة حيث بلغ حجم التبادل التجاري نحو 30 مليار دولار عام 2021 ، كما نجحت موسكو في أن تكون شريكًا في جهود تركيا لتنويع مصادر طاقتها من خلال بناء محطة الطاقة النووية "أكويو" لتوليد الطاقة الكهروذرية في تركيا، والذي تنفذه شركة روس أتوم، وتعتمد تركيا بشكل كبير على روسيا في قطاع الغاز الطبيعي، وفي الوقت نفسه ترغب في أن تكون بمثابة مركز دولي للطاقة بين المستهلكين الغربيين، إلى جانب محاولات روسيا إنشاء خطوط أنابيب جديدة لإنتاجها، وكان هذا بمثابة أساس لمشاريع مشتركة بين البلدين، وآخرها مشروع أنابيب ترك ستريم (السيل التركي) وهو خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى كل من تركيا وأوروبا عبر البحر الأسود.

ولعب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أوراقه بذكاء شديد عندما شعرت تركيا بالدعم غير الكافي من الغرب أثناء مواجهة التهديدات الدولية والداخلية، بعد إسقاط طائرة روسية من قبل الجيش التركي عام 2015، وخلال الانقلاب الفاشل في تركيا عام 2016 ، وبينما تردد القادة الغربيون في كلتا الحالتين في التعبير عن دعمهم لأردوغان، رأى بوتين فرصة في محاولة الانقلاب، وكان من بين أول من اتصل بالرئيس التركي بعد الحدث، وشيدت هذه التطورات

أساسًا أوسع للتعاون التركي الروسي، فبالإضافة لمصالح سياسة الطاقة، والاستياء من الغرب، برزت مؤخرًا الكيمياء الشخصية بين الرئيسين أردوغان وبوتين.

تطورت العلاقات الى حد حصول تركيا على منظومة الصواري. الروسية "إس- 400" ومخاطرتها بالخروج من تصنيع الطائرات "إف- 35 " الأمريكية القتالية، وكان قرار الحكومة التركية شراء صواريخ "إس- 400 " الروسية خطوة أخرى مفيدة للطرفين، وكانت هذه وسيلة لتركيا في التعبير عن خيبة أملها تجاه واشنطن ومحاولة لتحرير نفسها من اعتمادها على المزودين الغربيين في منظومتها الدفاعية. وبالنسبة لبوتين، كانت الصفقة بمثابة ضربة لحلف الناتو، وأدى إدخال السلاح الروسي في النظام العسكري لأحد أعضاء الناتو إلى توترات بين تركيا وحلفائها، وأضعف التماسك الداخلي للتحالف الغربي، واستمر التعاون والتنسيق بين أنقرة وموسكو على الرغم من التضارب في المصالح واختلاف المواقف في ليبيا وسوريا، وتعتمد إمكانية المواجهة أو التعاون بين أنقرة وموسكو في النزاعات الإقليمية على الأولويات الحالية بدلًا من الخصومات السابقة، ولا يتم تحديد شكل ومدى تعاونهما من خلال أي طرف من الصراع يقفان، ولكن من خلال دوافع كل منهما، وتستند العلاقات بين أنقرة وموسكو إلى الاعتراف المتبادل بالمصالح الأمنية.

يبقى القول، في ظل قرع طبول الحرب بين روسيا وأوكرانيا والناتو، تجد تركيا نفسها في وضع لا تحسد عليه، بسبب طبيعة تعقيد علاقاتها مع أطراف النزاع الذي ينذر باشتعال مواجهة في أي لحظة، وقد تكون تركيا الخاسر الأكبر بعد روسيا وأوكرانيا في حال اندلاع أي صدام عسكري، ووقوفها إلى جانب روسيا سيزيد من تعقيد علاقاتها مع حلفائها في الناتو، وإذا اختارت الوقوف ضد روسيا، فهذا سيفقدها الكثير من الأوراق العسكرية والسياسية التي أمنتها لها موسكو ولاسيما في سوريا، بالإضافة لعواقب اقتصادية، وصحيح أن من مصلحة تركيا الوقوف على الحياد في حال اندلاع مواجهة عسكرية بين روسيا وأوكرانيا، ولكن اختيارها موقف في المنتصف قد يجعلها تخسر كل الأطراف، وانطلاقًا من كل المعطيات أعلاه تبرز أهمية دعوة تركيا الوساطة بين جارتيها موسكو وكييف.

أزمة أوكرانيا وخريطة جديدة لأمن أوروبا[13]

عند الحديث عما بات يطلق عليه اليوم إعلاميًا الأزمة الأوكرانية، لا يمكن إغفال ملفات كثيرة مرتبطة ومتداخلة بهذه الأزمة، ليس أولها الأمن الأوروبي، وأمن الطاقة، ومكانة روسيا العالمية ومطالبتها بضمانات أمنية كتابية، وموقع أميركا وأحادية القطب، ولا تنتهي عند دور الصين الصاعد. وبكلام آخر، هذه الملفات محاور التجاذبات والمد والجزر بين موسكو والغرب، وأوكرانيا الغائب الحاضر، فهي ليست طرفًا في المفاوضات والمحادثات المكثفة الجارية بين موسكو من جهة وواشنطن والاتحاد الأوروبي من جهة ثانية طوال الأسابيع الماضية.

لم تحصل روسيا عمليًا على أي شيء، في الرد الخطي من واشنطن وحلف شمال الأطلسي (الناتو) على الضمانات الأمنية التي كانت تطالب بها، وأعلن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أن موسكو لا تزال تبحث رد واشنطن و"الناتو" على مقترحاتها للضمانات الأمنية، وأنه أصبح واضحًا لروسيا أن الغرب يتجاهل هواجسها على هذا الصعيد.

وفي ختام محادثات أجراها مع رئيس الوزراء الهنغاري، فيكتور أوربان، في الكرملين، الأول من فبراير/ شباط الجاري، أكد بوتين أن موسكو لم تتلق جوابًا مناسبًا من واشنطن والاتحاد الأوروبي على المطالب الروسية المحورية الثلاثة، عدم تمدد "الناتو" شرقا، والتخلي عن نشر أسلحة هجومية قرب حدود روسيا، وإعادة البنية العسكرية للحلف في أوروبا إلى خطوط عام 1997 . ويمكن القول إن الشيء الوحيد الإيجابي الذي حصلت موسكو عليه من بين كل ما طالبت به أن الرد كان "خطيًا" بناء على طلب روسيا، وهو ما يثير تساؤلا ت كثيرة من قبيل: لماذا إذًا تتأخر الحرب؟

وفي الوقت الذي نجد أن أوكرانيا أمن قومي روسي، وقضية لا تمتلك فيها موسكو رفاهية التراجع، لا يوجد قرار واضح في واشنطن، يحدد أولويات أوكرانيا للأمن القومي الأمريكي، وليس لدى الغرب في العموم خطط واضحة للتعامل مع تطورات الأوضاع، سواء في حال حدث غزو روسي شامل، أو

[13] 2022/02/04
نشر للمؤلف في صحيفة العربي الجديد

اجتياح محدود، وهي الاحتمالات التي تحدث عنها الرئيس الأمريكي بايدن، وهو ما أثار الغضب في كييف، كما أن بعض عواصم الاتحاد الأوروبي لدى كل منها أولويات ومصالح ورؤية خاصة مختلفة حيال موسكو.

وانعكس كل ما سبق بش كل لا لبس فيه على الاتصال الهاتفي بين الرئيس بايدن ونظيره الأوكراني فلاديمير زيلينسكي، ولم تسر المكالمة أخيرً ا بينهما على ما يرام، وفق مصادر أوكرانية عديدة رفعية، بسبب الخلافات حول "مستويات الخطورة" فيما يتعلق بالهجوم الروسي المحتمل على أوكرانيا. لم يوافق بايدن على ما قاله الرئيس الأوكراني إنه ليس مؤكدًا أن الهجوم الروسي سيحدُث، وأصر على أن الغزو أصبح شبه مؤكد، وسيحدُث في وقت لاحق من فبراير/ شباط الجاري. وبحسب مسؤول أوكراني كبير، أبلغ بايدن زيلينسكي بأن بلاده لن تحصل على مزيد من المساعدات العسكرية، ولا قوات أمريكية، أو أنظمة أسلحة متطورة. وقال المسؤول الأوكراني إن بايدن رفض الدعوات الأوكرانية لفرض عقوبا ت على روسيا قبل أي غزو، قائلًا

إن العقوبات لن تُفرض على موسكو إلا بعد تقدم روسي إلى الأراضي الأوكرانية.

ويعكس الخلاف بين بايدن وزيلينسكي قلق كييف التي هي موضوع تفاوض بين اللاعبين الدوليين على قضايا وملفات تتجاوز حدود أوكرانيا. وصحيح أن روسيا لم تحصل حتى اليوم على كل ما تريده من وراء حشودها العسكرية، والتي باتت تطوق أوكرانيا من كل الجهات، من الشرق على حدود الدونباس، ومن الشمال في بيلاروسيا، وفي الجنوب من أراضي شبه جزيرة القرم، بالإضافة إلى وجود القوات الروسية على الحدود الغربية لأوكرانيا في جمهورية ترانسنيستريا المعلنة من جانب واحد في مولدافيا، إلا أن موسكو نجحت في إجلاس الغرب على طاولة المفاوضات لأول مرة منذ نهاية الحرب الباردة لبحث خريطة أمنية جديدة.

وفي قراءة أخرى لمطالب روسيا الأمنية، نجد أن موسكو تريد إخراج القوات الأمريكية وحلف الناتو من أوروبا الشرقية والدول التي كانت ضمن حلف وارسو، وبالطريقة نفسها لخروج القوات الروسية أو بقايا القوات السوفيتية من تلك الدول بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أوائل التسعينيات.

ليس استعراض موسكو قدراتها العسكرية جديدًا، ومؤكد أن هذه التحركات، أخيرًا، تختلف كثيرًا عن التدريبات العسكرية التي تقوم بها روسيا في العادة،

وأهميتها اليوم تأتي في إطار توجيه رسالة إلى كييف بالدرجة الأولى، محذرة من العمل العسكري ضد دونباس، ورسالة أخرى إلى الغرب عمومًا أن أمن روسيا لا يبدأ عن حدود روسيا، وإنما عند حدود الدول السوفيتية السابقة.
يبقى القول، أمام برلين وباريس اليوم فرصة تفعيل صيغة النورماندي في إطار أزمة أوكرانيا فقط، في ظل إدراك استحالة تحقيق أي طرف نصر عسكري حاسم هناك، بدون إحداث نزاع عالمي لا يريده أحد الآن.

****

هل تستطيع تركيا موازنة العلاقات بين روسيا والغرب في أزمة أوكرانيا؟[14]

مقدمة

لم يمنع وقوف تركيا على النقيض من سياسات موسكو في سورية وليبيا، إضافة إلى عدم إخفاء معارضتها ضم روسيا شبه جزيرة القرم عام 2014 ، من أن تكون الدولة الوحيدة العضو في حلف شمال الأطلسي "الناتو" التي تربطها علاقات واسعة في آن واحد بأوكرانيا وروسيا في شتى المجالات (1).

وعند نشوب أي مواجهة عسكرية بين موسكو وكييف، من غير المعروف إلى أي مدى يمكن أن تتابع تركيا تعاونها مع أوكرانيا، دون أن تخل بالتوازن في شراكتها مع روسيا؛ ولهذا تقدم وساطتها اليوم بين جارتيها على الضفة الأخرى من البحر الأسود (2) .

في عام 2008، أدت تركيا دورًا بناءً في التوصل إلى تسوية مؤقتة بين جورجيا وروسيا بعد حربهما القصيرة. ومن مصلحتها اليوم أن تتخذ نهجًا مماثلًا في التخفيف من حدة الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، قبل أن تتصاعد فتؤثر على نحو مباشر في المصالح التركية في المنطقة. ونظرًا إلى ممارسات تركيا السابقة والمستوى الحالي لعلاقاتها بالبلدين، ففي إمكانها أن تبدأ حوارًا ثلاثيًا يقلص الأزمة الناشئة،

على غرار منصة الاستقرار والتعاون القوقازية التي أطلقتها في أعقاب الصراع بين جورجيا وروسيا. ويمكن أن تتيح العلاقات الاستراتيجية بين تركيا وأوكرانيا، أيضًا، فرصة للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية (3)،

إلى جانب الحفاظ على قنوات الحوار المفتوحة بين روسيا وأعضاء حلف الناتو لتقليل مستوى التوتر المتزايد في المنطقة المجاورة لتركيا. ولن تؤثر المساعي التركية لتهدئة الأزمة في صيغة نورماندي التي تجمع بين فرنسا وألمانيا وروسيا وأوكرانيا، ولن تؤثر، أيضًا، في بعثة المراقبة الخاصة التابعة لمنظمة

[14] 2022/02/07
تقييم حالة منشورة للمؤلف في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، وسوف تعزز تلك الجهود المتعددة الأطراف على المستوى الإقليمي (4) .

تعاون بين تركيا وأوكرانيا

تُعد تركيا داعمًا صريحًا لرغبة كييف في الانضمام إلى المؤسسات الغربية في حلف الناتو والاتحاد الأوروبي (5)،

وفي غضون ذلك كان التعاون الثنائي بين أنقرة وكييف أمنيًا وعسكريًا واقتصاديًا في تزايد، وصلت بموجبه علاقات البلدين إلى مراحل متقدمة، وإلى مستوى تعاون وتنسيق مميز. وتتصدر تركيا اليوم قائمة الدول التي تستورد منها أوكرانيا الطائرات المسيرة لقواتها المسلحة، إضافة إلى آفاق أخرى للتصنيع المشترك والتعاون (6) .

بدءًا من عام 2021 ، أصبحت تركيا أكبر مستثمر أجنبي في أوكرانيا، حيث يبلغ إجمالي الاستثمارات التركية حوالي 4.5 مليارات دولار، إضافة إلى أن أكثر من 700 شركة تركية تعمل في أوكرانيا، وتمتلك تركسل ثالث أكبر مشغل للهاتف المحمول في أوكرانيا. وبلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا وأوكرانيا 5 مليارات دولار، في المدة كانون الثاني/ يناير – أيلول/ سبتمبر 2021 ، وتعمل الدولتان على مضاعفته (7) .

وأجج الدور الذي أدته تركيا في قلب التوازن لمصلحة أذربيجان ضد أرمينيا خلال حرب كاراباخ الثانية أواخر عام 2020 (8)،

النقاش داخل أوكرانيا حول إمكانية تكرار التجربة الأذربيجانية في استعادة السيطرة على إقليم دونباس شرق البلاد (9) .

ترغب أوكرانيا اليوم في الاستحواذ على مزيد من الطائرات التركية دون طيار، بعد شرائها مجموعة من أحدث المسيرات التركية، مع توجه حثيث لإنتاج مشترك لتصاميم جديدة في أوكرانيا (10)،

وتحتاج أنقرة الهندسة التقنية الأوكرانية التي يُنتظر أيضًا أن يكون لها دورٌ أساسي في تطوير صواريخ تركية من الجيل الثاني (11) .

وتعتبر أوكرانيا تركيا شريكها الأهم في الصناعات الدفاعية، وتعتمد عليها في تحديث قواتها المسلحة، وانتقالها من الأنظمة السوفيتية إلى معايير تمكنها من الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي. وتولي كييف التعاون مع أنقرة في الصناعات الدفاعية أهمية كبرى (12)،

حتى إذا لم يظهر حتى الآن أي ملامح خطة عمل للحصول على العضوية في حلف الأطلسي (13)،
حيث أظهرت حرب كاراباخ الثانية دور المساندة التركية في التدريب والمعدات العسكرية للقوات الأذربيجانية التي تفوقت على الجيش الأرميني بتدريبه وإمداداته الروسية (14) .
ومع الأخذ في الاعتبار أن روسيا طرف أساسي مباشر في أزمة أوكرانيا، نجد أيضًا أن غالبية سكان جمهوريتَي دونيتسك ولوهانسك (غير معترف بهم) في دونباس من حاملي الجنسية الروسية، إضافة إلى الحدود المشتركة بين روسيا والجمهوريتين الواقعتين شرق أوكرانيا، والتي يبلغ طولها 400 كيلو متر، ولا تتطابق هذه العوامل مع أزمة ناغورني كاراباخ في جنوب القوقاز عند المقارنة بين الأزمتين (15) .
لقد قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خلال مؤتمر صحفي بعد محادثات مع نظيره الأوكراني فلاديمير زيلينسكي، في 10 نيسان/ أبريل 2021: إنه أبلغ نظيره الأوكراني الزائر زيلينسكي أن أنقرة لن تعترف ب "ضم شبه جزيرة القرم"، وأضاف نحن ندافع عن وحدة أراضي أوكرانيا وسيادتها، لقد كررنا قرارنا المبدئي بعدم الاعتراف بضم روسيا شبه جزيرة القرم في عام 2014 (16) .
وقال أيضًا: إن أحد العناصر المهمة للتعاون مع أوكرانيا هو التعاون في الصناعات الدفاعية. وأكد أن هذا التعاون ليس مبادرة تستهدف دولة ثالثة، وأعرب عن ضرورة خفض التصعيد والتوتر في أسرع وقت ممكن وإعادة إحلال السلام مرة أخرى في إطار اتفاقيات مينسك،
مبديًا الاستعداد لدعم هذه العملية (17) .
وتزامن الاجتماع التركي الأوكراني رفيع المستوى مع تصاعد التوترات في شرق أوكرانيا، وتعزيز حشو د عسكرية روسية على حدودها المشتركة مع أوكرانيا وفي شبه جزيرة القرم (18) .
ولم توقف تركيا خطابها الإعلامي والسياسي والدبلوماسي الداعم لأوكرانيا، مع زيادة وتيرة التعاون في قطاعات عديدة بما فيها العسكري. وحذرت روسيا العديد من الدول، بما في ذلك تركيا، من إمداد كييف بالأسلحة، مع تصاعد التوترات في شرق أوكرانيا. وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف: نحذر جميع الدول المسؤولة التي نتواصل معها - وتركيا واحدة منها – من

تشجيع التطلعات العسكرية لأوكرانيا. ويأتي التحذير على خلفية تسليم تركيا كييف طائرات مقاتلة دون طيار، وقعت أوكرانيا عقد شرائها في عام 2019 (19).

ودافعت أنقرة عن بيع طائرات مسيرة لأوكرانيا، وقالت إ ن روسيا تسلح أيضًا أطرافًا ومجموعات معاديةً لتركيا. وقال مولود جاويش أوغلو، وزير الخارجية التركي خلال جلسة برلمانية في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 : بعد أن تشتري أوكرانيا طائرات دون طيار يمكنها استخدامها كيفما تشاء، وباستطاعتها شراؤها أيضًا من بلد آخر.

وأضاف: صادفنا أسلحة روسية في أماكن مختلفة في أيدي جماعات معادية لتركيا بعد القضاء عليها (20) .

وخلال زيارة أردوغان كييف في الثالث من شباط/ فبراير 2022، وقعت تركيا وأوكرانيا ثماني اتفاقيات، بما في ذلك اتفاقية التجارة الحرة (FTA) التي وصفها زعيمَا البلدين بال "تاريخية" وقالا: إنها ستعزز التجارة الثنائية السنوية لتصبح حوالي 10 مليارات دولار. وأعلن زيلينسكي أيضًا عن صفقة جديدة مع تركيا تهدف إلى توسيع إنتاج الطائرات دون طيار في أوكرانيا (21) .

وتدعم تركيا جهود أوكرانيا في مساعيها للانضمام إلى الناتو، مع التأكيد على وحدة أراضيها وسيادتها في صراعها مع روسيا. وأرسلت وفدًا إلى قمة منصة القرم في أوكرانيا في إشارة إلى تضامنها (22).

وأصبحت من أكبر المستثمرين الأجانب في أوكرانيا. ومع ذلك، يكشف تعاون تركيا مع أوكرانيا عن معادلة صعبة في عدم خروج العلاقة مع كييف عن السيطرة، وتشكيلها تهديد لروسيا، تكلفته باهظة على أنقرة. وفي ظل تعقيد علاقتها اليوم مع طرفي الأزمة، اختارت تركيا "حتى الآن" البقاء في المنتصف، والتعاون في الوقت نفسه مع روسيا في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي، وتحت درع الردع لحلف الناتو يجري بناء علاقات أمنية مع أذربيجان أو جورجيا أو أوكرانيا (23) .

هل ثمة فرصة لتركيا في أزمة أوكرانيا؟

يعمل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على تحقيق أهداف كثيرة، من خلال تقارب بلاده مع تركيا، من بينها إحداث صدع في التحالف الغربي. وفي السياق نفسه توائم بعض سياسات أردوغان العديد من الدول الغربية، لا سيما في إطار

منع توسع نفوذ روسيا، سواء في القوقاز وآسيا الوسطى، أو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهناك أيضًا حاجة متبادلة بين أنقرة وبروكسل، فوقف المزيد من التوسع الروسي يبقى ضرورة مشتركة لكليهما (24) .

تبدو أزمة أوكرانيا فرصة أمام أنقرة لتذكير حلفائها في الناتو بأ ن تركيا شريك مهم في جنوب شرق أوروبا لاحتواء روسيا؛ فموقعها محوري، حيث يمر خط الاتصال البحري الرئيس للبحرية الروسية عبر المضيق التركي، واتفاقية مونترو لعام 1936 التي تحكم المرور الحر عبر مضيق البوسفور تُلزم أنقرة بأن تراقب جميع السفن التي تنتمي إلى دول غير ساحلية على البحر الأسود، وتحد من حجمها وحمولتها ومدة إقامتها. وهذا موقف غير مريح لتركيا؛ حيث إنها ملزمة قانونًا بتقييد وصول قوات الناتو البحرية إلى البحر الأسود. ومع ذلك، فإن الاتفاقية تلائم موسكو وتفسر إصرار بوتين على التمسك بها، وفي حال أغلقت تركيا مضيق البوسفور أمام البحرية الروسية بدعم من الناتو، بغض النظر عن اتفاقية مونترو، فستمنع روسيا من إرسال أساطيلها إلى شرق البحر المتوسط. ومع ذلك، فهذه مهمة محفوفة بالمخاطر، وسيكون الرد الروسي قويًا، وتركيا اليوم ليست مستعدة للمخاطرة بترتيباتها مع روسيا في المنطقة لإرضاء حلفائها في الناتو؛ لهذا السبب، يحرص أردوغان على الانتهاء من بناء قناة إسطنبول، التي تمتد بموازاة مضيق البوسفور بين البحر الأسود وبحر مرمرة. وتُعد هذه القناة من "المشاريع الضخمة" لأردوغان، وينبغي لها أن تعزز مكانة الزعيم التركي وتسمح لبلده بإحداث قفزة في تنميتها الاقتصادية. لكن الغموض الذي يكتنف تطبيق اللوائح القانونية الدولية على هذا الطريق البحري الجديد، ومن ثم، عدم انتهاك حرمة اتفاقية مونترو، يثيران قلقًا روسيًا (25) .

تجدر الإشارة إلى أن السلوك التركي في حالات الأزمات بالنسبة إلى التحالف الغربي، عمليًا، أصبح غير متوقع؛ فأثناء الحرب بين روسيا وجورجيا في عام 2008 ، لم تسمح أنقرة للسفن العسكرية الأمريكية بتجاوز فترة بقائها في البحر الأسود، وفي عام 2014 رفضت تركيا تطبيق العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة ضد روسيا على خلفية أزمة أوكرانيا، وضمها شبه جزيرة القرم (26) .

تعقيدات العلاقة بين روسيا وتركيا

فتح انهيار الاتحاد السوفيتي الباب أمام تطور العلاقات الروسية التركية. وتصدر الاقتصاد والتجارة باقي القطاعات، وتدفقت الاستثمارات بينهما،

وتعززت المشاريع، المشتركة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري نحو ثلاثين مليار دولار عام 2021 (27)

وتقوم مجموعة روس أتوم النووية الروسية ببناء محطة الطاقة النووية أكويو لتوليد الطاقة الكهروذرية، في إطار محاولات تركيا تنويع مصادر طاقتها، فهي تعتمد على الواردات لتغطية معظم احتياجاتها من الطاقة وتريد تقليل اعتمادها على الغاز. وسيوفر إنجاز محطة أكويو للطاقة النووية مساهمات جادة لأمن الطاقة في تركيا ويعزز اقتصادها (28).

ودشن رئيسَا تركيا وروسيا رسميًا، في 8 كانون الثاني/ يناير 2020، خط أنابيب ترك ستريم (السيل التركي)، الذي ينقل الغاز الطبيعي الروسي إلى تركيا وجنوب أوروبا عبر تركيا في إطار جهود موسكو لخفض الشحنات عبر أوكرانيا، ويعزز مشروع خط الأنابيب، الذي يمتد 930 كيلو متر عبر البحر الأسود، علاقات الطاقة القوية بين موسكو وأنقرة (29).

وغالبًا ما يُنظر إلى الروابط الاقتصادية، لا سيما في قطاع الطاقة، على أنها عامل حاسم في تماسك علاقات تركيا وروسيا. وأثبت خط أنابيب الغاز الجديد جاذبيته لتركيا على الصعيدين المالي والجيوسياسي، حيث استفادت من الخصومات على إمدادات الغاز وكذلك من رسوم العبور، وفي الوقت نفسه، يُنظر إلى انخراط أنقرة في المشروع، لا سيما منذ حل الأزمة مع روسيا في عام 2016، على أنه دليل على قدرتها على فرض نفسها ضد الغرب.

وقد استفاد بوتين من التوترات بين أنقرة وحلفائها الغربيين؛ حيث شهدت تركيا خيبات أمل في مواقف واشنطن وبروكسل عندما واجهت أخطارًا خارجية وداخلية، أثناء إسقاط القوات الجوية التركية طائرة روسية في عام 2015، وفي عام 2016 خلال الانقلاب الفاشل، وكان بوتين أول زعيم يتصل بأردوغان بعد محاولة الانقلاب. وقد شكره أردوغان على ذلك، ولبوتين مصلحة في إرضاء أحد أعضاء الناتو الذي يتباين الكثير من مواقفه مع مواقف الاتحاد الأوروبي. وأتاحت هذه التطورات إمكانية توسيع آفاق التعاون بين أنقرة وموسكو؛ فإضافة إلى المصالح المشتركة في أكثر من قطاع، برز تماه في الاستياء من مواقف بعض العواصم الغربية، والعلاقة الشخصية بين الزعيمين أردوغان وبوتين (30) .

وعزز البلَدان التعاون الدفاعي بعد أن اشترت تركيا منظومة الصواريخ الروسية إس 400، وخاطرت بالخروج من برنامج تصنيع الطائرات إف 35

الأمريكية القتالية، وبالنسبة إلى القيادة التركية، كان هذا الشراء عملًا من أعمال السيادة، وعبرت تركيا من خلال هذه الخطوة عن شعور بالخذلان تجاه واشنطن، حيث إنها لم تُمنح خيار شراء صواريخ باتريوت أمريكية الصنع ولم تسلمها الولايات المتحدة طائرات إف 35 على الرغم من تلقيها دفعة قدرها 1.4 مليار دولار. وفي الوقت الذي أثارت صفقة إس 400 التساؤل عن العلاقة الاستراتيجية الممتدة عقودًا بين تركيا والولايات المتحدة، فهي تعزز العلاقة بين الرئيسين أردوغان وبوتين، وتبدي روسيا ارتياحًا إلى أنها لم تبع نظام إس 400 إلى عضو في حلف شمال الأطلسي فحسب، بل ساعدت أيضًا في دق إسفين أعمق بين تركيا والولايات المتحدة (31) .

وأقنع التعاون، القائم على تبادل المنفعة روسيا وتركيا بالتغلب على خلافاتهما. ومنذ عام 2016 كثفت روسيا وتركيا تعاونهما لا سيما في سورية، على الرغم من اختلاف المواقف، وتعززت علاقاتهما الثنائية، وتدعمت، من خلال العمل معًا على مشاريع استراتيجية مشتركة (32) .

خاتمة

في ظل وصول روسيا وأوكرانيا إلى حافة الحرب، تقف أنقرة أمام حسابات معقدة، فأول برنامج نووي تركي يقوم على المساعدة الروسية، وتسعى تركيا إلى أن تكون منصة لتصدير الغاز إلى أوروبا تعتمد على الغاز الروسي، إضافة إلى حاجتها إلى السياح الروس، وفي المقابل لها مصالح مع أوكرانيا أيضًا، باعتبارها سوقا مهمًا لصناعتها الدفاعية، حيث دفع حظر الولايات المتحدة المبيعات العسكرية لتركيا،

إلى البحث في أوكرانيا عن بدائل لا سيما في قطاع تقنيات المحركات. ويحتاج كل منهما إلى الآخر، إضافة إلى اهتمام كبير مشترك بشبه جزيرة القرم، حيث تقطن أقلية تتار القرم الناطقة بالتركية، مع أهمية أوكرانيا في موازنة العلاقة مع روسيا في البحر الأسود، ومتانة العلاقات بين كييف وأنقرة تتجاوز الاقتصاد والتجارة. وترى أوكرانيا أن تركيا باعتها المسيرات، في إطار التضامن والدعم، وليس مجرد صفقة تجارية. وفي حال نشبت الحرب، وتوقفت أنقرة عن تزويدها بالطائرات دون طيار، سيكون ذلك بمنزلة خذلان لكييف وتهديد للشراكة المتنامية بينهما، وربما مزيد من تأزيم علاقات تركيا بحلفاء الناتو. وفي الوقت نفسه، لن يقبل بوتين استخدام كييف سلاحًا تركيًا في استهداف جنود

روس، ففي ساحات حروب مختلفة خلال أوقات سابقة سواء في سورية أو في ليبيا أو في جنوب القوقاز، جرى استخدام المسير ات التركية، ولكن ليس ضد قوات روسية، وإنما ضد حلفاء موسكو في تلك المعارك. وهذا عامل آخر أيضًا لا ينطبق على أزمة ناغورني كاراباخ بين أذربيجان وأرمينيا عند مقارنتها بأزمة دونباس في شرق أوكرانيا. وستفقد تركيا أوراقًا إقليمية عديدة اكتسبتها تحت المظلة الروسية، وعلى وجه الخصوص في سورية، إضافة إلى تداعيات اقتصادية لا تتحملها أنقرة اليوم.

بناء عليه، وبالنظر إلى أهمية روسيا وأوكرانيا بالنسبة إلى تركيا، لا تريد أنقرة أن تكون في موقف عليها أن تختار فيه بين موسكو وكييف. ويظهر ذلك أهمية مساعي أنقرة في دعوتها للوساطة لمنع الحرب بين روسيا وأوكرانيا. لقد حاول أردوغان موازنة دعمه لأوكرانيا بعلاقته القوية ببوتين، وحرص على تعزيز صورته وسيطًا بين موسكو وكييف، وقال: إنه لا يوجد زعيم أوروبي قادر على حل الأزمة، وإن الرئيس الأمريكي جو بايدن لم يقدم بعد مساهمة إيجابية. وأضاف في رحلة العودة من زيارته الأخيرة لأوكرانيا، منتقدًا الغرب: "يجب أن أقول هذا بوضوح شديد: إذا انتبهتم، فإن الغرب للأسف لم يساهم بأي شيء في حل هذه المسألة، أستطيع أن أقول إنهم كانوا حرفيًا مجرد عائق" (33) .

في خضم الصراع، لن يقدر الناتو ولا روسيا غموض الموقف التركي. وسيبحث كلاهما عن طرق تدفع تركيا لتتخذ موقفًا واضحًا من الصراع. لقد حاولت تركيا من قبل اتباع نهج مماثل في الحربين العالميتين الأولى والثانية. ونجحت في الحالة الأخيرة لكنها فشلت فشلًا ذريعًا في الأولى. وقد أثبت أردوغان في الماضي أنه يجيد إنشاء توازنات في علاقاته الدولية. لكن، الحرب في أوكرانيا، إذا اندلعت، ستكون أكبر
تحدٍّ له حتى الآن (34) .

“ [1]Turkey's Erdogan Says Russian Invasion of Ukraine not Realistic -NTV,” Reuters, 18/1/2022,

“ [2]Turkey Gears up Mediation Efforts between Ukraine, Russia,” Hurriyet Daily News, 21/1/2022,

“ [3]Strategic Partnership between Ukraine and Turkey is Backed by Real Actions and Victories - Volodymyr Zelenskyy,” President of Ukraine, Official Website, 10/4/2021,

“ [4]What Role for Turkey in the Crisis between Russia and Ukraine?,” The German Marshall Fund of the United States, 19/4/2021,

“ [5]Relations with Ukraine,” Northern Atlantic Treaty Organization, 11/1/2022,

“ [6]Ukraine, Turkey Implementing over 30 Defense Projects – Ambassador,” Ukrinform, 9/1/2021,

“ [7]Strong Turkey-Ukraine Ties Are Key to Black Sea Security,” Middle East Institute, 13/1/2022,

“ [8]The Nagorno-Karabakh Conflict is Ushering in a New Age of Warfare,” Aljazeera, 11/10/2021,

“ [9]Ukraine Turns to Turkey as Russia Threatens Full-scale War,” Aljazeera, 11/4/2021,

“ [10]Turkey, Ukraine Seek to Jointly Produce ‘Sensitive’ Defense Technology,” Defense News, 16/9/2021,

“ [11]Ukraine to Supply Engine for Turkey’s Next-gen Cruise Missile: Local Media,” Daily Sabah, 5/10/2020,

“ [12]Turkey Helping Ukraine Achieve NATO Standards,” Anadolu Agency, 20/1/2021,

“ [13]NATO Won’t Let Ukraine Join Soon. Here’s Why,” The New York Times, 13/1/2022,

“ [14]Turkey’s Overlooked Role in the Second Nagorno-Karabakh War,” The German Marshall Fund of the United States, 21/1/2021,

“ [15]Russia’s “Passportisation” of the Donbas,” SWP, German Institute for International and Security Affairs, 3/8/2021,

“ [16]Erdogan Tells Zelensky Turkey will not Recognize ‘Crimea’s Annexation’,” TASS, Russian News Agency, 10/4/2021,

“ [17]Turkey-Ukraine Defense Cooperation Not Directed Against Third Countries – Erdogan,” Urdu Point, 10/4/2021

“ [18]Kremlin Warns of Risk of Broader War in Ukraine Conflict,” Bloomberg, 9/4/2021,

“ [19]Russia Urges Turkey, Others to Stop Supplying Arms to Ukraine,” Daily Sabah, 12/4/2021,

“ [20]Turkey Defends Sale of Armed Drones to Ukraine, Says Russia Arms Anti-Turkish Groups as Well,” Nordic Monitor, 29/11/2021,

“ [21]Ukraine Hails Turkey’s Offer to Mediate in Kyiv-Moscow Standoff,” Daily Sabah, 3/2/2022,

“ [22]Turkey Calls for Diplomacy to Resolve Crimea Issue,” Anadolu Agency, 23/8/2021,

“ [23]Will Turkey Gamble with Ukraine against Russia?,” The Armenian Weekly, 15/12/2021,

“ [24]It's Time for a More Geopolitical EU-Turkey Cooperation,” EU Observer, 14/1/2021,

“ [25]Putin Underscores Importance of Montreux Convention Preservation to Erdogan,” TASS, Russian News Agency, 9/4/2021,

[26]Юрий Мавашев, “Своя игра, Тюрколог Юрий Мавашев — о том, почему Анкара захотела играть роль в украинском урегулировании,” Известия iZ, 19/1/2022

“ [27]Turkey Seeks Balanced Trade Growth with Russia,” Hurriyet Daily News, 1/8/2021,

“ [28]Russia, Turkey Launch Third Reactor at World’s Biggest Nuclear Power Site,” Global Construction Review, 12/3/2021,

“ [29]Turkey, Russia launch Turkish Stream Pipeline Carrying Gas to Europe,” EURACTIV, 9/1/2020,

“ [30]Turkish President Meets Vladimir Putin in 1st Trip Since Failed Coup Attempt,” ABC News, 9/8/2016,

“ [31]Erdogan: Turkey Could Buy More Russian S-400s Despite US Warnings,” Aljazeera, 26/9/2021,

“ [32]Turkey and Russia, The Logic of Conflictual Cooperation,” SWP, German Institute for International and Security Affairs, 8/10/2021,

“ [33]Erdogan Says West Not Helping Solve Ukraine Crisis as Russian Warships Dock in Syria,” Middle East Eye, 4/2/2022,

[34]Asli Aydıntaşbaş, “War in Ukraine: Erdogan’s Greatest Challenge Yet,” European Council on Foreign Relations, 14/1/2022

****

أزمة أوكرانيا.. فرص أم قيود لإيران؟[15]

تعد العلاقات الروسية الإيرانية في السنوات الأخيرة جيدة، مع أن كلا البلدين في حالة تنافس منذ قرون طويلة، وتحالف طهران مع موسكو خلال الحرب السورية،
وامتلاكهما مخزونات ضخمة من الطاقة يؤكدان أن إيران من الدول التي لن تكون بمعزل عن تطورات الأزمة الأوكرانية وتداعياتها، في ظل بحث الولايات المتحدة الأمريكية الحثيث عن بدائل للغاز الروسي المصدر إلى الاتحاد الأوروبي، والحديث عن قرب التوصل إلى اتفاق بخصوص برنامج إيران النووي، فضلًا عن التأثير المتوقع للحرب بين روسيا وأوكرانيا على الهجمات الجوية التي تنفذها إسرائيل بين الحين والآخر على مواقع إيرانية داخل الأراضي السورية، إذ لا يخفى سيطرة موسكو على الأجواء السورية.
صحيح أن روسيا وإيران حليفان تكتيكيان في الصراع السوري، وتتقاطع مواقفها في السياسة الخارجية عمومًا، إلا أن ذلك لا ينفي التنافس القائم بينهما إقليميا ودوليا في سوق الطاقة العالمية.
واستفادت الشركات الروسية من محدودية وصول النفط والغاز الإيراني إلى الأسواق العالمية بسبب العقوبات الأمريكية والأوروبية على طهران.
وأعلنت شركة النفط والغاز الإيرانية خازار للتنقيب والإنتاج (كيبكو) منتصف عام 2021 عن اكتشاف أكبر حقل غاز طبيعي في البلاد من بحر قزوين، أطلق عليه حقل "تشالوس" على اسم مدينة إيرانية قريبة، وإذا كانت التقديرات الأولية لاحتياطات الغاز في حقل تشالوس صحيحة، فسيكون الغاز الإيراني قادرًا على توفير ما لا يقل عن 20 % من احتياجات أوروبا من الغاز.
وتمتلك إيران حاليًا ثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي، والذي يمكنها - نظريًا- من التصدير إلى أوروبا وتزويدها بالطاقة، غير أن هذا لا يتحقق بسبب العقوبات الأمريكية وتعقيد النقل وخطوط الأنابيب (1) .
وربما الأزمة الأوكرانية التي أشعلت عملية عسكرية روسية قبل أيام، تتيح

[15] 2022/02/28
نشر للمؤلف في موقع الجزيرة نت

لطهران فرصة -على عكس دول عديدة في الشرق الأوسط عبرت عن مخاوفها-
تتمثل في الدخول على خط الدول التي تقدم بدائل للغاز الروسي المصدر إلى أوروبا.
في الواقع، هذه ليست المرة الأولى التي تبدي فيها إيران استعدادها لضرب سوق كبيرة للغاز الروسي، ومهمة جدا لحليفتها موسكو، فقد أعلن الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني خلال زيارته تركيا أوائل عام 2016 أن بلاده مستعدة لتصبح الضامن لأمن الطاقة في تركيا، وقدر خبراء كثيرون أن كلمات روحاني كانت موجهة إلى موسكو أكثر منها إلى أنقرة.
ويمكن النظر إلى عرض الرئيس الإيراني لأنقرة في إطار إشهاره ورقة مهمة بشأن قدرة طهران على تقديم بديل من الغاز الروسي في السوق التركية، ويؤدي إلى:
أولًا، حرمان موسكو من الموارد المالية الضخمة التي تحتاج إليها كثيرًا خلال الأزمات، مع استمرار توسعها العسكري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى الجبهة المشتعلة منذ تسع سنوات شرق أوكرانيا، حيث يحظى الانفصاليون في إقليم دونباس بدعم روسي واسع.
ثانيًا، جعل روسيا تخسر إحدى أدوات ضغطها المهمة على تركيا، التي تعتبر ثاني أكبر مستهلك للغاز الروسي بعد ألمانيا، على نحو يقود إلى إضعاف الدور الروسي في المنطقة، وقد يتقاطع أيضًا مع رغبة أنقرة في تنويع مصادر وارداتها من الغاز، وخلق مناصفة في استيرادها الطاقة بين روسيا وإيران(2) .
ولكن لا تبدو الأمور بهذه السهولة أمام إيران، إذ أعلنت طهران أنها أوقفت تدفق، الغاز الطبيعي إلى تركيا مدة عشرة أيام، بدءًا من 20 يناير/كانون الثاني 2022 بسبب "عطل فني"، أدى إلى أزمة كهرباء للمصانع في تركيا، وأثيرت تساؤلات حول صحة التبرير الإيراني لهذا الإجراء.
وأشارت أنقرة إلى أن طهران لم تلتزم بتعهداتها، وأن كمية الغاز التي ترسلها الآن ليست ما تم الاتفاق عليه، وقالت تركيا: إنها ستلجأ إلى التحكيم الدولي إذا لم تفِ إيران بالتزاماتها، وتذكر تقارير إعلامية أ ن وفدًا تركيًا في طهران اكتشف أن طهران قطعت إمدادات الغاز لتلبية الطلب المحلي، ومن ثم، فإن "العطل الفني" ببساطة ليس حقيقيًا وهناك ما هو أكثر مما تراه العين، ومن الضروري البحث في مكان آخر لاكتشاف السبب الحقيقي لأزمة الغاز بين تركيا وإيران.

وأعلنت تركيا منذ فترة عن برنامجها الاقتصادي الجديد لوقف الانزلاق في قيمة الليرة التركية، والذي يتوقف نجاحه على الإنتاج والتصدير، ومع عملية الإنتاج الجارية، وصلت الصادرات التركية إلى مستويات قياسية، ولكن انقطاع التيار الكهربائي بسبب نقص الغاز في محطات الطاقة يجعل عملية الإنتاج تتعطل باستمرار، مما يعرقل برنامج الانتعاش الاقتصادي على نحو أحرج الحكومة أمام الشعب التركي، وجعلها تبدو كأنها غير قادرة على توفير الطاقة في أوج فصل الشتاء،

ويعتقد الخبراء أن جهود المصالحة التي تبذلها أنقرة في الخليج، وحتى مع أرمينيا، ربما تكون أيضًا وراء تحرك طهران في ملف الغاز (3) .

وبرزت خلال السنوات الماضية عدة محطات للاختلاف بين موسكو وطهران داخل الساحة السورية (والتي لم تصل حتى الآن إلى خلاف أو أزمة) (4) .

كما ظهر اختلاف بين موسكو وطهران بعد الاتفاق الذي رعته روسيا بين أذربيجان وأرمينيا بتنسيق مع تركيا أواخر عام 2020 حول إقليم ناغورني قره باغ،

عندما هاجمت أكثر من جهة إعلامية وبرلمانية إيرانية الاتفاق الذي اعتبرته ضربة لمصالح إيران في منطقة حيوية ولها أهمية جيوسياسية خاصة لدى طهران، وتم أيضًا على غرار أكثر من اتفاق بين تركيا وروسيا في سوريا، واستبعدت إيران منه (5) .

على الرغم من أن العلاقات الإيرانية الروسية وثيقة، فإن طهران تحتفظ بموقفها المبدئي بشأن النزاع بين روسيا وأوكرانيا، بما في ذلك وحدة الأراضي الأوكرانية،

وظلت كييف تصوت لصالح القرارات الغربية ضد إيران، وعلى الرغم من علاقاتها الودية مع إيران، وهو أمر يزعج طهران أوضحه أيضًا السفير الإيراني لدى أوكرانيا مانوشهر مرادي، فإن موقف إيران من الخلافات الروسية الأوكرانية أساسي ويتوافق مع القواعد والأعراف الدولية، وترغب طهران في حل المشاكل والتناقضات بين البلدين على نحو جاد من خلال المفاوضات الثنائية، وتعتقد أن حل الخلافات على المستوى الثنائي يمكن أن يكون أفضل من إثارة القضايا على مستوى المنظمات الدولية مثل مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، لأنه في هذه المنظمات يبرز أيضًا عامل تأثير مصالح الدول (6) .

أوكرانيا من الدول التي استمرت في التعاون مع إيران، على الرغم من العقوبات الغربية على طهران، وإن لم يكن في جميع القطاعات، وتعتبر قضية فرض عقوبات على روسيا والأزمة في شرق أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم لروسيا، من المشاكل التي تؤثر على توسع العلاقات بين إيران وأوكرانيا.

وتشهد العلاقات الإيرانية الأوكرنية توترًا تدريجيًا، إذ تثير مطالب كييف بشأن التحقيق في تحطم طائرة الخطوط الجوية الأوكرانية قرب مطار طهران أوائل عام 2020 غضب الجانب الإيراني (7) .

إيران لن تكون بعيدة عن تداعيات الحرب بين روسيا من جهة، وأوكرانيا وحلفائها من جهة أخرى، وفي الساحة السورية سيرتبط ذلك بموقف إسرائيل من الصراع بين موسكو والغرب في أوكرانيا.

وستكون التداعيات إما فرصًا لفائدة طهران أو قيودًا مرتبطة بالتقدم الذي سيتحقق في مفاوضات الملف النووي الإيراني، إضافة إلى موضوع رفع العقوبات أو استمرارها والذي سيؤثر على نحو مباشر في قضية إمدادات الغاز الإيراني وبعض مساراتها، والتي قد يكون لها صلة بتركيا وشبكتها لخطوط أنابيب الغاز، في وقت تبدو فيه العلاقات بين القوتين الإقليميتين أنقرة وطهران ليست على ما يرام.

ونقل الغاز من إيران إلى أوروبا مع تجاوز تركيا أمر مكلف للغاية، وسيكون من الضروري بناء خط أنابيب غاز عبر أذربيجان إلى جورجيا، أو بناء خط أنابيب غاز عبر البحر الأسود، أو بناء محطة للغاز الطبيعي المسال. وكلا الخيارين مكلف للغاية،

وقد يحجم المستثمرون عن الدخول في مثل هذا المشروع بسبب العقوبات الأمريكية المحتملة على الجهات التي ستشارك فيه (إذا لم يحصل تقدم في مفاوضات الملف النووي).

يبقى القول، إذا لم تتمكن إيران من الوصول إلى الأسواق الأوروبية أو الآسيوية، فإن روسيا ستستفيد من الوضع الحالي بعدم ظهور منافسين جدد لها.

(1)
Новое иранское месторождение на Каспии изменит энергополитику,Михаил Сергеев
22.08.2021 "Независимой газеты",
(2)
Moscow and Tehran in Syria: Competition or Partnership? ,Basel Haj Jasem
Ph.D., Researcher, Political advisor,Russian International Affairs Council,September 9, 2020
(3)
There’s more to the gas crisis between Iran and Turkey than meets the eye,middleeastmonitor,January 27, 2022 ,
(4)
Moscow and Tehran in Syria: Competition or Partnership? ,Basel Haj Jasem
Ph.D., Researcher, Political advisor,Russian International Affairs Council,September 9, 2020
(5)
اتفاق أذربيجان وأرمينيا يفاقم خسارات إيران،باسل الحاج جاسم،12 ديسمبر 2020
اندبندنت عربية
(6)
ukrinform,manucehr moradi,posol irana v ukraine
(7)
Украинско-иранские отношения сегодня,
декабря21,2015 Институт Ближнего Востока,

روسيا في أوكرانيا.. إعادة رسم خرائط النفوذ[16]

بعد بدء روسيا أواخر فبراير/شباط الماضي ما أطلقت عليها عملية عسكرية خاصة في أوكرانيا، لم يعد اليوم مهمً ا لكثيرين التسمية التي تطلق على الصراع العسكري الجاري في أوكرانيا، فهو في جميع الأحوال الأكثر حدة وأشد خطورة في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، بسبب جذوره التاريخية العميقة، وأبعاده المختلفة، بما فيها البعد الداخلي الأوكراني، والبعد الروسي الأوكراني، بالإضافة للأبعاد الأوسع المتعلقة بالعلاقات بين موسكو والغرب عمومًا، والتي تتجاوز حدود أوكرانيا في أهميتها وتداعياتها.

بالنسبة لروسيا، تعتبر هذه اللحظة مفصلية في التاريخ. مستقبل روسيا، بل مستقبل النظام العالمي على المحك. ونتيجة العملية العسكرية الجارية في أوكرانيا هي أكثر من حاسمة لموسكو، فالبعد الخفي لا يقل عن حرب وجودية، ليس من أجل وجود روسيا فحسب، لكن لطبيعة ذلك الوجود، وطبيعة مكانة روسيا العالمية.

رد الغرب على موسكو لم يكن عسكريا، بل عبر حرب اقتصادية شاملة الدمار، من خلال حزم عقوبات مدمرة غير مسبوقة، والعمل على عزل روسيا عن محيطها الإقليمي ونطاقها الدولي، بهدف زعزعة استقرارها السياسي والاجتماعي، بعد ضرب الاقتصاد الروسي ومحاولة شله، وبالتوازي مع مسار تعزيز الدعم العسكري والمالي لأوكرانيا.

على الرغم من أن خطاب العديد من القادة الغربيين في الاتحاد الأوروبي لا يزال يحتوي على أطروحة مفادها أن الأمن في أوروبا لا يمكن أن يتم من دون روسيا،

لكن في الواقع قد تحرك الناتو باستمرار لجعل "احتواء" موسكو الهدف الأساسي والمبرر الرئيس للحفاظ على حلف شمال الأطلسي في القرن الحادي والعشرين،

ويبدو أنه يتم وضع ما سيتبقى من أوكرانيا كدرع ضد "التهديد الروسي" في هذه الخطط والتحركات.

---

[16] 2022/04/04
نشر للمؤلف في موقع الجزيرة نت

يبدأ اليوم فصل جديد من تاريخ أوروبا الحديث، بما فيه من تحديات وفرص وانتصارات وهزائم ومكاسب وخسائر، وهناك الكثير من الأمور غير المتوقعة التي تنتظر الجميع.

ستبذل الصين جهودًا كبيرة لتحسين أمنها الاقتصادي، بناءً على تجربة العقوبات الغربية ضد روسيا، استعدادًا في حال حدوث تعقيدات مماثلة مع الغرب، وفي الوقت نفسه، عيون بكين إحداها تراقب تجربة روسيا في شرق أوكرانيا، ورد الفعل الغربي عليها، والعين الأخرى تطوق تايوان.

تثير العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا -من بين أمور كثيرة- مسألة مقارنة خسائر ومكاسب الأطراف الرئيسة في الصراع والموازنة بينها، وكذلك اللاعبين العالميين، ومثل هذه المقارنة والتوازن يبدو لم يتحقق بعد بالنسبة لروسيا وأوكرانيا، تستمر روسيا في عمليتها العسكرية، وأوكرانيا لم تستسلم، ولم يدخل البلدان في تسوية سياسية بعد، مما يعني أنه لا يزال من الصعب تحديد إلى أي مدى سيتمكن كل طرف من تحقيق الأهداف السياسية التي دفع ثمنها باهظًا، سواء في الأرواح البشرية أو من حيث الأضرار الجسيمة التي لحقت بالاقتصاد.

الواضح حتى الآن، أن الاتحاد الأوروبي يتحمل أكثر الخسائر وأكبر التكاليف، بسبب طبيعة الارتباط في العلاقات التجارية والاقتصادية مع روسيا، والتحدي الرئيس هو استبدال النفط والغاز والمعادن الروسية في السوق الأوروبية.

يتحمل التكتل الأوروبي أيضًا العبء الأكبر في التعامل مع اللاجئين الأوكرانيين، وما نزال في بدايات الصراع العسكري، وما يزال الحساب صعبًا نظرًا للتغييرات السريعة للوضع، لكن من الواضح بالفعل أن العدد بالملايين.

منذ دخول البعد العسكري على الأزمة الأوكرانية، بدأت ملامح خارطة جديدة تتشكل للنفوذ والأمن في أوروبا، والخطير فيها أنها نتيجة عمل عسكري، وليست وفق اتفاقيات أو معاهدات، كما أن هذا البعد العسكري أحيا أفكارًا قديمة حول أهمية التسلح وضرورة الإنفاق العسكري، وستعمل اليوم معظم دول الاتحاد الأوروبي بنشاط على زيادة الإنفاق الدفاعي، ونجح الرئيس الأمريكي جو بايدن بما فشل فيه رؤساء أميركا السابقون: دونالد ترامب وباراك أوباما وجورج بوش، وهو جعل مساهمة الدول الأوروبية أكبر داخل الناتو.

ويبدو للوهلة الأولى أن الولايات المتحدة تتحمل في مواجهة روسيا تكاليف أقل

بكثير من الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن حظر النفط الروسي قد يؤدي إلى صعوبات محلية وزيادة أسعار الوقود في الداخل الأمريكي، لكن المشاكل الرئيسة لواشنطن تكمن في مجالات أخرى.

سيؤدي التصعيد الحاد في المواجهة مع روسيا إلى تحويل الموارد من آسيا والمحيط الهادئ، وسيتعين على الولايات المتحدة زيادة وجودها العسكري في أوروبا، مما يعني أن تركيز واشنطن على احتواء الصين آخذ في الانخفاض حاليا، كما أن الولايات المتحدة قلقة أيضًا من احتمال تصاعد الأزمة الأوكرانية إلى حرب بين الناتو وروسيا، هذا -على أقل تقدير- محفوف بخطر التصعيد النووي، وسيتعين على واشنطن احتواء موسكو، ولكن في نفس الوقت العمل ضمن حدود معينة، خشية من التصعيد أكثر.

وفي خضم تعقيد تطور الأحداث بين موسكو والغرب في إطار الصراع في أوكرانيا وعليها، الواضح أن الولايات المتحدة أعطت الأولوية لاحتواء روسيا بدلًا من الصين، والمؤكد أن وراء ذلك العديد من الأسباب، لعل أبرزها اعتبار واشنطن أن روسيا أضعف من الصين، والضغط عليها سيكون أسهل، اقتصاديًا وتقنيًا، على اعتبار أن روسيا لم يكن لها هذا الدور المحوري في الاقتصاد العالمي، مقارنة بالترابط الاقتصادي المعقد الذي يميز العلاقات الغربية الصينية، بصرف النظر عن دور موسكو كمورد رئيس للطاقة لأوروبا، لذا ربما راهنت الولايات المتحدة على أنه سيكون أقل تكلفة البدء بروسيا للضغط على شركائها الصغار "لفصلهم" عنها، بالإضافة لاعتقادها أن احتواء روسيا هو شرط أساسي لاحتواء الصين في نهاية المطاف.

يبقى القول: إنه من المبكر ومن الصعب التكهن إلى أين تتجه الأمور، ومستقبل تطور الأحداث سيكون مرتبطًا بالنتيجة النهائية لعملية روسيا العسكرية، وكذلك استمرار الموقف الموحد للغرب الذي أظهره من خلال فرض حزم العقوبات المتتالية والسريعة على روسيا.

هل تنقذ واشنطن أوكرانيا أم مصالحها العالمية؟[17]

واضحٌ، بعد مرور أكثر من ستين يومًا على المعارك في أوكرانيا، أن أميركا، على الرغم من تصريحاتها السابقة عن الحاجة إلى البحث عن حلول سياسية ودبلوماسية، لم تأخذ في الحسبان فقط احتمالية حدوث سيناريو عسكري، بل استعدت أيضًا بنشاط لذلك، وعززت باستمرار خط المواجهة ضد روسيا، سواء داخل أوكرانيا أو في دول أوروبا الشرقية.

تتحدث جميع الأحداث منذ عام 2014 عن هذا: إعادة هيكلة حلف الناتو، واعتماد برامج للتعزيز الاستراتيجي والتشغيلي للحلف، وبرامج التعاون العسكري واسعة النطاق مع أوكرانيا. بالإضافة إلى ذلك، اعتمد "الناتو" على توسيع وتعزيز شبكة الشراكات مع "شركاء مهمين"، من بينها دول محايدة (السويد وفنلندا) ودول في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي (أوكرانيا وجورجيا)، واللافت أن أوكرانيا حصلت على وضع شريك الحلف. وجاءت الزيارة الرفيعة قبل أيام لأول مسؤولين أمريكيين إلى كييف منذ بدء روسيا عمليتها العسكرية في 24 فبراير/ شباط الماضي، وزيرا الخارجية أنتوني بلينكن والدفاع لويد أوستن، استمرارًا لتحركات واشنطن في مواجهتها غير المباشرة "الحرب بالوكالة" ضد روسيا على الأراضي الأوكرانية.

ودأب بايدن في جولته قبل أسابيع وزيارته عاصمة "الناتو"، واجتماعه مع قادة مجموعة السبع، واللقاء بالحلفاء الأوربيين، وانتقاله إلى بولندا، على تقديم أميركا أنها تتزعم موقف "العالم الحر" كما يسميه في المواجهة ضد روسيا. وحملت زيارة وزيري الدفاع والخارجية العاصمة الأوكرانية رسائل عديدة تتجاوز محاولة إظهار دعم لتقوية موقف الرئيس الأوكراني، زيلينسكي، بعد زيارة قادة أوروبيين، وإنما أيضًا استمرار التأكيد أن واشنطن تقود التحالف ضد روسيا، وأنها تواصل دعمها العسكري الذي هو الدعم الحقيقي، والملاحظ أنه انتقل من الأسلحة الدفاعية إلى الهجومية.

وذكر بيان نشر على الموقع الإلكتروني للرئاسة الأوكرانية، بعد لقاء بلينكن وأوستين الرئيس زيلينسكي، أن المحادثات ناقشت المساعدة في مجال الدفاع،

---

[17] 2022/05/04
نشر للمؤلف في صحيفة العربي الجديد

وتعزيز العقوبات المفروضة على روسيا، والدعم المالي لأوكرانيا والضمانات الأمنية. وأفاد البيان أن الولايات المتحدة قدمت 3.4 مليارات دولار دعمًا لقدرات الدفاع الأوكرانية، ما يمثل أكبر إسهام لتعزيزها.

ترتبط دوافع الولايات المتحدة بشكل أساسي بمصالحها العالمية، أولًا، ضمان هيمنة أميركا على العالم، ثانيًا، تعزيز أدوات التأثير على الحلفاء الأوروبيين، والواضح استخدام "الناتو" من نواح عديدة في السياسة الأمريكية كمنصة رئيسة لضمان التأثير على الحلفاء الأوروبيين، وليس عليهم فقط. ثالثًا، المصالح العسكرية للولايات المتحدة، والتي ترتبط تحديدًا بجذب موارد شركائها (حلفاء الناتو بشكل أساسي) لتنفيذ خططها العسكرية الاستراتيجية. نحن نتحدث عن توجيه نشاط "الناتو" إلى المجالات ذات الأولوية لواشنطن، وتعزيز الولايات المتحدة جبهة عريضة في الحرب ضد "روسيا في أوكرانيا" وسيلة لزيادة المساهمة الأوروبية في حلف شمال الأطلسي، وتعزيز الارتباط بالمجمع العسكري الصناعي الأمريكي.

وبكلام آخر، يقلل الاعتماد المتزايد لأوروبا على الولايات المتحدة في المجال العسكري - التكنولوجي والعسكري - الاقتصادي، بشكل كبير، من قدرة الأوروبيين على أي نوع من الاستقلال الاستراتيجي، أو تشكيل تحالف دفاعي. وهذا أيضًا دافع للولايات المتحدة، التي واجهت سابقًا مشكلات خطيرة مع الدول الأوروبية، بما في ذلك داخل "الناتو"، ويكفي التذكير ببدء الحرب على العراق عام 2003، والتي عارضتها ألمانيا وفرنسا. وواشنطن لم تعتمد على "الناتو"، بل على "تحالف الراغبين". هنا يمكننا أن نتذكر قمة "الناتو" التي عقدت في أبريل/ نيسان في بوخارست عام 2008 ، عندما رفضت أيضًا فرنسا وألمانيا رفضًا قاطعًا الاقتراح الملح من إدارة بوش المنتهية ولايتها بتزويد أوكرانيا وجورجيا بخطة عضوية "الناتو".

الآن، ومع ذلك، مثل هذه التجاوزات في المقاومة من الحلفاء الأوروبيين مستبعدة عمليًا.

أظهر الرئيس الأمريكي، جو بايدن، منذ وصوله إلى البيت الأبيض موقفًا متشددًا وحازمًا مع روسيا. وبعد إعلان بايدن أن رئيس روسيا فلاديمير بوتين "قاتل"، بدأت مرحلة جديدة في العلاقات بين واشنطن وموسكو. والواضح اليوم أن إدارة بايدن شكلت سياستها تجاه أوكرانيا من خلال استراتيجية التعامل مع روسيا بشكل أوسع،

وطبيعة العلاقات بين موسكو وواشنطن حددت المسار في أوكرانيا، الذي بدأ بدعم أمريكي حجمه 125 مليون دولار لقطاع الدفاع الأوكراني مطلع العام الماضي 2021، مع التأكيد على الاستعداد لتزويد كييف بأسلحة فتاكة.

وبالنسبة إلى أوكرانيا فمصالحها تكمن في استعادة وحدة أراضيها، وقد عملت ونجحت في استغلال زخم ومستوى جديد وغير مسبوق من دعم الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، كما حققت رغبتها في إظهار نفسها لدى الإدارة الأمريكية أنها تواجه روسيا نيابة عن الغرب، وذلك بهدف الحصول على مزيد من الدعم. ومع بدء روسيا ما أطلقت عليها عملية عسكرية خاصة داخل الأراضي، الأوكرانية قبل شهرين، تمكنت كييف من إيقاف مشروع "السيل الشمالي 2" الذي سيُنهي، في حال تشغيله، دور أوكرانيا دولة عبور محورية للغاز الروسي إلى أوروبا.

يبقى القول، بالنسبة لأميركا، أصبحت معركة أوكرانيا معركة روسيا، ومعركة روسيا ليست سوى المرحلة الأولى من المواجهة ضد الصين، وهي ليست مجرد معركة، بل حرب من أجل إعادة تأكيد الهيمنة الغربية على العالم.

****

مولدوفا وسيناريو أوكرانيا[18]

تراقب كييف والعواصم الغربية الأوضاع عن كثب في مولدوفا الدولة المجاورة لأوكرانيا، بسبب مخاوف من أن تصبح هذه الجمهورية السوفيتية السابقة الهدف التالي لروسيا، ولا سيما بعد تصريحات روسية عن السعي للوصول إلى حدود مولدوفا بعد السيطرة على جنوب أوكرانيا.

احتجت الخارجية المولدوفية، وقالت إنها استدعت السفير الروسي في 23 أبريل/نيسان 2022 للتعبير عن "القلق البالغ" إزاء تصريحات قائد عسكري روسي كبير قال: إن السكان الناطقين بالروسية في البلاد يتعرضون للقمع، ونشرت الوزارة على موقعها على الإنترنت "هذه التصريحات لا أساس لها، ومولدوفا دولة محايدة ويجب احترام هذا المبدأ من قبل جميع الأطراف الدولية بما في ذلك الاتحاد الروسي".

وجاء ذلك بعد أن نقلت وكالات أنباء رسمية روسية عن روستام مينيكايف نائب قائد قوات المنطقة العسكرية الوسطى في الجيش الروسي قوله: إن السيطرة الكاملة على جنوب أوكرانيا من شأنها أن تتيح لبلاده الوصول إلى ترانسنيستريا، وهو إقليم انفصالي في مولدوفا تدعمه روسيا.

ومولدوفا اليوم، بؤرة التوتر المجمدة بين الغرب وروسيا، تعاني من الانقسامات العرقية مع إقليمي، غاغاوزيا (أغلبية تركية تتمتع بحكم ذاتي)، وترانسنيستريا (أغلبية روسية مستقلة بحكم الأمر الواقع)، وهما منطقتان قريبتان دبلوماسيا من موسكو، وتناوبت في مولدوفا على السلطة القوى المؤيدة للتقارب مع روسيا وأنصار التكامل مع الاتحاد الأوروبي، لكن من دون أن يتمتع أي منهما بأغلبية واضحة.

ويُنظر تقليديا في الآونة الأخيرة إلى أي حدث في الدول السوفيتية السابقة، على أنه صراع مستمر بين روسيا من جهة، والغرب، بروكسل وواشنطن من جهة أخرى،

ولطالما سلطت موسكو في حوارها مع مولدوفا الضوء على الحفاظ على حياد كيشنيف وعدم عضويتها في حلف شمال الأطلسي (الناتو).

---

[18] 2022/05/15
نشر للمؤلف في موقع الجزيرة نت

وتواجه مولدوفا الجمهورية السوفيتية السابقة الناطقة بالرومانية، إحدى أفقر دول أوروبا -منذ استقلالها عن الاتحاد السوفيتي عام 1991 - أزمات سياسية متكررة، وهددت في السنوات الأخيرة فضائح فساد كبرى طاولت النخب فيها، المساعدات المالية الغربية الحيوية، علمًا أن مولدوفا ليست ذات أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، حيث إن القطاع التنافسي الوحيد هو المنتجات الزراعية، في حين أن فساد الطبقة الحاكمة ورحيل الخريجين الشباب يعيقان ظهور خدمات جديدة ومجتمع مدني نشط، يُضاف إلى ذلك إدارة النزاع المجمد في ترانسنيستريا،

المنطقة الانفصالية الموالية لروسيا والخارجة عن سيطرة الدولة في شرق البلاد على الحدود مع أوكرانيا، وهو النزاع الذي يذ كر بتجربة أوسيتيا الجنوبية في جورجيا.

وفي 2014 وقعت كيشنيف اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، أثارت غضب موسكو، وردًا على ذلك، فرض الكرملين حظرًا على صادرات المنتجات الزراعية المولدوفية، ما شكل ضربة قاسية للاقتصاد المحلي، وبعد 8 سنوات وعلى الرغم من رفع تدريجي لهذه العقوبات، تفوق الاتحاد الأوروبي على روسيا وأصبح الشريك التجاري الأول لمولدوفا.

وكانت روسيا أرسلت قواتها إلى ترانسنيستريا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 ، لإنهاء القتال في المنطقة الناطقة باللغة الروسية، ووقع اتفاق سلام في 1992 بين روسيا ومولدوفا، أنهى نزاعًا مسلحًا بين كيشنيف وترانسنيستريا، وأسفر عن سقوط آلاف القتلى. وتعد المنطقة حاليا واحدة من "النزاعات المجمدة" في فضاء الاتحاد السوفيتي السابق.

وتُناقش قضية مولدوفا ومنطقة ترانسنيستريا منذ سنوات في إطار ما يسُمى صيغة 5+2 بمشاركة مولدوفا وترانسنيستريا، مع الاتحاد الأوروبي وروسيا وأوكرانيا، والولايات المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، من دون إحراز تقدم، وأجرت ترانسنيستريا قبل سنوات استفتاءً شعبيًا، طُلب من السكان فيه الاختيار بين مستقبل داخل مولدوفا أو الاستقلال، يليه الانضمام إلى الاتحاد الروسي، وأكثر من 97 في المئة من الأصوات، مع إقبال كبير، تم الإدلاء بها لصالح الانضمام إلى روسيا.

وترانسنيستريا هذه الواقعة بين أوكرانيا ومولدوفا جغرافيا، مدعومة اقتصاديا وسياسيًا وعسكريا من قبل روسيا، ومنذ اندلاع المعارك في أوكرانيا أثيرت

أسئلة حول المنطقة الموالية لروسيا في مولدوفا، وبعد أن ضمت روسيا شبه جزيرة القرم في عام 2014، بدأ العديد من سكان ترانسنيستريا الموالين لموسكو يأملون أن تتخذ روسيا خطوة مماثلة في منطقتهم.

وتمتلك ترانسنيستريا دستورًا وعلمًا ونشيدًا وطنيًا وبرلمانا وجيشًا وجهازًا للشرطة خاصًا بها، وتستمر المفاوضات الرامية لحل الأزمة الحاصلة بين مولدوفا وترانسنيستريا منذ عام 1993، في أروقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إذ تصر مولدوفا على أن ترانسنيستريا، تعد جزءًا من أراضيها، فيما تحاول إدارة ترانسنيستريا، إقناع العالم باستقلاليتها.

وعلى الرغم من خصوصيات الأزمة الأوكرانية، يشير مراقبون إلى نمط حديث في العمليات العسكرية الروسية، بهدف إحباط تطلعات الجيران نحو الغرب، في إطار وقف أي توسع إضافي لحلف شمال الأطلسي.

وأتاحت ما يطلق عليها ب"النزاعات المجم دة" فرصة لتوسيع نفوذ موسكو خارج الحدود الروسية، في فضاء الاتحاد السوفيتي السابق، حيث دعمت نظامًا مواليًا لها في منطقة ترانسنيستريا الانفصالية في مولدوفا منذ التسعينيات، وفي عام 2008 تحركت ضد جورجيا لمساندة الحكومات الانفصالية في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا،

وبعد 6 سنوات عام 2014، ضمت روسيا شبه جزيرة القرم من أوكرانيا، وبدأت في دعم الانفصاليين الموالين لها في دونباس.

يبقى القول، تدفع المخاوف من الابتعاد عن دائرة النفوذ الروسي إلى تعجيل تحركات موسكو، في الفضاء السوفيتي السابق، في الوقت الذي تتزايد مخاوف أخرى من اعتماد موسكو نفس مبرر التدخل في جورجيا وأوكرانيا (حماية الروس)، وتكرار ذلك في مولدوفا، في حين أن روسيا لم تعترف حتى اليوم باستقلال ترانسنيستريا، إلا أنها أضعفت سيادة مولدوفا وجمدت اندماجها الغربي على مدى السنوات ال 30 الماضية.

****

هل تعزّز فنلندا والسويد الناتو؟[19]

جاءت عملية روسيا العسكرية في أوكرانيا بنتائج عكسية "حتى اليوم"، لا سيما في الشق المتعلق بتوسع حلف شمال الأطلسي (الناتو)؛ حيث تقدمت فنلندا والسويد بطلب الانضمام إلى الحلف، منهيتَين عقود من عدم الانحياز. وتعزز خطوة البلدين هذه التحالف العسكري الغربي الذي أراد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين،
إضعافه.. وسيعيد تقدمهما بطلب العضوية في "الناتو" تحديد التوازن الأمني في أوروبا، بغض النظر عن النتائج النهائية للأزمة في أوكرانيا.
تتمتع السويد وفنلندا بوضع الدول الشريكة في حلف الناتو، وتشاركان في كل مناوراته تقريبًا، وشاركتا في عملياته في أفغانستان والبلقان، وشاركت السويد في حملته الجوية في ليبيا عام 2011 . مع ذلك، منذ بدء المعارك في أوكرانيا، اكتسبت قضية الدخول المحتمل لها ولفنلندا، وهما بلدان اسكندنافيان، في الحلف زخمًا جديدًا، وبدأت سلطاتهما، ومسؤولو "الناتو" أيضًا مناقشتها بنشاط. وصرح الأمين العام للحلف، ينس ستولتنبرغ، مرارًا وتكرارًا، بأن الحلف مستعد لقبول الدولتين على أساس متسارع، نظرًا إلى أن قواتهما المسلحة تمتثل تمامًا لمعايير "الناتو".
من الواضح أن حلف شمال الأطلسي قرر اغتنام اللحظة، "أزمة أوكرانيا"، وأصبح حافزًا للمناقشات بشأن إمكانية الدخول السريع للسويد وفنلندا فيه. وهذه بالطبع فرصة أخرى له لإزعاج موسكو، من خلال الاقتراب نحو الحدود الروسية، من الشمال هذه المرة.
وتظهر استطلاعات الرأي التي أجريت في أبريل/ نيسان الماضي في السويد وفنلندا أن الطلب على الانضمام إلى "الناتو" قد نما، إلى حد كبير، وهو التأثير الذي كان التحالف يعتمد عليه. واليوم، ترغب غالبية الفنلنديين، وأكثر من نصف السكان السويديين الذين شملهم الاستطلاع في رؤية بلدانهم في الناتو (68 % في فنلندا و 57 % في السويد).
حتى وقت قريب، كان من الصعب إعطاء توقعات واضحة للتطورات، وفرصة

[19] 2022/05/26
نشر للمؤلف في صحيفة العربي الجديد

انضمام ستوكهولم وهلسنكي إلى حلف الناتو كما هي معروضة اليوم في الغرب، فقد كانت سلطات هذه الدول مترددة، فهذا بالنسبة لها قرار صعب للغاية، نظرًا إلى طبيعة المواجهة بين روسيا وحلف شمال الأطلسي في الأشهر الأخيرة، والتي تصاعدت إلى أقصى حد، كما أنه لم تكن هناك رغبة لا لدى السويد، ولا لدى فنلندا، في أن تصبحا ورقة مساومة بين نارين.

لا يتوقف الأمر على مجرد اشتراك فنلندا فقط في حدود برية بطول 1300 كيلو متر مع روسيا، لكنها توفر قدرات دفاعية وأمنية قوية جاهزة لأي معركة، بريًا وبحريًا وجويًا، وفي الفضاء الإلكتروني كذلك. وبصفتها دولة شريكة لحلف شمال الأطلسي، فإن لدى قوات فنلندا وأنظمتها العسكرية قابلية للتشغيل المتبادل مع الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى، وكذلك السويد، على عكس أوكرانيا التي اعتمدت بشدة على المعدات والأنظمة السوفيتية.. وجنبًا إلى جنب مع السويد،

تمتلك فنلندا قوة بحرية في بحر البلطيق. وبصفتها خبيرة في حرب الطقس البارد، يمكنها إظهار قوتها في شمال القطب الشمالي، وهي منطقة ذات استراتيجية متزايدة الأهمية، إذ إن تغير المناخ يفتح ممرات مائية جديدة.

وفي حين جرى الترحيب بخطوة فنلندا والسويد في العواصم الغربية "ما عدا تركيا حتى اليوم" سرعان ما دانتها موسكو، إذ هددت وزارة الخارجية الروسية بالرد المفاجئ. وسيكون انضمام البلدين إلى الحلف حدثًا مزعجًا لروسيا، ويمثل مجموعة من التحديات، لا سيما في الفضاء الإلكتروني الذي أصبح مجالًا واسعًا لأي صراع عسكري. وفي القطب الشمالي، إذ لدى روسيا مصالح استراتيجية، بالنظر إلى طرق الشحن الجديدة المحتملة.

ومن الواضح أن موسكو لن تترك هذه الإجراءات من دون رد، وسترد بطريقة متناسقة. على سبيل المثال، ستزيد تجمع القوات في شمال غربي البلاد، كما ستعد أنواعًا إضافية من الأسلحة، وستبدأ المناورات والتدريبات العسكرية المتبادلة على الحدود. وكان مسؤولون روس قد حذروا، في وقت سابق، من أن انضمام فنلندا والسويد إلى حلف الناتو سوف يدفع الكرملين إلى نشر أسلحة نووية إضافية في منطقة البلطيق.

والسؤال اليوم: إلى أي مدى يعد الانضمام لحلف الناتو ضروريًا حقًا للدول الاسكندنافية نفسها؟ وما هي الفوائد التي ستحققها؟ بالنظر إلى أنه، في الواقع، لم يكن لديهم توتر مع موسكو، كما لا يمكن مقارنتهم بالحالة الأوكرانية.

هل تُبحر كازاخستان عكس رياح روسيا؟[20]

تتحول آسيا الوسطى، بشكل متزايد يومًا بعد يوم، إلى ساحة للمنافسة بين الصين، جارتها العملاقة التي لها مصالح في مجالات عديدة، والولايات المتحدة التي أرادت تعزيز هيمنتها بعد الانتصار في الحرب الباردة، وإضعاف روسيا مع انهيار الاتحاد السوفيتي، واستقلال الجمهوريات التي كانت تحت عباءته. وفسرت نخب هذه الدول استقلالها مع انهيار الاتحاد السوفيتي بأنه استقلال عن موسكو، ما جعلهم يعتمدون على مراكز القوى الأخرى، بكين وواشنطن، وأنقرة جزئيًا، إلا أنها تناشد روسيا وتلجأ إليها عند التهديدات القصوى، كما حدث مع كازاخستان مطلع العام الجاري 2022 ، ومع طاجيكستان خلال الحرب الأهلية أوائل التسعينيات.

ويرى بعضهم أن الرعونة في السياسة الخارجية الروسية لإدارة ملف دول الاتحاد السوفيتي السابق، مع قصر النظر الاستراتيجي لقيادة الجمهوريات المستقلة، أدت إلى جعل تلك الدول مسرحًا للتنافس بين اللاعبين الدوليين، كما أدت هيمنة مبدأ المساواة الشكلية في العلاقات الدولية على محتواها الواقعي والحقيقي إلى خسارة كبيرة للنفوذ الروسي في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي.

اعتبرت الدول السوفيتية السابقة أن من الطبيعي أن تقدم روسيا لهم المزايا السياسية والتفضيلات الاقتصادية، مقابل الصداقة الرسمية والمشاركة في هياكل الاندماج التي أنشئت تحت رعاية روسيا، الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وفي الواقع، تستخدم الدول الأعضاء أي منصة تكامل في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي لترويج وتقديم مصالحها الوطنية، والتي تتغير اعتمادًا على المعادلات الإقليمية - الدولية، المعلن منها أو وراء الكواليس.

ويكشف السلوك الصريح لرئيس كازاخستان، قاسم جومارت توكاييف، في زيارته روسيا قبل أيام، مثالًا واضحًا على الاعتبارات أعلاه، من خلال تصريحه عن التزام بلاده بسياسة العقوبات المناهضة لموسكو، والذي يضع كازاخستان في موقف دولة غير صديقة لروسيا. ومع أنه، وفقًا للتصريحات

[20] 2022/07/04
نشر للمؤلف في صحيفة العربي الجديد

الرسمية الروسية، أي دولة تدعم الحرب التي شنها الغرب ضد روسيا تصبح غير صديقة، إلا أن من غير المتوقع أن يعترف المسؤولون الروس بذلك علنًا حيال كازاخستان، وهم الذين اعتادوا التحدث عن ذلك بوضوح، حتى تركيا الدولة العضو في حلف الناتو، التي تتخذ موقفًا مؤيدًا لكييف علنًا، لم تعلن دعمها نظام العقوبات.

ويأتي موقف رئيس كازاخستان هذا بعد أشهر على طلبه المساعدة الأمنية من منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تقودها روسيا، والتزمت بسهولة بإرسالها قوات، مع انتشار الاحتجاجات، ووصولها إلى المآتا، أكبر مدن كازاخستان. ولم تمضِ سوى عدة أشهر على استعادة الهدوء في البلاد، بعد دخول قوات حفظ السلام من المنظمة التي يُنظر على أنها حلف ناتو على الطريقة الروسية. وما تلا ذلك من سرعة إعلان نجاح مهمة تلك القوات، وبدء انسحاب وحدة حفظ السلام من الجمهورية بعد أيام من وصولها.

بالإضافة إلى ذلك، تحدث توكاييف في منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي، ردًا على سؤال بشأن موقف بلاده من لوغانسك ودونيتسك، الإقليمين الانفصاليين اللذين اعترفت بهما روسيا جمهوريتين مستقلتين، أن هناك آراء مختلفة في كازاخستان في هذا، لكن القانون الدولي الحديث هو ميثاق الأمم المتحدة، فيما المبدآن الرئيسان المجسدان فيه أصبحا متعارضين مع بعضهما: وحدة أراضي الدولة وحق الشعوب في تقرير المصير. كما لاحظ الرئيس الكازاخستاني، مع وجود مبدأين متناقضين، أن هناك تفاهمات ومواقف مختلفة، حيث يقول بعضهم إن وحدة أراضي الدول شيء أساسي، بينما يقول آخرون: إن أي شعب هو جزء من دولة، وله الحق في دولته الخاصة، ويمكنه إنشاء دولته الخاصة ضمنها، والانفصال عنها متى شاء.

ويعتبر أنه إذا كان حق الشعوب في تقرير المصير ينظم فعليًا في جميع أنحاء العالم، فبدلًا من 193 دولة الآن أعضاء في الأمم المتحدة، ستظهر نحو 600 دولة، وبالطبع، ستكون الفوضى عارمة. وختم توكاييف "لهذا السبب، لا نعترف بتايوان أو كوسوفو أو أوسيتيا الجنوبية أو أبخازيا، ويبدو أنه سيجري تطبيق هذا المبدأ أيضًا على مناطق شبه الدولة، والتي في رأينا، هي لوغانسك ودونيتسك".

وتثير تصريحات مسؤولين روس، بين حين وآخر، والداعية إلى ضم أجزاء من أراضي دول سوفيتية سابقة، مخاوف كازاخستان ودول أخرى، إذ هناك أقليات

روسية تصل في بعضها إلى 22 % من التركيبة الديموغرافية، وتخشى هذه الدول تكرار سيناريوهات شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا.

يبقى القول، بالنسبة لموسكو المنخرطة في حرب وجودية مع الغرب، من الضروري مراجعة منطق هياكل التكامل السياسية والاقتصادية والعسكرية ووظائفها في فضاء الاتحاد السوفيتي السابق، والمفترض أنها مؤيدة لروسيا، مع أهمية التفاهم المتبادل للمصالح الاستراتيجية بين موسكو وبكين، والذي يمكنه الحد من التوسع الغربي في آسيا الوسطى، ويمنع التهديدات من أفغانستان المضطربة، لحماية أمنهم من تحول المنطقة الى بؤرة توتر تقلق روسيا والصين وتشغلهما.

****

آسيا الوسطى في حسابات أميركا ضد موسكو وبكين[21]

غيرت الأزمة الأوكرانية كثيرًا من المعادلات والتوازنات الإقليمية الدولية، ودفع تطور الأوضاع في أوكرانيا الأنظار من جديد نحو الدول السوفيتية السابقة؛ في الجوار الأفغاني القريب في آسيا الوسطى، لا سيما بعد مضي أشهر قليلة على الانسحاب الأمريكي من أفغانستان.

وتنظر واشنطن اليوم إلى دول آسيا الوسطى على أنها يمكن أن تساعد روسيا في موضوع الالتفاف على العقوبات الغربية. ومن خلال تصريحات وتحركات مسؤولين أمريكيين في الأيام الأخيرة بشأن عواصم آسيا الوسطى، وتقديم عروض لتعاون أمني وعسكري وإغراءات اقتصادية، تحاول الولايات المتحدة توجيه ضربة مزدوجة لموسكو وبكين معًا، ولكن في جميع الأحوال من المبكر تحديد وجهة التفاعلات الجديدة، فشق كبير منها مرتبط بالنتائج النهائية لأزمة أوكرانيا.

فقد زارت عزرا زيا نائبة وزير الخارجية الأمريكي للأمن المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان العاصمة القيرغيزية بشكيك في منتصف أبريل/نيسان الماضي، والتقت عددًا من المسؤولين هناك، وأشارت إلى استعداد الجانب الأمريكي لتوقيع اتفاقية تعاون جديدة مع قرغيزستان.

وتواصل الولايات المتحدة تمويل تعزيز الحدود الطاجيكية الأفغانية، ويبدو أن هناك سباقا بين موسكو وواشنطن لمعرفة من سيخصص مزيدًا من الأموال لطاجيكستان، حيث ستقدم روسيا منحة لدوشنبه لبناء موقع أمامي على الحدود الطاجيكية الأفغانية، حسب ما ذكرت "آسيا بلس"، والولايات المتحدة مستعدة أيضًا لبناء موقع حدودي خاص بها على الحدود الطاجيكية الأفغانية، وقال السفير الأمريكي في طاجيكستان جون مارك بوميرسهايم: إن واشنطن ستنفق أكثر من 60 مليون دولار على أمن طاجيكستان في العامين المقبلين، وكجزء من هذه المساعدة ستزود الحكومة الأمريكية طاجيكستان بطائرات استطلاع من دون طيار لمراقبة المجال الجوي للبلاد في المناطق الحدودية. ووفقًا للدبلوماسي

[21] 2022/07/12
نشر للمؤلف في موقع الجزيرة نت

الأمريكي، فإن الولايات المتحدة خصصت في 30 عامًا -من التعاون- مئات الملايين من الدولارات لطاجيكستان، وقال بوميرسهايم "في عام 2022 ستصبح واشنطن المانح الأول لطاجيكستان".

3 من أصل 5 دول في آسيا الوسطى تحد أفغانستان، إذ يبلغ طول حدود أفغانستان مع طاجكستان 1200 كيلو متر، ومع تركمانستان 744 كيلو متر، وأوزبكستان 137 كيلو متر، ولا حدود لقرغيزستان مع أفغانستان، وتقع طاجيكستان بينهما؛

ومع ذلك فإن المسافة بين إقليم بدخشان الأفغاني ومنطقتي باتكين وتشون ألاي في قرغيزستان هي 300 كيلو متر فقط.

الهدف المُعلن لتحرك الولايات المتحدة تجاه آسيا الوسطى هو مكافحة الإرهاب والخطر الذي قد يأتي من أفغانستان، ولكن بين سطوره محاولة إبعاد روسيا عما كان يُعرف بحدائقها الخلفية، وخلق بؤرة قلق جديدة لموسكو عند حدودها الجنوبية بعد كسر عقود من حياد الدول المطلة على بحر البلطيق فنلندا والسويد وتقديمهما طلب انضمام إلى حلف الناتو.

وتخشى روسيا الآثار والارتدادات السلبية بسبب الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وتحول هذا البلد غير المستقر إلى بؤرة استنزاف لجوارها في آسيا الوسطى على تخوم روسيا الجنوبية، حيث لا تريد موسكو أن تتذرع واشنطن بذلك لإقامة قواعد أمريكية في تلك الدول، وسبق أن أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عدم استعداد بلاده لرؤية عسكريين أمريكيين في دول آسيا الوسطى بعد انسحابهم من أفغانستان.

احتفظت روسيا بدورها ضامنًا رئيسًا للأمن في المنطقة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل تسعينيات القرن الماضي، حتى عندما قبل الكرملين بالتفوق الاقتصادي للصين في آسيا الوسطى، إذ استفادت بكين من الصدام السياسي والاقتصادي بين روسيا والغرب، والعقوبات المتبادلة بين الطرفين، وزحفت بكل قوة إلى مناطق النفوذ التقليدية لموسكو، لكن يوحد الصين وروسيا تنافسهما مع الولايات المتحدة، وكلا البلدين يهدف إلى تقليص نفوذ واشنطن في المنطقة.

تتحول آسيا الوسطى على نحو متزايد إلى ساحة للمنافسة بين الصين جارتها العملاقة، والولايات المتحدة الأمريكية التي أرادت تعزيز هيمنتها بعد الانتصار في الحرب الباردة وإضعاف روسيا مع انهيار الاتحاد السوفيتي.

وفسرت نخب دول آسيا الوسطى استقلالها مع انهيار الاتحاد السوفيتي بأنه استقلال عن موسكو، وهو ما جعلهم يعتمدون على مراكز القوى الأخرى، بكين وواشنطن وتركيا جزئيًا، إلا أنها تناشد وتلجأ إلى روسيا عند التهديدات القصوى، كما حدث مع كازاخستان مطلع العام الجاري 2022، ومع طاجيكستان في الحرب الأهلية أوائل التسعينيات.

ويرى البعض أن الرعونة في السياسة الخارجية الروسية لإدارة ملف دول الاتحاد السوفيتي السابق، مع قصر النظر الاستراتيجي لقيادة الجمهوريات المستقلة، أدت إلى جعل تلك الدول مسرحًا للتنافس بين اللاعبين الدوليين، وإلى خسارة كبيرة للنفوذ الروسي في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي.

اعتادت الدول السوفيتية السابقة ورأت أن من الطبيعي أن تقدم روسيا لهم المزايا السياسية والتفضيلات الاقتصادية مقابل المشاركة في هياكل الاندماج التي أنشئت تحت رعاية روسيا، مثل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وفي الواقع، فإن أية منصة تكامل في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي تسُتخدم من قبل الدول الأعضاء للترويج وتقديم مصالحها الوطنية التي تتغير اعتمادًا على المعادلات الإقليمية-الدولية سواء المعلن منها أو ما يجري وراء الكواليس.

ويعد السلوك الصريح لرئيس كازاخستان قاسم جومارت توكاييف، أثناء زيارته روسيا قبل أيام، مثالًا واضحًا على الاعتبارات السابقة، من خلال تصريحه المتعلق بالتزام بلاده بسياسة العقوبات المناهضة لموسكو، والذي يضع كازاخستان رسميًا وبالفعل في موقف دولة غير صديقة لروسيا. ومع أنه وفقًا للتصريحات الرسمية الروسية، فإن أي دولة تدعم الحرب المختلطة التي شنها الغرب على روسيا تصبح غير صديقة، إلا أن من غير المتوقع الاعتراف بذلك علنًا حيال كازاخستان من قبل المسؤولين الروس الذين اعتادوا التحدث عن ذلك بوضوح، وحتى تركيا الدولة العضو في الناتو، التي تتخذ موقفًا مؤيدًا لكييف في العلن، لم تعلن دعمها لنظام العقوبات الغربية على روسيا.

ويأتي موقف رئيس كازاخستان هذا بعد أشهر قليلة على طلبه المساعدة الأمنية من منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تقودها روسيا والتزمت بسهولة بإرسالها قوات، مع انتشار الاحتجاجات ووصولها إلى ألماتا، أكبر مدن كازاخستان.

روسيا ودول البلطيق.. إرث ثقيل ومستقبل مجهول[22]

تُلقي الأزمة الأوكرانية اليوم بظلالها على دول عديدة، ولم تعد تداعياتها تقتصر على أطراف محددة فقط، ولكن من الواضح، الآن، أن دول البلطيق الثلاث، إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، تبقى الأكثر قلقًا.

وأثار حفيظة موسكو، وأنذر بإشعال توتر جديد قرار ليتوانيا فرض قيود منتصف الشهر الماضي (يونيو/ حزيران) على عبور البضائع الخاضعة لعقوبات الاتحاد الأوروبي إلى كالينينغراد، وهي إقليم روسي محاط بليتوانيا وبولندا (العضوين في حلف شمال الأطلسي)، إلى أن أ كد الاتحاد الأوروبي، قبل أيام، أن ليتوانيا ملزَمةٌ عبر أراضيها بالسماح بمرور البضائع الخاضعة للعقوبات باستثناء الأسلحة، من روسيا الى جيب كالينينغراد على بحر البلطيق، باستخدام سكك الحديد.

قد تبدو الأحداث التي تتكشف فصولها رويدًا رويدًا في أوكرانيا، وكأن العالم أمام حرب باردة جديدة ، ترتسم معالمها الأولى في أوروبا، إلا أنها تبدو أسوأ من ذلك بكثير من منظار دول البلطيق الثلاث، الأقرب جغرافيًا، فبالنسبة إليها أثارت خطوات روسيا، لاسيما العسكرية منها، تجاه أوكرانيا قلقًا كثيرًا بين أوساطها، إذ يخشون أن يكونوا هدف موسكو التالي، إذ أعادت التوترات، أخيرًا، إلى التداول ذكريات ما ض ثقيل خلال حقب لم يطوها النسيان.

وبعد أن أقدمت روسيا على ضم شبه جزيرة القرم إليها في عام 2014، توجست الدول الثلاث؛ إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، من مواجهة المصير ذاته، بعد أن تمتعت باستقلالها عن الاتحاد السوفيتي أكثر من ثلاثة عقود، مع عدم إغفال حقيقة وجود أقلية من السكان ناطقين بالروسية بين المكونات الشعبية لدول البلطيق، وهذا ما يجعل المنطقة نقطة ساخنة قابلة للاشتعال في أي وقت، مع استمرار رفع أعداد قوات حلف شمال الأطلسي وعتادها في هذه الدول، بهدف زيادة الضغوط على موسكو في حوض بحر البلطيق.

يخيم التاريخ بإرثه الثقيل على تلك الدول الصغيرة، بعدد سكانها القليل، إذ إن تعدادها مجتمعة يبلغ أقل من ستة ملايين نسمة، وتتميز بطقسها القاسي، وتاريخ

---

[22] 2022/07/18
نشر للمؤلف في صحيفة العربي الجديد

يقوم على الخشية والقلق من الجار العملاق المهيمن دومًا روسيا. وتعد دول البلطيق مختلفة ثقافيًا ولغويًا، وليست لديها العلاقة نفسها بالتاريخ والهوية الروسيين، كما الحال مع الدولة السوفيتية السابقة الأخرى، أوكرانيا، لكنها خضعت لحكم موسكو خلال القسم الأكبر من القرنين الماضيين، فقد حكمتها أولًا الإمبراطورية الروسية، ثم الاتحاد السوفيتي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلى أن نالت الاستقلال نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 . وخوفًا من عودة عقارب الساعة إلى الوراء بسيطرة موسكو، عمدت هذه الدول، منذ استقلالها، إلى ربط نفسها بالمنظومة الغربية، وانضمت إلى حلف شمال الأطلسي عام 2004، ووضعت نفسها بذلك تحت مظلة الحماية العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين.

وهناك أقليات إثنية روسية في الدول الثلاث، وهي تشكل في كل من لاتفيا وإستونيا حوالي ربع العدد الإجمالي للسكان، بينما النسبة أقل في ليتوانيا. ولم تكن العلاقة هادئة بين هذه الدول وروسيا طوال السنوات التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي، ولأسباب كثيرة، منها ما هو متعلق بالأقلية الروسية في تلك الدول.

ومع أن هناك اندماجًا جيدًا بين السكان في مجتمعات تلك الدول، فقد سادت التوترات عام 2007 عندما قام مئات الأشخاص من أصول روسية باحتجاجات رافضة خطط حكومة إستونيا، لنقل نصب تذكاري للحرب السوفيتية في العاصمة تالين، وأعربت إستونيا وقتها عن شكها في أن روسيا هي التي أ ججت تلك التحركات، وكانت تنسق أيضًا الهجمات السيبرانية التي شلت شبكات الحكومة.

كشفت هذه الأحداث مخاوف على مستويات عدة، من أبرزها أن تعيد موسكو طرح مسألة حماية الأقليات الروسية في البلطيق، كما في حالات مماثلة من مناطق الاتحاد السوفيتي السابق التي نفذت فيها روسيا عمليات عسكرية، مثل أبخازيا، وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا، وفي شبه جزيرة القرم، وحاليًا في الشرق الأوكراني، وكذلك المخاوف أن يتهدد السلم الأهلي بين الإستونيين، ولاحقًا لدى جيرانهم، ليتوانيا ولاتفيا، بسبب المواقف من روسيا.

وعلى الخريطة، تبدو دول البلطيق وكأنها مطوقة روسيًا من مختلف الجهات، ولا مجال أمامها سوى البحر، وقد لا يساعدها واقعها الجغرافي والديمغرافي كثيرًا في مواجهة موسكو التي زادت مخاوف دول البلطيق الثلاث من أن

تحاصرها القوات الروسية من جهات عدة. وتركز هذه الدول الثلاث اليوم على ما تفعله روسيا في بيلاروسيا المجاورة، وما يعنيه ذلك لأمنها، حيث يوجد آلاف الجنود الروس على الأرض في بيلاروسيا.

وخلال السنوات الأخيرة، كثفت دول البلطيق من استعداداتها وجهوزيتها العسكرية بدعم من حلف الناتو، تحسبًا لأي تدخل محتمل من القوات الروسية، حيث تجرى المناورات العسكرية بانتظام على الأراضي الليتوانية قرب الحدود.

يبقى القول، مع تصاعد التهديد الأمني في شرق أوروبا، بعد بدء روسيا ما أطلقت عليه عملية عسكرية في أوكرانيا، إن ليتوانيا وإستونيا ولاتفيا تشعر بالقلق بشأن انعزالها عن أوروبا وحصارها من الروس وحلفائهم في بيلاروسيا، عبر فجوة سوالكي الخطيرة، وهي الحدود البولندية الليتوانية الضيقة (65 كيلو مترًا)، والتي يُنظر إليها باعتبارها واحدةً من أكثر نقاط "الناتو" ضعفًا، حيث تقع إلى الغرب من هذه المنطقة مقاطعة كالينينغراد الروسية، والتي تعتبر قاعدة عسكرية روسية متقدمة، ورأس حربة موسكو في خاصرة التحالف الغربي.

****

طاجيكستان.. رسائل أميركا إلى روسيا[23]

في وقت تعمل روسيا على تعزيز تعاونها العسكري مع دول آسيا الوسطى، في إطار منظمة الأمن الجماعي، وتكتلات إقليمية أخرى، تنوي الولايات المتحدة متابعة توطيد تعاونها العسكري مع تلك الدول. حيث أعلنت قبل أيام، عن انطلاق التدريبات العسكرية "التعاون الإقليمي 22"، بين 10-20 أغسطس/ آب الجاري، برعاية القيادة الوسطى للجيش الأميركي، ومشاركة عسكريين من كازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان وباكستان ومنغوليا وطاجيكستان. وتهدف المناورات إلى تعزيز العمليات متعدّدة الجنسيات لضمان الاستقرار، ومكافحة الإرهاب، وتطوير التعاون والقدرات المشتركة بين دول وسط وجنوب آسيا والولايات المتحدة، ودول أخرى.

صحيح أن هذه التدريبات يجري تنظيمها منذ عام 2011، إلا أن توقيت تجدّدها هذه المرّة يحمل دلالات ورسائل أميركية إلى أكثر من جهة. وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت في مايو/ أيار أنها سترصد لطاجيكستان أكثر من 60 مليون دولار على مدى العامين المقبلين "مساعدة لقطاع الأمن"، وذلك بعد أن تلقت دوشانبيه من واشنطن منذ أكتوبر/ تشرين أول 2021، معدّات ومركبات بقيمة 3,7 ملايين دولار "لاستخدامها في تعزيز الحدود". والواضح اليوم، سعي كل دولة من الدول المشاركة إلى تحقيق مصالحها الخاصة، من خلال هذه التدريبات العسكرية التي تنظمها الولايات المتحدة في طاجيكستان، وموسكو معنية بشكل أساسي بعدم إغفال ذلك.

حقيقة اهتمام واشنطن بإجراء مناورات عسكرية في آسيا الوسطى واضحة للغاية، لا سيما أنها تأتي بعد مرور عام على سحب الولايات المتحدة قواتها من أفغانستان، وهذا أثّر بشكل خطير على مواقفها في المنطقة، والآن باتت بحاجة إلى إعادة تأهيل بين دول المنطقة، لا سيما بعد بدء حرب العقوبات الاقتصادية الغربية ضد روسيا. أما بالنسبة للدول السوفييتية السابقة، فكل منها يحاول اتّباع سياسة خارجية متعدّدة الأطراف، وهذا من بين أسباب أخرى لاهتمامهم أيضًا

[23] 20 / 8 / 2022
نشر للمؤلف في صحيفة العربي الجديد

بمثل هذا التعاون مع واشنطن، بالإضافة إلى محاولتهم الظهور بموقف الحياد حيال ما يجري في أوكرانيا.

تخشى طاجيكستان عقوبات غربية ثانوية، قد تطاول الدول التي دعمت علنًا روسيا في أوكرانيا. وقد أوضحت الولايات المتحدة، بالفعل، أنها تعتبر آسيا الوسطى، وطاجيكستان خصوصًا، بلد عبور محتملًا للبضائع الخاضعة للعقوبات إلى روسيا، ما يعني أنهم يحتفظون بالحق في توسيع نطاق نظام العقوبات على الذين سيشاركون في إعادة تصدير المنتجات المحظورة إلى روسيا، وتنطبق القيود على المنتجات التي يمكن أن تستخدمها روسيا لأغراض عسكرية، وكون طاجيكستان مدرجة في هذه القائمة، يعني أن العمليات التجارية والاقتصادية للجمهورية تخضع للرقابة الخارجية، وقد تؤدي إلى عواقب سلبية على البلد السوفييتي السابق الفقير.

ترجع رغبة دوشانبيه بتأكيد حيادها، من بين أمور أخرى، إلى المخاوف من فقدان المساعدة الاقتصادية الأميركية، من إبريل/ نيسان إلى يونيو/ حزيران 2022، زار أربعة مسؤولين أميركيين رفيعي المستوى طاجيكستان ضمن جولات في آسيا الوسطى: نائب وزير الخارجية عزرا زيا، والممثل الأميركي الخاص لأفغانستان توماس ويست، ومساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون جنوب ووسط آسيا دونالد لو، الذي ضمّ وفده مسؤولين كبارًا، وفي جميع الاجتماعات، بالإضافة إلى المواضيع التقليدية لجدول الأعمال الأمني الحالي، أثيرت قضايا تقديم مزيد من المساعدة الاقتصادية لدوشانبيه، من خلال بناء روابط مع طاجيكستان، وفي الوقت نفسه، السيطرة على التجارة الخارجية للبلاد مع شريكها الرئيسي، حيث تسعى واشنطن إلى الحد من استقلال الجمهورية على المسار الروسي.

ويأتي الاهتمام الأميركي ـ الغربي في تعزيز التعاون العسكري مع بلدان آسيا الوسطى لأهداف كثيرة، منها: أولاً، المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة والحلف الأطلسي لبلدان آسيا الوسطى تعزّز موقف الغرب الجيوسياسي في آسيا الوسطى، والمعروف أن طاجيكستان من بين أفقر بلدان المنطقة. وعلى رغم محدوديته، يشكل التعاون العسكري التقني مع الأميركيين والأوروبيين أهمية قصوى لدوشانبيه، كما بالنسبة إلى أميركا، فقد تكون جمهوريات تلك

المنطقة نقاط عبور مهمة في المراحل المقبلة، ليس فقط بخصوص أفغانستان، لا سيما أن الواقع يرجّح تحوّل المنطقة الى بؤر لصراعات عرقية.

ثانياً، يتولّى الأميركيون بناء مراكز التدريب والمنشآت الأخرى وتجهيزها، لإيجاد بلدان معتمدة على واشنطن في المسائل التقنية، وتوريد المعدّات العسكرية، وسيأتي المدرّبون الأميركيون الذين سيحاولون ليس نقل المعارف والمهارات والخبرات فحسب، ولكن أيضاً كسب مؤيدين في مواجهة قويّة للتوجه المعادي للغرب والمؤيد لروسيا أو الصين، في محاولة لفك ارتباط هذه الدول المتواصل مع موسكو.
ثالثاً، العامل الصيني، فالصين باتت منافساً جيوسياسياً كبيراً لواشنطن وبروكسل في الفضاء الأوروآسيوي. مع ذلك، نشاط الولايات المتحدة والحلف الأطلسي في آسيا الوسطى ينبغي، أولاً، أن يزعج روسيا، كونه سيؤدي إلى إضعاف نفوذها في المنطقة، حيث لا تزال روسيا تحتفظ بمكانتها شريكاً جذاباً للغاية لطاجيكستان في مجال التعاون التجاري والاقتصادي والعسكري والثقافي والإنساني والطاقة. كما تتمتع روسيا اليوم بميزة جدّية جديدة في المنطقة على واشنطن، وهي أن لديها اتصالات جيدة جدًّا مع حركة طالبان، تمكّنت موسكو من خلالها من التفاوض معهم حول قضايا عديدة.
يبقى القول إن اعتماد طاجيكستان على الإعانات الخارجية، إلى جانب انخفاض مستوى المعيشة فيها، يجعلها عرضة للتهديدات الجيوسياسية، ويجبر القيادة الطاجيكية على المناورة وتجنّب الزوايا الحادّة في العلاقات مع شركائها الرئيسيين.

****

رسائل قمة شنغهاي في أوزبكستان[24]

في الذكرى العشرين لتأسيسها، استضافت مدينة سمرقند التاريخية في أوزبكستان قمة منظمة شنغهاي للتعاون منتصف سبتمبر/ أيلول الجاري، والتي كانت استثنائية في توقيتها ومكانها وعدد الدول التي شاركت فيها، وتضم أربع دول نووية، الصين وروسيا والهند وباكستان، هي أعضاء في هذه المنظمة التي تنتقل رويداً رويداً من الإقليمية إلى العالمية، مع استمرار جهود روسيا والصين وغيرهما من أعضاء تكتل شنغهاي، لإيجاد بدائل للمؤسسات الغربية، في إطار المنظمة التي تضم دولاً تمثل نصف سكان الأرض.

وتكمن قوة المنظمة في أنها جغرافياً تمتد من الشمال إلى الجنوب، من القطب الشمالي إلى المحيط الهندي، ومن الشرق إلى الغرب، من ليانيونغانغ في الصين إلى كالينينغراد في روسيا. ومن الناحية الاقتصادية، تضم شنغهاي ثلاثاً من أكبر القوى الصناعية في العالم. وثاني أقوى اقتصاد، الصيني الذي بلغ ناتجه المحلي سنة 2021 ما يقارب 20 تريليون دولار.

وبالنظر إلى الحضور الاقتصادي والسياسي البارز، باتت تُثار تساؤلات من قبيل ما إذا كانت "شنغهاي للتعاون" ستصبح منافساً للسبع الكبار... لا تتفوّق المنظمة بشكل كبير على مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، من حيث المساحة الجغرافية وعدد السكان فحسب، بل أيضاً من حيث الناتج المحلي الإجمالي. ووفقاً للمؤشّرات الاقتصادية الرئيسية، تجاوزت دول المنظمة بالفعل مشاركي مجموعة السبع من حيث إجمالي الناتج المحلي، الذي يزيد على 44 تريليون دولار، بعد توسّع اتحاد شنغهاي يمكن أن يبلغ هذا الرقم حسب الخبراء، 53 تريليوناً، مقارنة بـ42 تريليوناً من حيث إجمالي الناتج المحلي لدول مجموعة السبع حالياً.

ولعل الأبرز أن "شنغهاي للتعاون" تعمل على ألا تكون فقط منظمة معنيَّة بالاقتصاد، بل أيضاً بالسياسة، من خلال رفض بعض أعضائها مجاراة واشنطن في قضايا إقليمية ودولية عديدة، في محاولة لإثبات عدم تبعيتهم للولايات

[24] 26 /9 / 2022
نشر للمؤلف في صحيفة العربي الجديد

المتحدة، لا سيما الصين وروسيا وإيران وتركيا، التي منحت عام 2012 صفة شريك الحوار، وهي دولة عضو في حلف الناتو. ولكن أكبر تحدٍّ أمام المنظمة مدى قدرة دولها على تقديم تنازلاتٍ لضمان تحقيق المصالح المشتركة، والتركيز على المشتركات التي تجمعهم، بدل المشكلات التي تفرّقهم، إلا أنه لا يمكننا الحديث عن تكتل سياسي، على غرار الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من كل الأحاديث حول تشكّل محور أو قطب جديد، فإنه لا يمكن مقارنة تجمع شنغهاي مع حلف الناتو، فلا عقيدة عسكرية موحّدة، كما لا تجمع أعضاءه تحالفاتٌ عسكرية ذات تأثير، والخلافات بين بعض أطرافه لا يمكن إخفاؤها، كما هو الحال بين الصين والهند، الهند وباكستان، أذربيجان وأرمينيا، وهي دول شريكة للمنظمة.

ويُذكر أنه بعد غياب الاتحاد السوفييتي واستقلال جمهوريات آسيا الوسطى (كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وتركمانستان وطاجيكستان)، بدأت الصين تواجه مشكلة حركة تركستان الشرقية، والخطر الشديد الذي شكّله الإيغور الموجودون في جمهوريات آسيا الوسطى الناطقة باللغة التركية (يقدّر عددهم فيها آنذاك بقرابه 700 ألف إيغوري)، وكانت حكومات آسيا الوسطى قد أوقفت، بضغط من الصين، نشاط الإيغور في دولها.

ومن أجل مكافحة الحركة الانفصالية والتطرّف، وبمبادرة من بكين في 1996 تشكلت منظمة "خمسة شنغهاي" (الصين وروسيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) الساعية إلى تعزيز الثقة والأمن في مناطقها الحدودية، وبانضمام أوزبكستان إلى المنظمة في عام 2001 تغير وضع المنظمة واسمها، وأعلن قادة الدول الست تشكيل "منظمة شنغهاي للتعاون".

ومؤكّد أن الصين تريد استخدام المنظمة لإحكام سيطرتها الاقتصادية على منطقة آسيا الوسطى، كما أنه من الواضح أن دول آسيا الوسطى مهتمة بتنامي النفوذ الصيني في المنطقة، بهدف الموازنة بين هذا الدور وبين روسيا والولايات المتحدة اللاعبين العملاقين الآخرين في المنطقة.

الأبرز في قيام منظمة شنغهاي التي يقطن بلدانها نصف سكان الأرض، تمثل في التقارب الصيني الروسي الذي يفسّر بمحاولة بكين وموسكو الاهتمام بمصالحهما في آسيا الوسطى، في حين يُشار أيضاً إلى دور "التطرّف الإسلامي" و"الانفصالية" في تسريع قيام هذه المنظمة، ولكن ما يجمع عليه

المراقبون أن أمن منطقة آسيا الوسطى واستقرارها مرتبطان بمستوى التوافق بين قطبي المنطقة موسكو بثقلها السياسي الكبير وخلفيتها التاريخية، وبكين العملاق الإقليمي. وتوسّعت المنظمة في 2017 بعد انضمام الهند وباكستان، وكذلك إيران التي أصبحت عضواً كامل العضوية في 2021، وباتت "مساحة تأثير" مهمة بالنسبة للعملاقين، الصين وروسيا، في خضم المواجهة ضد التحالف الغربي، في إطار رغبة دول عديدة تشكيل عالم متعدّد الأقطاب، وهو ما انعكس بالاهتمام المتزايد في القمة، من الدول الأعضاء أو الدول الراغبة بالانضمام.

ولعل الرسالة الأهم في قمة سمرقند مشاركة الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في أوج الأزمة التي أشعلت الحرب الأوكرانية، وكذلك الرئيس الصيني، شي جين بينغ، في ظل تصاعد التوتر مع الغرب بشأن تايوان.

****

اتفاقية إسطنبول للحبوب امتحان جديد للدبلوماسية[25]

وقّعت روسيا وأوكرانيا، في 22 يوليو/ تموز 2022، على اتفاقية في إسطنبول بوساطة الأمم المتحدة وتركيا، تسمح بموجبها لكييف بإعادة فتح ثلاثة من موانئها (أوديسا، تشورنامورسك، يوجني) على البحر الأسود لتصدير الحبوب، بما يسمح بتصدير ملايين الأطنان من الحبوب العالقة في أوكرانيا بسبب الأعمال العسكرية منذ 24 فبراير/ شباط العام الماضي، ثم جُدّدت الاتفاقية في 18 نوفمبر/ تشرين الثاني أربعة أشهر. ومع انتهاء سريان تمديدها الأول، أكّدت تركيا وروسيا وأوكرانيا تمديد اتفاقية تصدير الحبوب الأوكرانية، وبينما أعلنت كييف أنه جرى تمديدها 120 يومًا، قالت موسكو إن فترة التمديد 60 يومًا فقط، حيث أعلن الكرملين أن روسيا قرّرت تمديد اتفاق الحبوب عبر البحر الأسود 60 يوما مؤكّدا تصريحات سابقة لوزارة الخارجية. وأعلنت الأمم المتحدة أن المناقشات بشأن اتفاق الحبوب عبر البحر الأسود جارية، وكان نائب وزير الخارجية الروسي قد أعلن، بعد مفاوضات مع الأمم المتحدة في جنيف قبل أيام، أن بلاده تؤيّد تمديد اتفاقية تصدير الحبوب الأوكرانية 60 يومًا فقط، بعدما كان يُمدَّد تطبيق النص كل مرة 120 يومًا.

وربطت مصادر روسية قرار موسكو بعلاقة الصداقة التي تربط الرئيس الروسي بوتين بنظيره التركي أردوغان الذي يستعدّ لخوض انتخابات مفصلية في 14 مايو/ أيار المقبل، هي الأهم في تاريخه، حيث يعتبر الاتفاق واستمراره ورقة نجاح للدبلوماسية التركية، بالإضافة إلى العائد الاقتصادي الذي تجنيه تركيا، وهي ثمرة جهود وساطة أردوغان.

وقاد الاتفاق إلى تحرير حركة المنتجات الزراعية الأوكرانية من موانئها الجنوبية، ويهدّد تعليقه بتعميق أزمة الغذاء العالمية، وفقا لتقارير عالمية، فتوقف شحنات الحبوب الأوكرانية، من المتوقع أن يدفع نحو ارتفاع الأسعار العالمية للقمح والذرة والمنتجات الزراعية الأخرى، حيث أتاحت الاتفاقية تصدير أكثر من 23 مليون طن من الحبوب والمنتجات الزراعية الأوكرانية الأخرى، وفقا

[25] 25 / 3 / 2023
نشر للمؤلف في صحيفة العربي الجديد

لبيانات الأمم المتحدة ومسؤولين في الاتحاد الاوروبي. وبحسب أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، ساهم الاتفاق في خفض الكلفة العالمية للغذاء ووفّر مساعدة حيوية للسكان الذين يدفعون أيضا ثمنا باهظا في هذه الحرب، خصوصا في البلدان النامية، وذكّر غوتيريس بأن الحبوب والأسمدة الأوكرانية، وكذلك الروسية، ضرورية للأمن الغذائي العالمي وأسعار المواد الغذائية، في ظل انتشار التضخّم في بلدانٍ عديدة.

وتعدّ صفقة اتفاقية الحبوب إنجازا دبلوماسيا مهما، في ظل تصاعد التوترات بين روسيا والغرب، وساهمت في خفض الأسعار العالمية للقمح إلى مستويات ما قبل الحرب، ما ساعد على تخفيف أزمة الغذاء العالمية التي نتجت جزئيا عن الحرب وتداعياتها التي تتجاوز الجغرافيا الأوكرانية، وكذلك حدود القارة الأوروبية، حيث تعتبر كل من أوكرانيا وروسيا من أهم المورّدين العالميين للحبوب والأسمدة، وقد سهلت الاتفاقية بيع هذه السلع في السوق العالمية، ودعت الأمم المتحدة إلى الحفاظ على اتفاق تصدير الحبوب، حيث لا يمكن تمديدُه سوى بموافقة جميع الأطراف. ولكن روسيا قالت إنها غير راضيةٍ عن بعض بنود الاتفاق، مشيرة إلى ضرورة إزالة عقباتٍ أمام صادراتها الزراعية، قبل أن تسمح باستمراره. وذكرت الخارجية الروسية أن الجزء الأوكراني من اتفاقية تصدير الحبوب فعّال، بينما روسيا ممنوعة من تصدير منتجاتها الزراعية، وأنها لن توافق على تمديد الاتفاقية إذا لم يتم ضمان الجزء المتعلق بصادرات روسيا.

وتكرّر روسيا باستمرار أنه بسبب العقوبات التي تفرضها واشنطن وبروكسل، لا يمكن تصدير مخزونها من المنتجات الزراعية، لكن الإجراءات الغربية، وفق مصادر، لم تؤثر على تلك المنتجات، لكن شركات الشحن الخاصة وشركات التأمين والبنوك والشركات الأخرى المتعلقة باللوجستيات تخشى من التعامل مع روسيا في تصدير الحبوب والأسمدة، خوفًا من أن تتعارض مع العقوبات، أو أن التعاون مع موسكو قد يضرّ بسمعتها.

وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي لاتفاق الحبوب كان إنهاء الحصار على الصادرات الأوكرانية، والذي كان جزءًا من أزمة الغذاء العالمية، إلا أنه سمح أيضًا بمزيدٍ من شحنات الحبوب والأسمدة الروسية، وتصرّ موسكو على أن هذا

الشقّ من الاتفاقية لم يطبّق، بينما تؤكّد واشنطن أنها لم تستهدف الأسمدة أو المنتجات الزراعية الأخرى في إطار عقوباتها الشاملة على روسيا.

ويمكن القول إن موسكو أرادت من موافقتها على الاتفاقية تحقيق أهدافٍ عديدة في وقت واحد، كسب تأييد دولٍ تعاني من أزمات غذائية خانقة، وموقفها ما زال يتأرجح بين واشنطن وموسكو حيال ما يجري في أوكرانيا، كما أن من شأن الاتفاقية كسر العقوبات الغربية على صادرات روسيا من المنتجات الغذائية، بالإضافة إلى إعطاء نصر دبلوماسي لتركيا التي تسير بحذر، وتمسك العصا من المنتصف في الصراع بين موسكو والغرب، و لعبت دورا أساسيا في الوساطة لإنجاز الاتفاق.

مع استياء موسكو من بعض بنوده، يبقى القول إن الاتفاق الأهم منذ اشتعال الأزمة في أوكرانيا أمام امتحان جديد للدبلوماسية، والواضح أن روسيا، الطرف الرابع للاتفاق، لا تزال تتمسّك بموقفها الذي يربط استمراره وتمديده بتنفيذ الشقّ المتعلق بتصدير منتجاتها الزراعية أسوة بالحبوب الأوكرانية.

****

جوار أفغانستان بعد انسحاب أميركا[26]

في الوقت الذي يتركز الاهتمام الدولي على مجريات المواجهات في اوكرانيا وتداعياتها العالمية، و بينما ينشغل الإعلام العربي بتفجر الأوضاع في السودان، تعود أفغانستان من جديد إلى الأجندة الإقليمية-الدولية، بعد انسحاب أميركا الفوضوي من هناك، حيث باتت أفغانستان محور بحث في جميع الاجتماعات والقمم الإقليمية، والتي تجمع العملاقين الاقليميين روسيا والصين.

وضع الانسحاب الأميركي من أفغانستان، الدول المجاورة ومن بينها جمهوريات آسيا الوسطى أمام واقع جديد، بالإضافة الى عدة تحديات، سيتعين عليها مواجهتها على الصعيدين المحلي والإقليمي، لا سيما أوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان، وقبل كل شيء القضايا الأمنية، مع الإنتباه الى عدم امتلاك دول آسيا الوسطى أي أدواتٍ قوية للتأثير في تطور الأحداث في هذا البلد المجاور.

ثلاث من خمس دول في آسيا الوسطى تحدّ أفغانستان، ويبلغ طول حدود أفغانستان مع طاجيكستان 1200 كيلومتر، ومع تركمانستان 744 كيلومتراً، وأوزبكستان 137 كيلومتراً، ولا حدود لقيرغيزستان مع أفغانستان، وتقع طاجيكستان بينهما. ومع ذلك، فإن المسافة بين إقليم بدخشان الأفغاني ومنطقتي باتكين وتشون ألاي في قيرغيزستان 300 كيلومتر فقط. كذلك يثير انهيار السلطة الرسمية في أفغانستان تساؤلاتٍ بشأن الاتفاقات المتعلقة بكل المشاريع الاقتصادية، والبنية التحتية، والنقل، وغيرها، التي روّجتها بنشاط في السنوات الأخيرة معظم الدول الكبرى والإقليمية، بما فيها المجاورة في آسيا الوسطى، إضافة إلى أن هناك أيضاً تحدّيات للاستقرار الاجتماعي داخل تلك البلدان، حيث إن إقامة اللاجئين تهدد دائماً بإثارة التوتر في المجتمع.

احتفظت روسيا بدورها ضامناً رئيساً للأمن في آسيا الوسطى، منذ انهيار الاتحاد السوفياتي أوائل تسعينيات القرن الماضي، حتى عندما قبل الكرملين بالتفوّق الاقتصادي للصين في المنطقة، حيث استفادت بكين من الصدام السياسي والاقتصادي بين روسيا والغرب، والعقوبات المتبادلة بينهما، وزحفت

[26] 2023/05/04
نشرت للمؤلف في مجلة اليمامة السعودية

بكل قوة إلى مناطق النفوذ التقليدية لموسكو. وعلى الرغم من الدور المتنامي للصين، تحافظ بكين وموسكو على شراكة أوسع تعزّزت في السنوات الأخيرة.
إضافة إلى ذلك، تتوافق مصالح البلدين في آسيا الوسطى في منع عدم الاستقرار المحتمل القادم من أفغانستان، وكبح إمكانية تنامي الإرهاب والتطرّف. كما يوحد الصين وروسيا تنافسهما مع الولايات المتحدة، وكلا البلدين يهدفان إلى تقليص نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، ورحّبا بإغلاق القاعدة الجوية الأميركية في قيرغيزستان عام 2014، إلا أن كلا البلدين يتنافسان بشكل متزايد مع بعضهما من أجل النفوذ في آسيا الوسطى.
وأتاح انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان الفرص لتوسيع النفوذ الصيني، ولكن خشية بكين أن تجر إلى فراغ أمني في أفغانستان تدفعها للبحث عن حل مشترك في وسط وجنوب آسيا، وتأمل في أن تصبح منظمة شنغهاي للتعاون منتدى يمكن فيه استعراض العضلات الدبلوماسية، ولا تزال بكين تقدر النهج متعدد الأطراف تجاه المشاكل الخطيرة، وتتردد في تولي دور الولايات المتحدة، التي لعبت دوراً رائداً في أفغانستان، لذلك تسعى بكين جاهدةً لتشكيل استجابة جماعية للتحديات.
وأقامت بكين علاقات عمل مع حركة «طالبان»، ووافقت على تقديم المساعدة لأفغانستان والتبرع بلقاح فيروس كورونا، وأشادت الحركة بالصين، ودعمت مبادرة الحزام والطريق، ووعدت بأنها ستمنع مجموعات الإيغور، التي تعتبرها بكين تهديداً داخلياً، من العمل في أفغانستان.
وتُظهر روسيا أيضاً استعدادها للتعاون مع «طالبان»، ولكن هناك العديد من الخلافات الرئيسة التي يجب حلها بين أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون على الحدود مع أفغانستان.
وأوضحت روسيا أنها لن ترحب بأي استئناف للوجود العسكري الأميركي في آسيا الوسطى، بل اقترحت أن هذا قد يجذب المتشددين الإسلاميين، بتشجيع من انتصار «طالبان» في أفغانستان، لكن موسكو كانت مترددة أيضاً في تولي زمام المبادرة في توفير الأمن فيما تعتبره «حديقتها الخلفية» في آسيا الوسطى، حيث تقع ثلاث دول على طول الحدود الشمالية لأفغانستان، وبدلاً من ذلك، شدد الكرملين على الحاجة إلى تعزيز منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

ولا تزال طاجيكستان معادية لـ»طالبان»، وقلقة في شأن ما قد تعنيه الحركة لأمنها الداخلي، بينما تتأرجح أوزبكستان في موقفها، وتجري اتصالات مع الحركة في محاولة لإبعاد نفسها عن أي فوضى على طول الحدود.
وتتمتع باكستان بعلاقة صعبة مع «طالبان»، لكن إسلام آباد تظل أقرب طرف لها، وفي غضون ذلك، تنظر الهند إلى الحركة على أنهم أتباع باكستان، ولدى دلهي مخاوف استراتيجية طويلة الأمد في شأن المخاطر التي يشكلها حكم «طالبان»، ومجرد محاولة إيجاد أرضية مشتركة بين هذه المواقف المتضاربة وسط تجمع شنغهاي ليس بالأمر البسيط. يبقى القول إن خطط الولايات المتحدة للحفاظ على نفوذها في المنطقة، بعد انسحابها من أفغانستان، تتعارض مع مصالح موسكو وبكين في آسيا الوسطى.
ولن تكون المنافسة سهلةً في ظل قدرة الأميركيين على تقديم الموارد الأمنية وإيجاد فرص استثمارية.

****

آسيا الوسطى: ساحة تنافس متجددة مع تزايد نفوذ الصين

إن الفكرة السابقة في آسيا الوسطى التي تفترض أن روسيا هي المسؤولة الوحيدة عن الأمن والصين هي المسؤولة عن الاقتصاد قد عفا عليها الزمن حيث تلعب بكين الآن دورًا مهمًا في الأمن الإقليمي.

ومؤخراً استضافت قيرغيزستان، الجمهورية السوفييتية السابقة، قمة بالغة الأهمية بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى . وجمع الحدث رؤساء كازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان وطاجيكستان، إلى جانب وفد من تركمانستان، بحضور رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل.

والجدير بالذكر أن هذه القمة جاءت في أعقاب اجتماع تاريخي قبل أسبوعين فقط، والذي وحد زعماء جمهوريات آسيا الوسطى الخمس مع الرئيس الصيني شي جين بينغ. ويعد هذا التطور مهمًا لأنه يحدث وسط نفوذ الصين المتزايد في المنطقة، والذي يقع تقليديًا تحت النفوذ الروسي. وتغتنم بكين الفرص التي خلقتها الحرب الروسية الأوكرانية والعلاقات المتوترة بين روسيا والغرب، وتوسع نفوذها خارج حدودها وتعدي على مناطق نفوذ موسكو التقليدية.

كانت وسائل الإعلام الصينية تصف منطقة آسيا الوسطى بأنها البوابة إلى مبادرة الحزام والطريق التي أطلقها شي في كازاخستان في عام 2013. وعلاوة على ذلك، أصبحت الصين الدائن الرئيسي لدول المنطقة، حيث تمثل القروض الصينية إلى قيرغيزستان وطاجيكستان لأكثر من خمس ناتجها المحلي الإجمالي.

وبينما حققت هذه الدول استقلالها عن الاتحاد السوفييتي، فقد حافظت على علاقات وثيقة مع روسيا، شريكتها التقليدية. ومع ذلك، فقد تم جر موسكو إلى الأزمة في أوكرانيا، وخلقت العقوبات اللاحقة حاجة جمهوريات آسيا الوسطى إلى تنويع شراكاتها. لذلك، كانوا يبحثون عن بديل لروسيا، وبرزت الصين كشريك بديل لجمهوريات آسيا الوسطى بسبب عوامل مختلفة.
وفي نهاية عام 2022، تجاوز حجم التبادل التجاري بين دول آسيا الوسطى والصين 70 مليار دولار، بزيادة أكثر من 40% مقارنة بالعام السابق. وتعد

الصين أكبر شريك تجاري لأوزبكستان وقيرغيزستان وتركمانستان، وثاني أكبر شريك تجاري لكازاخستان وثالث أكبر شريك لطاجيكستان. وفي عام 2022، زادت واردات الصين من المنتجات الزراعية والطاقة والمعادن من دول آسيا الوسطى بأكثر من 50%، بينما زادت صادرات المنتجات الهندسية والإلكترونية إلى دول المنطقة بنسبة 42%. ووفقا لمعلومات من صحيفة الشعب الصينية اليومية، بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في المنطقة 15 مليار دولار في عام 2022.

ومن بين أولويات التعاون بين الصين ودول آسيا الوسطى تطوير البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية. ويعمل الطرفان على تعزيز التعاون في مجالات الزراعة والطاقة الجديدة والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الأخضر والرقمي والتكنولوجيات المتقدمة، مما يخلق نقاط نمو جديدة للتعاون. وحتى نهاية عام 2021، كان هناك 7700 شركة صينية تعمل في آسيا الوسطى.
ومع ذلك، مقابل التعاون الاقتصادي والقروض، تسعى الصين للحصول على الدعم الأمني في المنطقة. وهذا أمر بالغ الأهمية بشكل خاص لأن ثلاث ولايات تشترك في الحدود مع منطقة شينجيانغ الويغورية ذاتية الحكم في الصين، حيث وقعت اشتباكات بين السكان المسلمين والسلطات في العقد الماضي. فضلاً عن ذلك فإن عودة ظهور حركة طالبان في أفغانستان كانت سبباً في إثارة مخاوف بكين بشأن احتمال تسلل التطرف إلى شينجيانغ. ونتيجة لذلك، يبرز سؤال مهم فيما يتعلق بمدى استعداد شركاء الصين في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية للتعامل مع القوات العسكرية والأمنية الصينية. الجواب على هذا السؤال لا يزال غير مؤكد في الوقت الحاضر.

****

إضعاف النفوذ الروسي[27]

وهناك قضية أخرى، لا تقل أهمية عن ما سبق، وهي موضع نقاش متزايد، وهي مسألة ضعف نفوذ روسيا في بكين، وابتعادها تدريجياً عن آسيا الوسطى. ومن الواضح أن الاتفاقيات المستقبلية بين الصين وجمهوريات آسيا الوسطى من المرجح أن تكون بمثابة إعلانات عامة عن مجالات التعاون الرئيسية بينهما. ومن المتوقع أن تتماشى هذه الاتفاقيات مع الأهداف المحددة في منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) ومبادرة الحزام والطريق (BRI). وفي الوقت نفسه، تنخرط الصين في تعاون أمني ثنائي مع هذه البلدان، حيث تعمل كمورد مهم للأسلحة وتوفر التدريب لقواتها المسلحة. كما تجري مناورات عسكرية مشتركة لتعزيز القدرات والتنسيق المتبادل.

وتسعى الصين إلى توسيع نفوذها خارج المجال الاقتصادي في المنطقة، مستهدفة دوراً أوسع يتجاوز البعد الاقتصادي. وتتابع بكين بنشاط استراتيجيات لزيادة هيمنتها على هذه الجمهوريات، مستخدمة تكتيكات مختلفة مثل تعزيز مبيعات الأسلحة، وتوفير الدعم التدريبي، وإنشاء قوات حرس حدود جديدة. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الصين جاهدة إلى جلب دول المنطقة إلى دائرة نفوذها من خلال مشاريعها التنموية والاستفادة من دبلوماسية الديون.

ويمكن رؤية التحول الصيني في صفقات الأسلحة مع حكومات آسيا الوسطى . وفقًا لتقرير منتصف عام 2020 الصادر عن معهد كينان للأبحاث في مركز ويلسون الدولي، زادت بكين خلال السنوات الخمس الماضية حصتها من المعدات العسكرية التي تبيعها لتلك الجمهوريات إلى 18%، مقارنة بـ 1.5% في 2010-2014 .

وبنت بكين أول منشأة عسكرية في المنطقة، مما مهد الطريق لوجودها الأمني في طاجيكستان، الدولة التي تمتد حدودها مع الصين 476 كيلومترا (295 ميلا). وفي عام 2019، اكتشفت صحيفة واشنطن بوست منشأة عسكرية صينية

[27] 2023/06/09
نشر للمؤلف في صحيفة ديلي صباح النسخة الانكليزية

صغيرة على أراضي طاجيكستان، إلى جانب أفراد من هذا البلد. ونقلت صحيفة وول ستريت جورنال في العام نفسه عن مصادر نقلت عن اتفاق سري بين الصين وطاجيكستان يمنح بكين الحق في "إصلاح أو بناء ما يصل إلى 30-40 موقعًا أمنيًا على الجانب الطاجيكي من الحدود مع أفغانستان".

وتذبذبت مبيعات الأسلحة الروسية في آسيا الوسطى نحو 60% في السنوات الأخيرة، وهذا يعني أن توسع حصة نفوذ الصين في هذا المجال لم يحدث بسبب انخفاض حصة روسيا، لكن هذا قد يتغير في السنوات المقبلة، نظرا تداعيات الأزمة الأوكرانية التي تؤثر الآن على معظم الدول. واليوم، من الواضح أن بكين تريد إلزام نفسها بتأمين استثماراتها في البنية التحتية لآسيا الوسطى من خلال توسيع نفوذها الأمني.

بالطريقة المعتادة، تشارك الصين في مفاوضات شاملة مع الشركاء الإقليميين، تشمل البنية التحتية والجوانب الاقتصادية والإنسانية والأمنية. وعلى وجه الخصوص، سوف يلعب الأمن دوراً مهماً هذه المرة، نظراً للحاجة إلى الاستجابة لوجود الولايات المتحدة ونشاطها المتنامي في آسيا الوسطى. وتؤدي هذه المفاوضات عادة إلى اعتماد وثيقة شاملة تتناول مختلف جوانب الشراكة.

كانت هناك نظرية شائعة حول تقاسم العمالة في آسيا الوسطى، والتي بموجبها كانت روسيا مسؤولة فقط عن الأمن، في حين كانت الصين مسؤولة فقط عن الاقتصاد. واليوم، لم تعد هذه النظرية ذات صلة بالواقع. وفي الواقع، تلعب الصين دوراً مهماً في الأمن الإقليمي. ولكن ليس كل شيء بهذه السهولة، حيث تنتشر المشاعر المعادية للصين في المنطقة، متأثرة ويغذيها العامل الديني، والأحداث المحيطة بالأويغور في شينجيانغ والذاكرة التاريخية لغزو الصين لتركستان الشرقية، وهذه المشاعر تغذيها الدوافع الدينية. الجماعات والغرب

أما الحديث عن إبعاد الصين لروسيا عن آسيا الوسطى، وهو أمر لا يمكن الجزم به، فإن السياسيين في هذه الدول مهتمون أكثر بدعم القوى المختلفة، والسياسة الخارجية متعددة الاتجاهات، وبالطبع يسعون إلى الحفاظ على الدعم من روسيا.

صربيا وكوسوفا اليوم.. لا سلم ولا حرب[28]

أحدث التوتر الحدودي مؤخرا في مناطق تقطنها أغلبية صربية داخل كوسوفو مخاوف من اشتعال حرب جديدة في البلقان؛ المنطقة التي تتداخل فيها تعقيدات التاريخ والجغرافيا والعرقيات المختلفة مع إرث دموي ثقيل، وزاد تلك المخاوف أن هذا التوتر هو الثاني خلال أقل من 6 أشهر.

ولكن وفق معطيات عديدة، لا توفّر الحالة الديموغرافية الراهنة في المنطقة، ولا المشكلات الاقتصادية أو الظروف الدولية بيئة مواتية اليوم لنشوب حرب في وسط أوروبا، إذ لا أحد يتحمّل تداعيات صراع في المنطقة، وقد أكد بيان لحلف الناتو أن قوات حفظ السلام الدولية التابعة له في كوسوفو (كفور)، وتعدادها 3775 جنديا من 28 دولة، مستعدّة للتدخل في حال تعرّض الاستقرار هناك للخطر.

تصعيد التوتر وتحوله إلى صراع مباشر ومواجهة عسكرية، هو في ضوء المعطيات السابقة مستبعد "حاليا" بسبب المخاطر الكبيرة المتوقعة على جميع الأطراف الفاعلة والمتداخلة في علاقات مع دول المنطقة، وأبرزها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية.

وهناك العديد من العوامل التي لا تسهم في تبرير التصعيد المتوقع، أو الصراع المباشر، إذ لن تستفيد كوسوفو أو صربيا من بدء صراع مباشر؛ فالأولى تفتقر إلى قوة وطنية كبيرة لمواجهة الثانية في أي حرب، كما أنها لا تملك رفاهية بدء معركة لأنها ستقوض ثقة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فيها كدولة مستقلة، وستؤدي أيضا إلى نزع الشرعية عن الجهود الدبلوماسية الحالية من أجل حل سلمي للنزاع، وبالمثل ليس من مصلحة صربيا أن تشعل النزاع لأنها ستوقف محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والأهم من ذلك أنها ستتوقف عن جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفرص الأعمال.

وإجمالا، يمكن تلخيص العوامل التي قد تمنع استمرار التصعيد في:

---

[28] 2023/6/12
نشر للمؤلف في موقع قناة الجزيرة

الوضع السياسي

أعلنت كوسوفو استقلالها عن صربيا عام 2008، ورغم أن 117 دولة تعترف بها، فإن صربيا لم تعترف بها بعد، كما لا يعترف صرب كوسوفو بسلطة بريشتينا ولا باستقلال كوسوفو، وحافظوا على ولائهم لبلغراد التي يعتمدون عليها ماليا، وهذا هو السبب الرئيسي للمشكلات والأزمات القائمة بينهما، والتوترات المستمرة.

وسعى الاتحاد الأوروبي منذ عام 2011 إلى إدماج صرب كوسوفو في آليات الدولة ضمن إطار "عملية الحوار بين كوسوفو وصربيا"، ونتيجة لتلك الجهود بدأ البلدان محادثاتٍ رفيعة المستوى عام 2011، وتم التوقيع على اتفاقيات لحل بعض الخلافات، خاصة المتعلقة بالقضايا التقنية.

وتدرك بلغراد أن كل تطبيق تقني تنفّذه كوسوفو قد يؤدّي إلى فقدانها نفوذها على الصرب الذين يعيشون في كوسوفو، ويقرّبها أكثر من الاعتراف بكوسوفو، وسيزيد الضغط الدولي عليها من أجل الاعتراف بها.

الخسائر الاقتصادية

اقتصاد كوسوفو وقدرتها العسكرية على شن حرب ضد صربيا ضعيفان، ومنحت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كوسوفو الثقة لبناء دولة في أوائل عام 2000، وإذا بدأت كوسوفو أي نزاع مسلح أو أثارت اضطرابات مدنية، فهذا يعني أنها لا تحترم مؤيديها الرئيسيين، ولا يستبعد أن تجمد الولايات المتحدة كل الجهود لمساعدة بريشتينا، في الحصول على اعتراف من الدول التي لم تعترف بكوسوفو، وفي عملية الاندماج في المنظمات الدولية.

خلقت صربيا ظروفًا مواتية للنمو الاقتصادي في العقد الماضي، وتم إدراج عضوية الاتحاد الأوروبي على جدول أعمالها منذ عام 2009، وفي عام 2012 حصلت على وضع مرشح الاتحاد الأوروبي، وفي عام 2020، تلقت 2.9 مليار دولار مساعدات إنمائية لمحادثات الانضمام مع الاتحاد الأوروبي، في الوقت نفسه اجتذب النظام الاقتصادي لصربيا المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي عام 2017 حققت زيادة بنسبة 22.9% (ما يصل إلى 2.89 مليار دولار) عن عام 2016.

وفي 2019، زاد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 4.27 مليارات دولار، تلاه انخفاض طفيف في 2020 إلى 3.49 مليارات دولار، وهي بهذا تتصدر النمو

الاقتصادي في دول غرب البلقان. وفي ضوء هذه الفرص الاقتصادية، من غير المرجح أن تبدأ صربيا أي عدوان على كوسوفو، إذ ستفقد المبادرة الاقتصادية التي تمكنت من تحقيقها.

انعدام التوازن العسكري

وفي حال مواجهة عسكرية، تواجه كوسوفو عقبة كبيرة؛ فقوة النيران الصربية تفوق قوتها، بل تفوق حتى قوة الناتو في كوسوفو (كفور)، ومع ذلك فقد خاضت صربيا بالفعل مواجهة مع الناتو في 1999، ومن ثم فمن غير المرجح أن تفعل ذلك مرة أخرى، وبهذا فلا الجيش الصربي ولا قوة كوسوفو على استعداد لخوض المواجهة.

الحسابات الأوروبية الأميركية

قد يكون نشوب صراع جديد محتمل في البلقان بمثابة فشل للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لأن كوسوفو لا تزال محمية دولية بموجب قرار الأمم المتحدة رقم 1244، ولا أحد من هاتين القوتين يتمتع برفاهية السماح بنشوب حرب جديدة في "ساحتهما الخلفية"، تضعفهما في المواجهة المستمرة مع روسيا. فروسيا ستستغل صراعا كهذا لتطوير تحركاتها في أوكرانيا، وبالتالي فمن مصلحة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الحفاظ على السلام في كوسوفو وعدم خسارة المبادرة الإستراتيجية في الحرب في أوكرانيا.
وقد حذرت رئيسة كوسوفا فيوسا عثماني قبل أشهر من أن "بوتين يمكن أن يستخدم كوسوفو لتوسيع الصراع الحالي في أوكرانيا وزيادة زعزعة استقرار أوروبا".

الحسابات الروسية

معروفٌ أن صربيا وروسيا حليفتان تقليديا، ورفضت صربيا الانضمام إلى نظام العقوبات الغربية على روسيا بعد اشتعال الأزمة الأوكرانية، بالإضافة إلى ذلك، فإن روسيا والصين هما السبب الوحيد وراء عدم اعتراف الأمم المتحدة بكوسوفو كدولة مستقلة، وهذا الدعم المتبادل يبقي الباب مفتوحًا أمام بعض الخبراء لتوقع أن السيناريو الأسوأ لنزاع كوسوفو سيكون عملًا منسقًا بين صربيا وروسيا، ولكن من غير المرجح أن تشتت موسكو تركيزها عن الحرب في أوكرانيا، لا سيما أن الصراع الجديد في كوسوفو لن يوفر أية مزية

إستراتيجية لروسيا، التي تواجه تحديات على عدة مستويات في أوكرانيا، فعسكريا تواجه مقاومة شرسة على الأرض كشفت عن العديد من الأخطاء العملياتية، واقتصاديا تشكل العقوبات تحديا للاقتصاد الروسي، وهذا يمنعها من تقديم مساعدة إستراتيجية لصربيا، كما أن دعم صربيا ضد كوسوفو في أي صراع مباشر لن يحظى بشعبية عربية وإسلامية، وروسيا اليوم لا تريد خسارة مواقف في العالمين العربي والإسلامي في ظل مواجهتها مع الغرب.

يبقى القول إن كوسوفو تريد أن ينتهي الحوار مع صربيا بالاعتراف المتبادل، في حين تسعى صربيا إلى حل وسط، وتقول إنها لن تعترف أبدًا بإقليمها السابق، وبذلك فإن ما كان يفترض أن يكون حلا لحرب كوسوفو تحول إلى صراع مجمّد منذ عام 1999، ونواجه اليوم خطر أن يتحول ذلك النزاع المجمّد إلى حرب في غمضة عين.

****

هل هناك تورط أميركي في تمرد فاغنر؟[29]

وبما أنه قد يكون من الصعب أو المبكر جدًا مناقشة الدور الغربي المباشر في ثورة فاغنر، فإن هناك العديد من العوامل غير المباشرة التي ساهمت في الخلاف بين فاغنر والجيش الروسي.
وعلى الرغم من مرور ساعات قليلة فقط بين إعلان قائد فاغنر للثورة والتراجع عنه، إلا أن مصير هذا الحدث وتأثيره على أجهزة الأمن الروسية والجيش وأوكرانيا لا يزال غير مؤكد. إن الوضع المتقلب يجعل من السابق لأوانه تقديم تقييم نهائي أو استخلاص استنتاجات حول كيفية تطور الأمر.
وبغض النظر عن الأسباب الكامنة وراءها، فقد أصبحت ثورة فاغنر حدثًا مهمًا في السياسة الروسية والدولية. وأثارت مخاوف بشأن مستقبل مجموعة فاغنر، المتهمة بالقيام بأنشطة مختلفة نيابة عن الحكومة الروسية.
ووفقا لصحيفة واشنطن بوست، تلقت وكالات الاستخبارات الأمريكية معلومات في منتصف يونيو تشير إلى أن رئيس مجموعة فاغنر، يفغيني بريجوزين ، كان يخطط لعمل مسلح ضد مؤسسة الدفاع الروسية. ولطالما انتقد بريجوزين المؤسسة بسبب فشلها الملحوظ في الحرب في أوكرانيا. وتم إبلاغ المعلومات الاستخبارية على الفور إلى البيت الأبيض والوكالات الحكومية الأخرى.
عند إعلان بريجوزين عن التمرد، قال العديد من المسؤولين الأمريكيين إنهم لم يتفاجأوا. وأشاروا إلى أن التفاصيل الدقيقة وتوقيت خطط بريجوزين أصبحت واضحة قبل وقت قصير من استيلائه المذهل على المقر العسكري الروسي في روستوف. ذكر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أنه بعد قمع التمرد، "أعطى السفير الأمريكي في موسكو إشارات" بأن الولايات المتحدة لم تكن متورطة في تمرد فاغنر، وأعرب عن أمله في سلامة الترسانة النووية الروسية، كما نقلت وكالة الأنباء الروسية. تاس.
في حين أنه قد يكون من الصعب أو السابق لأوانه مناقشة الدور الأمريكي الغربي المباشر في تمرد فاغنر، إلا أن هناك العديد من العوامل غير المباشرة التي ساهمت في الخلاف بين فاغنر والمؤسسة العسكرية الروسية. أدى الدعم

[29] 13 / 7 / 2023
نشر للمؤلف في صحيفة ديلي صباح النسخة الإنكليزية

العسكري الغربي المقدم للقوات الأوكرانية إلى مقاومة شرسة، مما كشف عن عيوب عملياتية داخل الجيش الروسي. أدى هذا إلى تفاقم الصراع والخلافات بين فاغنر ووزارة الدفاع الروسية، مما أدى في النهاية إلى إعلان بريجوزين التمرد.

بعد حل التمرد من خلال وساطة الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو، أكد قائد فاغنر على خبرة وقدرات قواته. وذكر أنهم يعتبرون من بين الأكثر خبرة في روسيا وربما في العالم. وزعم كذلك أن مجموعتهم تقوم بمهام مختلفة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في أفريقيا والدول العربية ومناطق أخرى، وقد حققوا نتائج إيجابية في أوكرانيا.

"لم يرغب أي مقاتل من مجموعتنا بالتوقيع مع الدفاع الروسي لأنهم كانوا يعلمون مسبقاً بمسار العملية العسكرية أنهم سيفقدون قدراتهم، ولم يتجاوز عدد الذين وقعوا 2%. لقد كنا دائما ضد العمل تحت راية وزارة الدفاع".

ولعل العامل الأبرز الذي شجع وعجّل تحركات بريغوجين، وجعله يتجاوز كل الخطوط الحمراء، هو انحياز الرئيس فلاديمير بوتين لصالح المؤسسة العسكرية الروسية الرسمية عندما وافق على قرار وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو بتوقيع جميع المتطوعين، بما في ذلك عناصر فاغنر. ويتعاقد مع وزارة الدفاع ويحدد مهلة حتى الأول من يوليو. إضافة إلى ذلك، قد تكون هناك جهات داخل الأجهزة وبين الجنرالات الروس تدعم تحركات بريغوجين، وسيتضح ذلك خلال الأيام القليلة المقبلة. العامل الأساسي هو انشغال الجيش الروسي بالهجوم المضاد الأوكراني وتقييده، مما يجعل من الصعب ترك الجبهات لمواجهة تمرد فاغنر داخل روسيا.

أسئلة حول مصير شبكة المجموعة

تثير الثورة غير المكتملة لمجموعة فاغنر العسكرية الروسية الخاصة، تساؤلات حول مصير شبكة العمليات العسكرية والتجارية الواسعة للمجموعة في مناطق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

وتشير التقديرات إلى أن لدى فاغنر ما لا يقل عن 5000 مقاتل في أفريقيا وحدها، معظمهم جنود روس سابقون وبعض المدانين من السجون الروسية. كما أن هناك عناصر أجنبية أخرى جميعها مقاتلون مأجورون، ولا علاقة لهم على

المستوى الرسمي بروسيا، حيث لا يوجد قانون يسمح بتشكيل الجماعات المسلحة.

إن انتشار فاغنر بهذه الطريقة لا يدعم النفوذ الروسي فحسب، بل يوفر أيضًا فرصة للكرملين لتقليل عدد خسائر القوات الروسية في أي صراع تشارك فيه لأن قتلى فاغنر لن يتم ربطهم رسميًا بالمسؤولين الروس. القوات. إن إنكار روسيا لعلاقة الحكومة مع فاغنر يوفر إمكانية عدم تحمل المسؤولية عن أفعالهم. عناصرها موجودة في كل مكان.

وبعد التمرد، اعترف بوتين بأن الدولة قامت بتمويل شبكة فاغنر، بينما رفضت موسكو في البداية الاعتراف بوجود فاغنر في المقام الأول، ثم تحولت إلى إنكار علاقة الحكومة بها قبل أن تغير المعارك في أوكرانيا كل ذلك. ولسنوات، وفّر المنفى الروسي وسيلة للحفاظ على النفوذ الذي تمنحه فاغنر لموسكو، مع إمكانية إنكار المسؤولية عن أفعالها، لكن بعد التطورات الأخيرة، سنواجه واقعا وحقائق مختلفة.

وبحسب صحيفة "واشنطن بوست"، فإن فشل بوتين في اتخاذ إجراءات حاسمة ضد المرتزقة المتورطين في التمرد أو مساءلتهم، يقوض الصورة التي يصورها بأنه المسيطر بشكل كامل على الأحداث. وبالتالي، فإن استعادة السيطرة على فاغنر يمكن أن تكون مفيدة لبوتين، لأنها ستعيد للدول التي تتواجد فيها فاغنر ثقتها في نظام موسكو المستقر. ويدور السؤال الحاسم الآن حول مصير عمليات فاغنر وما إذا كان الكرملين يستطيع إزالة بريجوزين مع الحفاظ على الإمبراطورية التي أسسها عبر ثلاث قارات.

ويخضع بريغوجين لعقوبات أميركية وأوروبية، وهو متهم منذ عدة سنوات بالتدخل في الانتخابات الأميركية، خاصة الانتخابات الرئاسية عام 2016. وسبق أن عرضت الخارجية الأميركية مكافأة تصل إلى 10 ملايين دولار مقابل الإبلاغ عن معلومات عن علاقة بريجوزين بـ"التدخل في الانتخابات الأميركية". كما أنه متهم بإنشاء "جيوش إلكترونية" بحسابات وهمية تنشط على وسائل التواصل الاجتماعي في محاولة للتأثير على الناخبين من خلال تشويه سمعة المرشحين أو نشر معلومات مضللة.

نحو تحوّل بين تركيا والغرب[30]

انتهت قمّة فيلنيوس لقادة دول حلف الناتو، إلا أن صدى ما دار في يومي أعمالها في عاصمة ليتوانيا سيتردّد طويلاً، سواء على صعيد الملفات والقضايا التي ركّزت عليها، أو الرسائل التي بعثتها في عدة اتّجاهات، إلى روسيا والصين، وحتى على الصعيد الداخلي الأطلسي، باستمرار توسّع الحلف. وقد انعقدت القمّة بحضور فنلندا للمرّة الأولى منذ انضمامها رسميا في وقت سابق هذا العام، إضافة إلى تجاوز ما يمكن اعتبارها رسالة انقسام الحلفاء بتعثر انضمام السويد، وظهرت القمّة أنجح مما توقّعه أي طرف، بعد موافقة تركيا على انضمام السويد لحلف الناتو، فالأمور قد حسمت، ولو بشكل "أولي"، ويبقى عامل الوقت فقط.

يجب أن توافق جميع الدول الـ31 الأعضاء في الحلف على قبول أعضاء جدد، وخاطر الانقسام حول السويد بتقويض قدرة التحالف على تشكيل جبهة موحّدة ضد روسيا في وقت تسعى قوّاتها لصد هجوم أوكراني مضاد كبير. وكانت وساطة الأمين العام لحلف الناتو، ينس ستولتنبرغ، حاسمة، وعُقد آخر الاجتماعات قبل يوم من القمّة في فيلنيوس، حيث التقى الرئيس التركي أردوغان وستولتنبرغ ورئيس الوزراء السويدي أولف كريسترسون في العاصمة الليتوانية لمناقشة آخر التطورات المتعلقة بطلب السويد. ووفقًا للتصريحات التي صدرت عن الثلاثة، وافقت أنقرة أخيرًا على إرسال بروتوكول انضمام السويد للحلف إلى البرلمان التركي في أقرب وقت ممكن. وفي المقابل، وافقت الحكومة السويدية على إنعاش العلاقات التركية الأوروبية. وفي هذا السياق، وعدت السويد بدعم الجهود لإحياء عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، والمساعدة في تحديث الاتحاد الجمركي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا وتحرير التأشيرات.

بالنظر إلى الاتفاق بين تركيا والسويد، يمكن أن تصبح قمة فيلنيوس نقطة تحوّل في العلاقات التركية الغربية بالعموم، التي كانت متضاربة في السنوات القليلة

[30] 2023 / 7 / 20
نشر للمؤلف في صحيفة العربي الجديد

الماضية، وخيّم عليها كثير من التوتر والخلافات، حيث ربطت كل من الدول الغربية وتركيا عملية انضمام السويد لحلف لناتو، بقضايا أخرى وتناولت المسألة من منظور واسع. وكانت إدارة الرئيس الأميركي، بايدن، قد سعت بشدة من أجل توسيع "الناتو"، وتريد تركيا شراء طائرات مقاتلة من طراز F-16 ومعدّات أخرى بقيمة 20 مليار دولار من الولايات المتحدة، لكن مسؤولي الإدارة رفضوا في وقت سابق فكرة أن بايدن سيستخدم هذا للضغط على أردوغان بشأن توسّع "الناتو"، إلا أن تحولا كبيرا حدث خلال أعمال القمة في ليتوانيا. وذكر البنتاغون أن وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، بحث مع نظيره التركي يشار غولر، في اتصال هاتفي، دعم مساعي تركيا للتحديث العسكري، عقب تغيير أردوغان موقفه من انضمام السويد لحلف شمال الأطلسي وموافقته على إحالة طلبها على البرلمان. وقال البنتاغون إن الوزيرين ناقشا المحادثات الإيجابية بين تركيا والسويد والأمين العام للحلف. وقد تحرّكت السويد إلى تلبية المطالب التركية من خلال تعديل دستورها وتشديد قوانين مكافحة الإرهاب التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من الشهر الماضي (يونيو/ حزيران)، كما وافقت على تسليم مطلوبين للأتراك، وبعد اجتماع سبق قمة ليتوانيا، قال وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، إن التغييرات في قانون مكافحة الإرهاب السويدي بحاجة حاليا إلى التنفيذ.

تأججت التوترات التركية السويدية، أخيرا، بسبب الاحتجاجات المناهضة لتركيا والمناهضة لحلف شمال الأطلسي في ستوكهولم الشهر الماضي، عندما جرى عرض علم حزب العمال الكردستاني المحظور في كل من تركيا والاتحاد الأوروبي، خارج مبنى البرلمان، كما أن حادثة حرق صفحات المصحف الشريف زادت الطين بلة. غير أنه يمكن القول إن تغيير أردوغان موقفه من انضمام السويد إلى "الناتو" بعدما ربط الاثنين دعم عضويتها بإعادة الاتحاد الأوروبي إطلاق مفاوضات انضمام بلاده للتكتل، لم يكن مفاجأة، وإنما كان مقايضة غير معلنة لضمان تزويد واشنطن أنقرة بطائرات F-16، ما يحسم ملفا خلافيا ساهم في تأزيم العلاقات بين أنقرة وواشنطن منذ سنوات.
وصحيح، ليس من الواضح متى ستصبح السويد العضو الثاني والثلاثين في "الناتو"، الا أننا أمام بداية ذوبان الجليد بين تركيا والغرب، وزخم العلاقات الثنائية يسير في اتجاه إيجابي، لكن من غير الواضح ما إذا كان أردوغان يرى

هذا جزءا من تحوّل أوسع في السياسة الخارجية، أو مجرّد صفقة سياسية، في ظروفٍ تسعى فيها أنقرة إلى جذب المستثمرين الأجانب.
أرسلت أنقرة مؤشّرات عديدة إيجابية لواشنطن، خلال زيارة الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي تركيا أخيرا، حيث سُمح له بالمغادرة مع مجموعة من مقاتلي كتيبة آزوف الذين نُقلوا إلى إسطنبول بموجب اتفاق لتبادل الأسرى مع موسكو، الأمر الذي أثار انزعاج الكرملين، كما أعرب أردوغان عن دعمه القوي طموحات أوكرانيا للانضمام إلى حلف الناتو.

ويبقى القول، رغم كل ما سبق، ليس متوقّعاً أن يؤثر ذوبان الجليد في العلاقات بين تركيا والغرب على دفء العلاقات بين موسكو وأنقرة، بسبب اعتماد تركيا على واردات النفط والغاز الروسي، بالإضافة إلى أن موسكو طرف فاعل مهم في سورية.

****

عن عودة روسيا إلى أفريقيا[31]

لم تكن الأولى، القمة المشتركة بين روسيا وأفريقيا التي استضافتها قبل أيام سان بطرسبورغ الروسية، واستغرقت أعمالها يومين، بحث فيها قادة من أفريقيا والرئيس الروسي فلاديمير بوتين تعزيز الشراكة بينهما في أكثر من مجال، إلا أن توقيت هذه القمّة الثانية يأتي في ظروف شديدة التعقيد على طرفيها.
طرأت متغيّرات كثيرة في العالم طرأت منذ قمّة سوتشي الروسية الأفريقية الأولى عام 2019، وتلاها تكثيف نشاط الدبلوماسية الروسية في العواصم الأفريقية، ولا سيما بعد اشتعال الأزمة الأوكرانية، وتشديد العقوبات الغربية على موسكو، بالتزامن مع ازدياد المساعدات العسكرية الغربية لأوكرانيا، وعدم تمديد اتفاق البحر الأسود للحبوب، الذي حافظ على التوازن في الأسعار، ومنع وقوع أزمة غذاء عالمية، وتعتبر روسيا من الدول الأولى التي تصدّر القمح إلى القارة السمراء، وأكّدت أنها مستعدة لتوفير الحبوب مجانا لست دول الأكثر احتياجا في أفريقيا.

وكان الكرملين قد نشر في 23 الشهر الماضي (يوليو/ تموز)، قبل أيام من القمّة الروسية الأفريقية، رسالة من الرئيس الروسي، أكّد فيها عزمه تكثيف العمل في مجالات عديدة، بما فيها التكنولوجيا والطاقة والاستكشاف الجيولوجي، إضافة إلى النووي والصناعات الكيمياوية واستثمار المناجم والمواصلات، واعداً أيضا بـ"توسيع شبكة السفارات والمكاتب التجارية" الروسية في أفريقيا.

وفي إشارة واضحة إلى تزايد النفوذ الروسي في القارّة السمراء، بعد مرحلة انكفاء خلال السنوات التي تلت انهيار الاتحاد السوفييتي، امتنعت قرابة 20 دولة في مارس/ آذار 2022 من التصويت لصالح قرار أممي يدعو روسيا إلى سحب قواتها العسكرية من أوكرانيا، ومن هذه الزاوية اكتسبت القمة الروسية الأفريقية بعدا إضافيا أرادت روسيا تحقيقه، وإثبات الوجود في وقتٍ تحاول فيه الدول الغربية تعزيز العزلة الدولية التي فرضتها على موسكو، وتعاني كذلك حكومات أفريقية من سوء إدارة وفساد، وفي بعض الأحيان عزلة دولية، ما يوجِد بيئة

[31] 2023 / 8 / 01
نشر للمؤلف في صحيفة العربي الجديد

تسمح لروسيا بممارسة نفوذها في القارّة السمراء، واستخدام روسيا حقّ النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، لصالح حلفائها يجعلها ذات أهمية إضافية لبعض دول أفريقيا الخاضعة للعقوبات الغربية.

ترغب روسيا من تعزيز نفوذها في القارّة السمراء، في إيجاد أسواق بديلة عن أوروبا وأميركا، بعد العقوبات الغربية الاقتصادية. ورغم غنى أفريقيا بالموارد الطبيعية، وكونها سوقا كبيرة يمكن أن تساعد روسيا في تجاوز العقوبات الغربية، لا يزال التبادل التجاري بين الطرفين، باستثناء تصدير الأسلحة، ضعيفا. وفي رسالته إلى الدول الأفريقية، كتب بوتين إن التبادلات التجارية بين بلاده وأفريقيا ارتفعت في عام 2022 لتصل إلى 18 مليار دولار، عكس الصين التي سجّلت 282 مليار دولار من التبادلات مع أفريقيا، والاتحاد الأوروبي 254 مليار دولار وأميركا 83 مليار دولار.

تعتمد روسيا اليوم على تاريخ طويل للعلاقات مع دول القارّة السمراء أقامتها موسكو السوفييتية منذ ستينيات القرن الماضي، ولكن الشراكة مع أفريقيا تراجعت مع انهيار الاتحاد السوفييتي، وانسحبت موسكو الروسية تدريجيا من أفريقيا، بسبب التفاتها إلى أزماتها ومشكلاتها الداخلية. وتستند موسكو في إعادة تنشيط علاقاتها مع أفريقيا، على حقيقة مفادها بأن روسيا لم تكن أبداً قوة استعمارية في القارّة السمراء، ولم يكن لها طموحات إمبريالية، كما تولّى أفارقة عديدون درسوا في بلدان الاتحاد السوفييتي السابق مناصب قيادية في بلدانهم، وحافظ عديدون منهم على التواصل مع روسيا.

ومن بين مجالات الشراكة التي تريد روسيا تعزيزها اليوم مع القارّة الأفريقية قطاع التسليح، وسبق لموسكو أن كشفت في السنوات الماضية عن رغبتها في تعزيز الشراكة العسكرية مع دول عديدة في أفريقيا، والاتفاقيات التي شهدتها قمّة سان بطرسبورغ ليست جديدة، حيث كان الاتحاد السوفييتي من أهم موردي الأسلحة إلى الدول الأفريقية خلال الحرب الباردة، كما لم يقتصر الدعم العسكري فقط على توريد الأسلحة.

وبالتوازي، وسّعت أيضا مجموعة فاغنر العسكرية الروسية الخاصة، رقعة وجودها وتأثيرها في كل من أفريقيا الوسطى ومالي وموزمبيق والسودان وليبيا. ووفق معهد استوكهولم الدولي للسلام، كانت روسيا مصدر 44% من الأسلحة التي تم بيعها إلى الدول الأفريقية بين 2017 و2021.

وعلى الرغم من تراجع الصادرات العسكرية الروسية إلى أفريقيا، إلا أنها تشكل إحدى وسائل النفوذ الروسي في المنطقة، وأداة تأثير سياسي على دول في القارّة. وفي الوقت نفسه، تكتسب أهمية لدول أفريقية تنظر إلى شراكتها العسكرية مع روسيا على أنها ورقة استراتيجية في ظل رغبتها في التخلّص من الهيمنة الفرنسية. وأكّد بوتين، في ختام القمّة الروسية الأفريقية الثانية، أن روسيا مستعدّة لتزويد أفريقيا ببعض الأسلحة مجّانا لتعزيز الأمن في القارّة، بينما قال رئيس المفوضية الأفريقية، موسى فكي، إن روسيا أول دولة قدّمت الدعم لأفريقيا في مواجهة الاستعمار والعبودية، ونوّه بالتزام روسيا بالمساعدة والتدريب وتعزيز قدرات الكادر البشري في القارة.

يبقى القول، في ظل استمرار المواجهة مع الغرب، إن الدول الأفريقية لم تكن في منأى عن الضغوط الغربية للحدّ من التعاون العسكري مع موسكو، بالإضافة إلى حالة الاضطراب وعدم الاستقرار في بعض دول القارّة، والتي تجعل إقامة تحالفاتٍ طويلةٍ عملية معقدة، مع الأخذ بالاعتبار أن روسيا ليست الدولة الوحيدة التي تحاول تعزيز نفوذها في أفريقيا.

****

مستقبل أوكرانيا وأمن أوروبا بعد قمة فيلنيوس[32]

وفي خضم الهجوم المضاد الكبير الذي تشنه أوكرانيا، تظل الأضواء مسلطة على تأثير قمة فيلنيوس على ديناميكيات الصراع وتداعياته الأوسع على الأمن الأوروبي والعالمي.

ليس سراً أن الوضع الحالي في أوكرانيا يحمل آثاراً كبيرة على مستقبل البلاد، كما أنه من الممكن أن يؤثر على أمن أوروبا. وتتعاظم هذه الأهمية مع التوقيت: فقد مر ما يقرب من شهرين منذ أن بدأت كييف هجومها المضاد. ومع اقتراب فصل الخريف، تشتد حدة التحدي بسبب بداية موسم الأمطار، مما يجعل التقدم صعباً للغاية في الظروف الموحلة. وعلى العكس من ذلك، يتزامن الربيع المقبل مع الانتخابات الرئاسية الأميركية، مما يصرف انتباه واشنطن.

فبعد أيام قليلة فقط من اختتام قمة حلف شمال الأطلسي في فيلنيوس، عاصمة ليتوانيا، كثفت أوكرانيا هجومها على القوات الروسية في الأجزاء الشرقية والجنوبية من البلاد. وقد تناقض ذلك مع التصورات الأولية لبداية أبطأ، كما لاحظت العديد من المصادر السياسية والإعلامية. وخلافاً لكل التوقعات، انطلق الهجوم الأوكراني المضاد في حزيران/يونيو الماضي، الأمر الذي أثار تساؤلات حول المرحلة الثانية من الهجوم المضاد بعد ترتيبات قمة الناتو.

بعد وقت قصير من اختتام قمة الناتو في فيلنيوس، عاصمة ليتوانيا، صعدت أوكرانيا هجومها ضد القوات الروسية في الأجزاء الشرقية والجنوبية من البلاد. ويتناقض هذا مع التصورات الأولية لبداية أبطأ كما لاحظت العديد من المصادر السياسية والإعلامية. وأثارت الوتيرة غير المتوقعة للهجوم المضاد الأوكراني في يونيو/حزيران تساؤلات حول المراحل اللاحقة للعملية في ضوء مناقشات قمة الناتو.

كان اختيار ليتوانيا لاستضافة القمة السنوية للدول الأعضاء الـ31 في منظمة حلف شمال الأطلسي الشهر الماضي بمثابة رسالة استراتيجية. ويضيف اختيار

[32] 18 / 8 / 2023
نشر للمؤلف في صحيفة ديلي صباح النسخة الانكليزية

موقع على الحدود مع روسيا وبيلاروسيا طبقة إضافية من الأهمية لمداولات القمة.

ورغم أن أوكرانيا تمثل الأولوية القصوى للقمة، إلا أن المحادثات أسفرت عن التزامات إضافية تجاه الجناح الشرقي لحلف شمال الأطلسي، في وقت يعرب فيه زعماء الحلف الإقليميون عن قلقهم بشأن النقل الواضح لعناصر مجموعة فاغنر الروسية إلى بيلاروسيا، وقال الحلف وقالت في بيانها إنها ستراقب عن كثب التطورات في بيلاروسيا، ولا سيما النشر المحتمل لشركات عسكرية خاصة.

العودة إلى عصر الحرب الباردة

وعقدت القمة الليتوانية بعد عام من قمة مدريد التاريخية عندما اتفق حلفاء الناتو على مفهوم استراتيجي جديد، وصف روسيا بأنها تهديد مباشر ووضعت استراتيجية دفاعية متقدمة جديدة لردع موسكو، حيث أكد بيان الحلف على أن الحلفاء سوف مواصلة العمل معًا بشكل وثيق لمعالجة ما وصفوه بالتهديدات والتحديات التي تشكلها روسيا. واعتبر البيان أن روسيا تمثل أكبر تهديد مباشر لأمن حلفاء الناتو وللسلام في المنطقة الأوروبية الأطلسية، وردت الخارجية الروسية على البيان: "الحلف الأطلسي عاد إلى سلوكيات حقبة الحرب الباردة".

وبينما تشن أوكرانيا هجوماً مضاداً كبيراً، كان اهتمام الجميع منصباً على مدى تأثير قمة فيلنيوس على الحرب، فضلاً عن الأمن الأوسع في أوروبا وخارجها. لقد استجابت الدول الغربية لطلب أوكرانيا للحصول على المساعدة العسكرية، حتى لو كان في بعض الأحيان أبطأ وأقل بكثير مما ترغب فيه كييف، لكن الحرب كشفت أيضًا عن محدودية قدرة الدول على الدخول في صراع واسع النطاق، واليوم أصبح الحلفاء متوترين. السباق لإعادة ملء الترسانات الفارغة.

لقد طالبت أوكرانيا بأمرين في قمة فيلنيوس: المزيد من الأسلحة الثقيلة والتزام حلف شمال الأطلسي بعضوية كييف المستقبلية بما يتجاوز الالتزام الصارم، وفي الوقت نفسه تعهد غامض بانضمام البلاد إلى الحلف ذات يوم.

دفع الهجوم العسكري الروسي ضد أوكرانيا كييف إلى زيادة طموحاتها للانضمام إلى كل من حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، مع إدراك القادة الأوكرانيين أن العضوية لا يمكن التنبؤ بها في ضوء المعارك المستمرة مع

روسيا، لكن كييف تحث حلفاء الناتو على توفير مسار ملموس لتحقيق كامل العضوية. وقد تقدمت أوكرانيا العام الماضي بطلب للحصول على عضوية عاجلة في حلف شمال الأطلسي بعد سبعة أشهر من شن روسيا ما تسميه عملية عسكرية خاصة في أوكرانيا.

مكاسب أوكرانيا

وحققت كييف مكاسب على الطاولة، تعتبر خطوات متقدمة على طريق مساعدتها على الصمود بشكل أكبر في مواجهة روسيا، بعد أن وافق الحلف على المزيد من الضمانات الأمنية والمساعدات العسكرية، وتشكيل مجلس "الناتو-أوكرانيا".

بعد مرور أربعة وسبعين عاماً على تأسيسه، بالإضافة إلى التحدي المباشر لموسكو ودعم كييف في حربها المصيرية، يواجه الناتو صراعاً آخر مع الصين تحت ستار المنافسة، وهو صراع له أهميته الخاصة ويقع بشكل رئيسي خارج النطاق التاريخي للناتو. .

واحتلت المخاوف بشأن السلوك الصيني، بما في ذلك تحالفها العميق مع موسكو، مكانة ثانوية بعد أوكرانيا في اجتماع زعماء الناتو، لكن القمم السابقة تشير إلى أن الناتو يدرك أنه لا يستطيع تجاهل قضايا الصين الشائكة على المدى الطويل.

وعقدت قمة فيلنيوس بحضور فنلندا لأول مرة منذ انضمامها الرسمي مطلع العام الجاري، بالإضافة إلى إزالة ما يمكن اعتباره رسالة انقسام الحلفاء بفشل انضمام السويد، وبدت القمة أكثر نجاحاً لم يتوقعه أي طرف، خاصة بعد موافقة تركيا على انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) ، فقد تم حل الأمور ولو بطريقة "أولية" ولم يبق سوى عامل الوقت.

يبقى أن نقول إن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي من القمة الليتوانية لم يحصل على كل ما توقعه في خططه، لكنه حصل على الكثير، في ظل الخلاف حول توقيت انضمام كييف إلى حلف شمال الأطلسي، مع تخوف بعض الحلفاء من أي خطوات قد تضعهم في موقف صعب. الناتو في وضع أقرب إلى حرب مباشرة مع روسيا.

واشنطن على خط توتّر بين روسيا وأرمينيا[33]

على خلفية الفتور المستمرّ في العلاقات الروسية الأرمينية، اعتبرت موسكو خطوة يريفان تنظيم مناورات عسكرية مع أميركا، استفزازية. ورغم صغر حجم التدريبات، قال المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، إن هذه الأنباء تثير القلق، سيما في الوضع الراهن، لذلك سنحلل هذه الأحداث بعمق ونراقب الموقف. وأعلنت يريفان عن بدء تدريبات عسكرية مشتركة مع واشنطن، منذ 11 سبتمبر/أيلول الجاري، في تطوّر قد يحمل توقيته رسائل إلى روسيا، وذلك في بيان لوزارة الدفاع الأرمينية.

السؤال هنا: ما الذي يربط الدولة القوقازية، أرمينيا، وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهذه الدولة شريكة روسيا الاستراتيجية، وتدخل في كل تحالفاتها الاقليمية والدولية؟ بدأت علاقات البلاد مع الحلف عام 1992، عندما انضمّت إلى مجلس تعاون شمال الأطلسي، وتم استبدال هذا المنتدى في 1997 بمجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية، الذي يجمع كل الحلفاء والدول الشريكة في المنطقة الأوروبية الأطلسية، وفقاً لمواد "الناتو". ومنذ 1994، تشارك أرمينيا في برنامج الشراكة من أجل السلام، وشاركت في مهمّات الحلف في العراق وأفغانستان، وشاركت بنشاط في العملية التي قادها الحلف في كوسوفو، في حين رفضت أرمينيا، عام 2023، التدريبات المشتركة في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي، والتي تضم أيضًا بيلاروسيا وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان.

يجدر التذكير هنا بأن لروسيا قاعدة عسكرية في أرمينيا، كما تحتفظ بقوات لحفظ السلام في المنطقة لمتابعة الالتزام بتنفيذ الاتفاق الذي أنهى حرب كاراباخ الثانية بين أرمينيا وأذربيجان أواخر العام 2020 ، ويقوم حرس الحدود الروسي بحراسة حدود أرمينيا مع تركيا وإيران، كما تعد أرمينيا عضوا في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، إضافة إلى أن روسيا تعدّ المستثمر الرئيسي في أرمينيا. ولكن، ما الذي يؤدي إلى تفاقم العلاقات بين

[33] 21 / 9/ 2023
نشر للمؤلف في صحيفة العربي الجديد

روسيا وأرمينيا، حيث هناك دلائل أخرى على أن العلاقات بين موسكو ويريفان مستمرّة في التدهور؟ وفي مقابلة مع صحيفة إيطالية، قال رئيس الوزراء الأرميني، نيكول باشينيان، قبل أيام: وفقاً للسلطات الروسية، تدفع الدول الغربية يريفان إلى طرد روسيا من منطقة جنوب القوقاز. ولكن روسيا نفسها، بحسب باشينيان، تخرج من المنطقة، بسبب الخطوات التي تتّخذها أو التي لا تتّخذها. وقال باشينيان، "لا ينبغي لأرمينيا أن تعتمد فقط على روسيا في بناء الأمن الإستراتيجي، فقد تذوّقت البلاد بالفعل الثمار المرّة بسبب هذا الخطأ". وأضاف إن "يريفان اعتمدت بنسبة 100% تقريبا على موسكو، لكن روسيا نفسها تحتاج اليوم إلى أسلحة، ومن الواضح أنها لن تكون قادرة على توفير احتياجات أرمينيا".

شكوى أخرى ليريفان هي عدم تحرّك موسكو في سبتمبر/ أيلول 2022، عندما طالبت أرمينيا روسيا وحلفاءها في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بإدانة تصرّفات أذربيجان، لكن ذلك لم يحدُث، ولذلك قرّرت أرمينيا، على وجه الخصوص، إلغاء تدريبات المنظمة التي كان من المقرّر إجراؤها في عام 2023. ولم تتفّق موسكو مع تصريحات باشينيان. وبحسب بيسكوف، روسيا جزء من جنوب القوقاز. وقد أكد أن موسكو ستستمر في كونها الضامن للاستقرار في المنطقة، وقال المتحدث باسم الكرملين أنه بعد انتهاء حرب كاراباخ الثانية، وقعت أحداث جديدة غيّرت الوضع قليلاً، لكن هذا لا يعني أن روسيا ستقلص أنشطتها بطريقة أو بأخرى.

والواضح اليوم في ظل تجاذبات إقليمية ودولية أن العلاقات بين موسكو ويريفان باتت على عتبات توتر تاريخي وغير مسبوق، بعد اتهاماتٍ وتصريحاتٍ متبادلة بين مسؤولي الدولتين. ومن غير المستبعد أن يكون لهذه التطورات تداعيات كبيرة على منطقة جنوب القوقاز، وعلى مستقبل التحالفات والترتيبات الجيوسياسية هناك، حيث لعبت العلاقات الروسية الأرمينية دورا رئيسيا في السياسة الخارجية والإستراتيجية لكلا الجانبين في فضاء ما بعد الاتحاد السوفييتي.

وسرعان ما انتقل باشينيان من الأقوال إلى الأفعال، بعد اعتباره أن هناك خيبة أمل لدى الشعب الأرميني من عمل منظمة معاهدة الأمن الجماعي. ووفقاً لاقتراحه، في 5 سبتمبر/ أيلول الحالي، استدعت أرمينيا فجأة ممثلها الدائم لدى

منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وجرى إرساله سفيراً لأرمينيا لدى هولندا، ومندوباً دائماً لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومقرّها لاهاي. وفي السياق العام للأوضاع، بدت عملية إعادة التوزيع هذه مثيرة للغاية، لأن المقرّ الرئيسي للمحكمة الجنائية الدولية في هولندا أيضا، حيث قدّمت الحكومة الأرمينية إلى البرلمان نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية للتصديق عليه، ما يعني أن قراراتها ستكون ملزمة للجانب الأرميني، بما في ذلك مذكّرة الاعتقال بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين التي أصدرتها المحكمة في مارس/ آذار الماضي.

يبقى القول إن باشينيان يعمل عمدًا على مفاقمة سوء العلاقات مع موسكو، باستخدام إشارات مختلفة، من تصريحات في وسائل الإعلام، وإجراءات للتصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ومناورات مع الولايات المتحدة، فضلاً عن استدعاء الممثل الدائم لأرمينيا في منظمة معاهدة الأمن الجماعي. والغرض من هذا كله وضع روسيا على المحكّ من أجل اكتشاف حدود قدرتها على حل تشابك التناقضات وتعقيدها في ناغورني كاراباخ.

****

هل تراقب روسيا الأولوية الأميركية بين إسرائيل وأوكرانيا؟[34]

على المدى القصير، تستفيد روسيا من تأثير الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على الحرب المستمرة في أوكرانيا، ولكن على المدى الطويل، إذا كان الصراع يشمل إيران، فقد يعرض ذلك موطئ قدمها في سوريا للخطر.

وكما كان متوقعاً منذ البداية، فإن إطلاق روسيا لما أسمته "العملية العسكرية الخاصة" في أوكرانيا كان له تأثير عميق على توازن القوى العالمي، وأعاد تشكيل الأولويات الدولية على جبهات متعددة. علاوة على ذلك، فإن العواقب المترتبة على الهجمات الإسرائيلية الحالية في غزة أصبحت واضحة بشكل متزايد، وتمتد إلى ما هو أبعد من الحدود الجغرافية للمنطقة.

وسارع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إلى تأكيد دعمه المطلق لإسرائيل وحقها في الدفاع عن نفسها، وذلك في أعقاب إطلاق حركة حماس عملية "طوفان الأقصى" الأسبوع الماضي. لكن الدعم الأوكراني لإسرائيل كان مفاجئا، إذ رفضت الأخيرة تزويد كييف بمنظومة القبة الحديدية لمواجهة الهجمات الجوية الروسية، سواء بالطائرات المسيرة أو الصواريخ. كما أن إسرائيل لم تنضم إلى نظام العقوبات الغربية ضد موسكو. ومع ذلك، فقد أدرك السياسيون الأوكرانيون أن دعم إسرائيل يمثل أولوية لجميع الإدارات الأمريكية. ومن المقرر أن تخصص واشنطن الحصة الأكبر من الدعم العسكري والاقتصادي والدبلوماسي للدفاع عن إسرائيل. وفي تناقض صارخ، اندلعت خلافات كبيرة في الكونجرس الأميركي حول حزم الدعم لكييف، في ظل أزمة رفع سقف الديون والمخاوف من إغلاق المؤسسات الفيدرالية.

ومعلوم أن إسرائيل لم تنفذ العقوبات التي فرضها الغرب على روسيا على خلفية الحرب في أوكرانيا، وما زالت الرحلات الجوية والتبادلات التجارية مستمرة بين الجانبين.

[34] 31 / 10 / 2023
نشر للمؤلف في صحيفة ديلي صباح النسخة الانكليزية

لقد كان المسؤولون في تل أبيب واضحين بأن حذرهم بشأن الأزمة الأوكرانية يرجع إلى الرغبة في الحفاظ على هامش المناورة الذي تتمتع به إسرائيل في سوريا. وأي موقف استفزازي تتخذه موسكو قد يقلل من قدرتها على شن غارات جوية داخل الأراضي السورية لمنع إيران من ترسيخ وجودها هناك وإحباط محاولاتها نقل الأسلحة إلى حزب الله.

وسارع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الإشارة إلى فشل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد عملية طوفان الأقصى. ويواجه زيلينسكي، بغض النظر عن دعمه لإسرائيل، وضعا غامضا إذا تصاعدت التوترات في غزة، وخاصة إذا شنت إسرائيل عملية عسكرية برية، حيث لا يمكن التنبؤ بمدتها. وهذا الوضع لا يصب في مصلحة أوكرانيا وقد يضعف الدعم الغربي لكييف، نظراً لتحول الأولوية نحو إسرائيل. قد تؤدي أزمة الشرق الأوسط إلى صرف الانتباه الدولي بعيداً عن الأزمة الأوكرانية.

انشغالات الولايات المتحدة المنقسمة

إن انشغال واشنطن على جبهتين، دعم أوكرانيا ودعم إسرائيل في حربين، يصب في مصلحة روسيا لأنه سيجعل أهمية أوكرانيا تتراجع بين الأطراف الغربية عسكريا وسياسيا وإعلاميا ودبلوماسيا.

وكلما طال أمد هذه الصراعات، كلما كان ذلك في مصلحة الصين إذا أرادت التحرك لتنفيذ السيناريو العسكري في تايوان، حيث لن تتمكن واشنطن من السيطرة على كل هذه الملفات في وقت واحد. كما أن هناك هدفاً أساسياً لروسيا، وهو إضعاف النظام العالمي الغربي، وهو المشروع الذي يتفق معه حلفاؤها في الصين وإيران.

إن توسع المواجهات في إطار الصراع العربي الإسرائيلي يختبر صورة واشنطن كقوة عسكرية أولى في العالم وقدرتها على دعم حليفتيها، إسرائيل وأوكرانيا، في حربين منفصلتين في نفس الوقت.

على المدى القصير والمتوسط، تستفيد روسيا من تصعيد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ، نظراً لتأثيره المباشر على الجبهة الأوكرانية. لكن بالنظر إلى المدى الطويل واحتمال اتساع نطاق الصراع، فقد لا يتوافق ذلك مع مصالح

موسكو، خاصة إذا انخرطت إيران في المواجهات. ومن شأن مثل هذا التدخل أن يجبر موسكو على الميل نحو أحد الأطراف، وهو أمر تسعى روسيا حاليًا إلى تجنبه. وقد يؤدي التصعيد في حدته إلى صراع مباشر بين إيران وإسرائيل، مما يهدد استقرار الوجود الروسي في سوريا.

إن فشل روسيا في تحقيق معظم أهدافها العسكرية المعلنة في بداية عمليتها العسكرية في أوكرانيا، جعلها تلجأ إلى استراتيجية تهدف إلى إطالة أمد الحرب، وبدأت في خوض حرب استنزاف طويلة داخل الساحة الأوكرانية، ضد مجملها. التحالف الغربي.

في بداية الحرب، كانت التوقعات بالنجاح السريع للقوات الروسية، لكن ذلك لم يحدث.
ولا شك أن الدعم الغربي منقطع النظير لأوكرانيا، والتنسيق الاستخباراتي لمواجهة الهجوم الروسي، مكّن كييف من صد القوات الروسية في عدة مناطق من البلاد. علاوة على ذلك، أدت الأسلحة والعقوبات الغربية إلى رفع معنويات الأوكرانيين، الذين شعروا أنهم لا يخوضون الحرب بمفردهم.

كما أن المعلومات والتقارير الاستخباراتية الكاذبة التي وصلت إلى القيادة الروسية قبل الحرب كانت مخالفة للواقع داخل أوكرانيا.

ورغم نجاح القوات الروسية في تدمير قطاع كبير من البنية التحتية الأوكرانية، إلا أننا لا نشهد مساعيها للإطاحة بالحكومة الأوكرانية في الوقت الحاضر. وصحيح أيضاً أن الصمود الأوكراني في مواجهة روسيا يعني إنهاك موسكو وتكبيدها المزيد من الخسائر العسكرية والمادية. ومع ذلك، تنخرط روسيا في استراتيجية استنزاف، تهدف إلى تقويض الدعم الغربي لأوكرانيا، بالاعتماد على عدة عوامل رئيسية، أهمها الأزمة الاقتصادية، وتصاعد أزمة الغذاء العالمية، والانقسام بين الأوروبيين بشأن الحل الدبلوماسي لأزمة أوكرانيا. الأزمة الأوكرانية.

اليوم، يراهن طرفا الصراع في الساحة الأوكرانية على عامل الوقت لإرهاق الطرف الآخر. يبدو أن العالم يشاهد حربا مستمرة دون أن تحقق أهدافها في المدى المنظور، وعودة الصراع التاريخي في الشرق الأوسط إلى واجهة

الأحداث يصب في صالح روسيا في مواجهة خصومها الغربيين للأسباب. المذكور أعلاه.

نظام عالمي جديد في مراحله الأولى من التشكل، مهما كانت نتيجة الصراع الدائر بين روسيا والحلف الغربي، فما الساحة الأوكرانية اليوم إلا إحدى جبهاته. لكن السؤال المطروح هو طبيعة المرحلة المقبلة: هل سيولد النظام العالمي الجديد كاملا؟ أو مولود سابق لأوانه أو ربما مشوه؟

****

بروكسل وموسكو أمام صعود ترامب الهولندي[35]

يكشف الانتصار الانتخابي الذي حقّقه اليميني المتطرّف، خيرت فيلدرز، في هولندا، الكثير عن الحالة التي تعيشها أوروبا. والهجرة هي القضية الكبرى في يومنا هذا، خصوصا "غير النظامية" التي توفر تربة خصبة لأي حزب يميني متطرّف، ولعل الهجوم الروسي على أوكرانيا ساعد أيضاً في دفع الرأي العام في دول الشمال، بشكل خاص، نحو اليمين ذي التوجّهات الأمنية.

سارت أوروبا في الأشهر الأخيرة في اتجاهين، ففي أكتوبر/ تشرين الأول، منحت سلوفاكيا، وهي دولة صغيرة (5.5 ملايين نسمة) حزب "سمير- إس دي" الذي يتزعمه رئيس الوزراء السابق روبرت فيكو، القومي الشعبوي، على غرار فيكتور أوربان في المجر، المركز الأول بـ23% من الأصوات. ويطالب الحزب بوقف المساعدات العسكرية لأوكرانيا وينتقد الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، ويدعو إلى تحسين العلاقات مع روسيا.

وبعد بضعة أسابيع فقط، منحت بولندا، 38 مليون نسمة، النصر لحزب الائتلاف المدني الذي يتزّعمه رئيس الوزراء السابق ورئيس الاتحاد الأوروبي، الوسطي المؤيد للاتحاد، دونالد تاسك، ما أزاح حزب القانون والعدالة القومي المحافظ، من دون الاتفاق، حتى اللحظة، على تشكيل أي حكومة ائتلافية، المرجّح أن يرأسها تاسك. ويمكن القول إن بولندا خالفت الاتجاه الأكبر، فإذا نظرنا إلى الماضي القريب نجد أن أحزاب اليمين المتطرّف حققت مكاسب، لكن جيورجيا ميلوني كانت استثناءً في اكتساح صناديق الاقتراع بنسبة مشاركة منخفضة، لتصبح أول رئيسة وزراء لإيطاليا. وحتى لو تصدّرت أحزاب اليمين المتطرّف، فقد لا ترأس الحكومة الجديدة أو حتى تدخل الحكومة على الإطلاق، وهو ما قد يحدُث في هولندا، وتجتمع الأحزاب الأخرى لعرقلة طريقها إلى السلطة، أو يضمّها ائتلاف حكومي. وحتى عندما يكون لها نصيب في السلطة، تكون هذه السلطة مقيّدة.

[35] 30 / 11 / 2023
نشر للمؤلف في صحيفة العربي الجديد

كان فيلدرز عنصراً أساسياً في السياسة الهولندية فترة طويلة، ودخل البرلمان منذ ربع قرن، وأسّس حزب الحرية في 2006، ورغم أنه خفّف بعض الشيء لهجته المناهضة للمسلمين هذه المرّة، لكنه وقف على برنامجه المألوف المتمثل في عدائه الهجرة، ومقاومة ما يعتبره "تمييع" الهوية الوطنية الهولندية، وقوبل فوزُه الساحق بتهنئة من قادة اليمين المتطرّف في فرنسا والمجر، لكن ذلك سيثير على الأرجح مخاوف في بروكسل، ففيلدرز مناهضٌ لمؤسسات الاتحاد الأوروبي، ويريد استفتاء على خروج هولندا من الكتلة.

وفيلدرز الذي وُصف في الماضي بأنه النسخة الهولندية من دونالد ترامب سيتعيّن عليه، أولاً، تشكيل حكومة ائتلافية قبل أن يتمكّن من تولي مقاليد السلطة، لكن إيجاد شركاء ليس عملية سهلة بالنسبة للحزب اليميني المتطرّف.

وهناك وسائل إعلام أميركية لم تقارن خيرت فيلدرز بترامب، مع وجود أوجه تشابه واضحة، سيما أن ترامب الهولندي كان قد غازل في الماضي الرئيس الأميركي السابق، وعلاقاته وثيقة منذ فترة طويلة مع الحزب الجمهوري، وأعرب عن دعمه ترامب عندما كان الأخير مرشّحا للرئاسة قبل انتخابه. ومع أنه في هولندا، لا تذهب المقارنة بينهما، في أحيانٍ كثيرة، إلى أبعد من تسريحات شعرهما، "كما لو أنهما يذهبان إلى مصفّف الشعر نفسه". وتحدّثت وسائل الإعلام الأجنبية أيضًا عن هذا التشابه، ولكن الأمر يتعلق، في أحيانٍ كثيرة، بالأفكار التي تُظهر أوجه التشابه.

وجاء في مقال لقناة فوكس نيوز الأميركية أن "دونالد ترامب الهولندي"، اليميني خيرت فيلدرز يفوز بالانتخابات، ولطالما قورن فيلدرز بترامب بسبب سياساته الشعبوية. ولكن، على عكس الأخير، بدا أنه مقدّر له أن يعيش حياته في المعارضة، فهما، وفقا لمجلة بوليتيكو الأميركية، يمتلكان الموهبة نفسها في استغلال حالة الجدل المُثارة حولهما للهيمنة على وسائل الإعلام وجذب الأنظار، بما يصُب في صالح الأجندة الخاصة بكليهما.

كلاهما يقولان: نحن نضع أميركا وهولندا في المقام الأول، وكلاهما ينتقد الهجرة ومساعدات التنمية وخطط المناخ، وكلاهما لا يرى شيئًا بالاستمرار في دعم أوكرانيا ماليًا وعسكريًا. ومن حيث المحتوى، لا تذهب معظم المقارنات إلى أبعد من "الأفكار المتطرفة نفسها في مجال الهجرة"، وإحدى خطط ترامب

الأكثر إثارة للجدل، وهي بناء جدار على الحدود مع المكسيك لوقف الهجرة، يمكن مقارنتها بنيّة فيلدرز لوقف الهجرة. وقد ذكرت وكالة بلومبيرغ أن فيلدرز تحوّل عمدا من ربطات العنق الزرقاء إلى الحمراء في نهاية الحملة الانتخابية للتأكيد على تشابهه مع ترامب.

يبقى القول، تضع وسائل الإعلام الأميركية بشكل رئيسي التطوّرات الهولندية في منظور أوروبي، وعندما يتعلق الأمر بفوز فيلدرز في الانتخابات، فإنهم يذكرون، بشكل أساسي، أنه ينتقد دعم أوكرانيا، ويشار أيضًا إلى أنهم في بروكسل غير راضين عن ترامب الهولندي.

****

محتويات الكتاب

الإهداء 4
مقدمة..... 5
زمن ترامب.. سياستان روسيتان..... 7
هل حقا فاز الغرب على روسيا في انتخابات مولدافيا الرئاسية؟..... 10
هل علاقات روسيا والاتحاد الأوروبي محكومة بسياسات واشنطن؟..... 14
هل ينجح رهان أوكرانيا على أمريكا في مواجهة روسيا؟ 17
أزمة شرق أوكرانيا تعيد إلى الأذهان سيناريو جورجيا 20
هل تتدخل مواقع التواصل الاجتماعي في التصعيد بين روسيا والغرب؟ 23
هل تفسد أزمة أوكرانيا علاقات روسيا وتركيا؟ 27
شرق أوكرانيا.. أي السيناريوهات؟..... 31
أزمة أوكرانيا.. حرب مؤجلة 34
شرق أوكرانيا.. سيناريو جورجيا أم قره باغ؟..... 37
هل تتحول أزمة أوكرانيا إلى حرب شاملة؟..... 40
أزمة أوكرانيا وحسابات تركيا المعقدة..... 44

أزمة أوكرانيا وخريطة جديدة لأمن أوروبا 47
هل تستطيع تركيا موازنة العلاقات بين روسيا والغرب في أزمة أوكرانيا؟. 50
أزمة أوكرانيا.. فرص أم قيود لإيران؟..... 62
روسيا في أوكرانيا.. إعادة رسم خرائط النفوذ..... 67
هل تنقذ واشنطن أوكرانيا أم مصالحها العالمية؟ 70
مولدوفا وسيناريو أوكرانيا 73
هل تعزّز فنلندا والسويد الناتو؟..... 76
هل تُبحر كازاخستان عكس رياح روسيا؟ 78
آسيا الوسطى في حسابات أميركا ضد موسكو وبكين 81
روسيا ودول البلطيق.. إرث ثقيل ومستقبل مجهول..... 84
طاجيكستان.. رسائل أميركا إلى روسيا 87
رسائل قمة شنغهاي في أوزبكستان..... 90
اتفاقية إسطنبول للحبوب امتحان جديد للدبلوماسية 93
جوار أفغانستان بعد انسحاب أميركا 96
آسيا الوسطى: ساحة تنافس متجددة مع تزايد نفوذ الصين 99
إضعاف النفوذ الروسي..... 101
صربيا وكوسوفا اليوم.. لا سلم ولا حرب 103

هل هناك تورط أميركي في تمرد فاغنر؟ 107

نحو تحوّل بين تركيا والغرب..... 110

عن عودة روسيا إلى أفريقيا 113

مستقبل أوكرانيا وأمن أوروبا بعد قمة فيلنيوس 116

واشنطن على خط توتّر بين روسيا وأرمينيا 119

هل تراقب روسيا الأولوية الأميركية بين إسرائيل وأوكرانيا؟..... 122

بروكسل وموسكو أمام صعود ترامب الهولندي 126

محتويات الكتاب 129

دراسة سياسية
روسيا في أوكرانيا - إعادة رسم خرائط النفوذ
د. باسل الحاج جاسم
الطبعة الثانية
1444 هـ 2024 م
دار ديوان العرب للنشر والتوزيع
مصر – بورسعيد

حقوق الطبع والنشر لهذا المصنف محفوظة للمؤلف،
ولا يجوز بأي صورة إعادة النشر الكلي أو الجزئي،
أو نسخه أو تصويره أو ترجمته أو الاقتباس منه،
أو تحويله رقمياً وإتاحته عبر شبكة الإنترنت،
إلا بإذن كتابي مسبق من المؤلف أو الناشر.